سِلْسِلَةُ قُرَّةِ عُيُونِ المُحَدِّثِينَ (١١)

مُقَدِّمَةُ

كِتَابِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

(الصُّغْرَى)

لِلإِمَامِ الحَافِظِ

أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ

المُتَوَفَّى سَنَةَ (٣٢٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

دِرَاسَةُ وَتَحْقِيقُ

أَبِي هَمَّامٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّوْمَعِيِّ البَيْضَانِيِّ

عَفَا اللهُ عَنْهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ وَإِحْسَانِهِ

طَبْعَةٌ جَدِيدَةٌ مُنَقَّحَةٌ ومَزِيدة

ومحققة على أربَع نُسَخٍ خطيَّة

مُقَدِّمَةٌ

إِنَّ الحَمْدَ للهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِل لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحَابَتِهِ أَجْمَعِينَ، وَعَلَىٰ مَنْ سَارَ عَلَىٰ هَدْيِهِمْ وَاقْتَفَىٰ أَثَرَهُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ.

❑ **أَمَّا بَعْدُ:**

فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ مُقَدِّمَاتِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ غَنِيَّةٌ بِالفَوَائِدِ العِلْمِيَّةِ القَيِّمَةِ الَّتِي يَحْتَاجُهَا طُلَّابُ العِلْمِ، لَكِنْ ثَمَّةَ أُمُورٌ حَالَتْ بَيْنَ كَثِيرٍ مِنْهُمْ وَبَيْنَ تِلْكَ الفَوَائِدِ، كَأَنْ تَكُونَ طَبَعَاتُ تِلْكَ الكُتُبِ رَدِيئَةً، أَوْ لَا تَتَوَفَّرُ نُسَخُهَا، إِضَافَةً إِلَىٰ أَنَّ هَذِهِ الكُتُبَ قَدْ تَكُونُ مِنْ كُتُبِ التَّرَاجِمِ؛ فَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا إِلَّا المُتَخَصِّصُونَ. وَإِذَا وَقَفَ طَالِبُ العِلْمِ عَلَىٰ شَيْءٍ مِنْ فَوَائِدِهَا فَإِنَّمَا يَجِدُهُ فِي كُتُبٍ أُخَرَ نَقَلَتْ عَنْ تِلْكَ المُقَدِّمَاتِ؛ فَعَزَمْتُ عَلَىٰ تَيْسِيرِ الوُصُولِ إِلَىٰ مَا تَحْوِي مِنْ فَوَائِدَ عِلْمِيَّةٍ نَفِيسَةٍ، مَعَ اسْتِشَارَةِ بَعْضِ المُتَخَصِّصِينَ مِنْ مَشَايِخِي مِنْ عُلَمَاءِ وَمُحَدِّثِي مَكَّةَ -شَرَّفَهَا اللهُ-، مِثْلِ شَيْخِنَا المُحَدِّثِ رَبِيعِ بْنِ هَادِي

المَدْخَلِي، وَشَيْخِنَا المُحَدِّثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِي آدَم الإِتْيُوبِّيِّ -حَفِظَ اللهُ الجَمِيعَ-، فَمَا كَانَ مِنْهُمَا إِلَّا الحَثُّ وَالتَّشْجِيعُ عَلَىٰ الإِقْدَامِ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَمُوَاصَلَةُ السَّيْرِ فِيهِ.

وَكَانَتِ البِدَايَةُ بِـ«مُقَدِّمَة الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ (ت:٣٢٢هـ).

ثُمَّ بِـ«مُقَدِّمَة كِتَابِ المَجْرُوحِينَ» لِأَبِي حَاتِمِ بْنِ حِبَّانَ البُسْتِيِّ (ت:٣٥٤هـ).

ثُمَّ بِـ«مُقَدِّمَة كِتَابِ الكَامِلِ» لِأَبِي أَحْمَدَ بْنِ عَدِيٍّ الجُرْجَانِيِّ (ت:٣٦٥هـ).

ثُمَّ بِـ«مُقَدِّمَة كِتَابِ التَّمْهِيدِ» لِأَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ البَرِّ (ت:٤٦٣هـ).

ثُمَّ بِـ«مُقَدِّمَة كِتَابِ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ت:٤٥٨هـ).

ثُمَّ بِـ«مُقَدِّمَة كِتَابِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ الصُّغْرَىٰ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ت:٣٢٧هـ)، وَهِيَ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

ثُمَّ بِـ«مُقَدِّمَة شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (ت:٦٧٨هـ).

ثُمَّ بِـ«مُقَدِّمَة كِتَاب مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالآثَارِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (ت:٤٥٨هـ).

ثُمَّ بِـ«مُقَدِّمَة كِتَاب جَامِعِ الأُصُولِ» لِابْنِ الأَثِيرِ (ت:٦٠٦هـ).

ثُمَّ بِـ«مُقَدِّمَة كِتَاب البَدْرِ المُنِيرِ» لِابْنِ المُلَقِّنِ (ت:٨٠٤هـ).

هَذَا وَقَدْ طُبِعَتْ «مُقَدِّمَةُ كِتَابِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ الصُّغْرَىٰ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللهُ بِتَعْلِيقِي سَنَةَ (١٤٣٥هـ)، وَكَانَ الِانْتِهَاءُ مِنَ العَمَلِ عَلَيْهَا فِي (١٦/ ١١/ ١٤٣٤).

وَلَمْ أَجِدْ فِي تِلْكَ المُدَّةِ مَخْطُوطَةً كَيْ أَتَمَكَّنَ مِنَ المُقَابَلَةِ بَيْنَ المَطْبُوعِ وَالمَخْطُوطِ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ يَسَّرَ اللهُ ذَلِكَ، فَكَانَ العَمَلُ كَالتَّالِي:

١- قَابَلْتُ نُسَخَ المَخْطُوطِ بِالمَطْبُوعِ، وَلَمْ أُثْبِتْ فُرُوقًا بَيْنَ النُّسَخِ؛ لِأَنِّي لَمْ أَسْلُكْ إِلَّا مَا سَلَكَهُ المُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، وَإِنَّمَا كَانَ هَمِّي هُوَ مُقَابَلَةَ المَخْطُوطِ بِالمَطْبُوعِ خَشْيَةَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ سَقْطٌ أَوْ تَصْحِيفٌ، وَقَدْ وَجَدْتُ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ يَسِيرٌ جِدًّا، فَكَانَ هَذَا العَمَلُ مُكَمِّلًا لِعَمَلِ العَلَّامَةِ المُعَلِّمِيِّ وَمُتَمِّمًا لَهُ.

٢- قُمْتُ بِتَخْرِيجِ الأَحَادِيثِ وَالآثَارِ.

٣- رَقَمْتُهَا تَرْقِيمًا مُتَسَلْسِلًا.

٤- عَلَّقْتُ عَلَىٰ بَعْضِ المَوَاضِعِ تَتْمِيمًا لِفَائِدَةٍ.

٥- صَنَعْتُ فِهْرِسًا لِلأَحَادِيثِ وَالآثَارِ.

٦- صَنَعْتُ فِهْرِسًا لِمَوْضُوعَاتِ الكِتَابِ.

٧- صَنَعْتُ فِهْرِسًا لِلأَعْلَامِ المُتَرْجَمِ لَهَا.

٨- تَرْجَمْتُ لِلْمُصَنِّفِ.

٩- تَكَلَّمْتُ عَنْ مَنْهَجِ المُصَنِّفِ فِي المُقَدِّمَةِ.

١٠- أَثْبَتُّ كَلِمَةً نَفِيسَةً فِي المُقَدِّمَةِ لِلْعَلَّامَةِ عَبد الرَّحمَن المُعَلِّمِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، تَكَلَّمَ فِيهَا عَنِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَالنَّقْدِ وَالنُّقَّادِ، وَأَئِمَّةِ النَّقْدِ.

هَذَا هُوَ حَاصِلُ عَمَلِي.

وَصَلَّىٰ اللهُ وَسَلَّمَ عَلَىٰ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ(١).

كَتَبَهُ

رَاجِي رَحْمَةَ رَبِّهِ القَدِيرِ المُعْتَرِفُ بِالعَجْزِ وَالتَّقْصِيرِ

أَبُو هَمَّامٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّوْمَعِيُّ البَيْضَانِيُّ

اليَمَنِيُّ الأَصْلِ المَكِّيُّ مُجَاوِرًا

فِي (٦/ ٤/ ١٤٤٠) بِمَكَّةَ زَادَهَا اللهُ تَشْرِيفًا

وَكَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلِي بِمَحَلَّةِ العَزِيزِيَّةِ

البَرِيدُ الإِلِكْتُرُونِي:

abohammam٣٣٣@gmail.com

(١) وأُنَبِّهُ هنا علىٰ أمر وهو أنني دائمًا أُعيد النظر في ما أَكتبه تأليفًا أو تحقيقًا ويقوم بعض الأفاضل بإنزاله في صفحتي فما علىٰ من أراد الاطلاع علىٰ ذلك سوىٰ وضع أصابعه علىٰ «محرك البحث» وكتابة: صفحة الباحث محمد بن علي الصومعي البيضاني فيجد جميع الأعمال بين يديه، والحمد لله علىٰ ذلك.

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

عَمَلًا بِقَوْلِ نَبِيِّنَا ﷺ: «**لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ**»(١)؛ فَإِنِّي أَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ لِكُلٍّ مِنَ: الأَخِ الأُسْتَاذِ الفَاضِلِ أَبِي أَنَسٍ مُحَمَّد زَهْرَان صَاحِبِ (دَارِ الِاسْتِقَامَةِ) بِمِصْرَ، وَالأَخِ الشَّيْخِ الفَاضِلِ مَاجِدِ بْنِ سُلَيْمَانَ الرَّسِّيِّ -حَفِظَهُمُ اللهُ جَمِيعًا- عَلَىٰ تَفَضُّلِهِمْ بِالبَحْثِ عَنْ مَخْطُوطَاتِ هَذِهِ المُقَدِّمَةِ وَتَصْوِيرِهَا وَإِرْسَالِهَا إِلَيَّ؛ فَجَزَاهُمُ اللهُ خَيْرًا.

وَأَشْكُرُ كُلَّ مَنْ أَسْهَمَ فِي إِتْمَامِ هَذَا العَمَلِ (كِتَابَةً وَطِبَاعَةً وَنَشْرًا) فَجَزَىٰ اللهُ الجَمِيعَ خَيْرَ الجَزَاءِ، وَثَبَّتَنَا وَإِيَّاهُمْ عَلَىٰ الحَقِّ حَتَّىٰ نَلْقَاهُ، إِنَّهُ لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ.

❑ ❑ ❑

(١) رواه أحمد (٢/ ٢٩٠) وغيره من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حديث صحيح، وقد صححه شيخنا الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الماتع «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (٢/ ٣٥١) برقم (١٣٣٠).

كَلِمَةٌ عَنْ
عِلْمِ الجَرْحِ وَالتَعْدِيلِ وَالنَقْدِ
وَالنُقَّادِ وَأَئِمَّةِ النَقْدِ

لِلْعَلَّامَةِ المُحَقِّقِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ المُعَلِّمِيِّ اليَمَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

بسم الله الرحمن الرحيم

عِلْمُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

هُوَ عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ جَرْحِ الرُّوَاةِ وَتَعْدِيلِهِمْ بِأَلْفَاظٍ مَخْصُوصَةٍ، وَعَنْ مَرَاتِبِ تِلْكَ الأَلْفَاظِ، وَهَذَا العِلْمُ مِنْ فُرُوعِ عِلْمِ رِجَالِ الأَحَادِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ المَوْضُوعَاتِ مَعَ أَنَّهُ فَرْعٌ عَظِيمٌ، وَالكَلَامُ فِي الرِّجَالِ جَرْحًا وَتَعْدِيلًا ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَجُوِّزَ ذَلِكَ تَوَرُّعًا، وَصَوْنًا لِلشَّرِيعَةِ لَا طَعْنًا فِي النَّاسِ(١)، وَكَمَا جَازَ الجَرْحُ فِي الشُّهُودِ جَازَ فِي

(١) عقد أبو الوليد الباجي رحمه الله في كتابه «التعديل والتجريح» بابًا قال فيه: «باب في جواز الجرح وأنه ليس من باب الغيبة المنهي عنها، وإنما هو من الدين».

ثم قال: «قال يحيىٰ بن سعيد القطان: سألت مالكَ بنَ أنسٍ وسفيان الثوري وشعبة وابن عُيينة عن الرجل لا يَحفَظُ أو يُتَّهم في الحديث؛ فكلهم قال لي: بيِّن أمرَه بيِّن أمرَه. مرتين، وعلىٰ هذا إجماع المسلمين إلا من لا يُعْتَدُّ بقوله في هذا الباب؛ وذلك أن الشاهد يشهد علىٰ الدينار ويسير المال فَتُعْلَمُ منه الجُرْحَةُ فلا يَسَعُ مَن عَلِمَ ذلك إلا أن يُجَرِّحَهُ بها ويزِيلَ عن المشهود عليه ضَرَرَ شهادتِه، فكيف الدين الذي هو عماد الدنيا والآخرة ينقله مَن تُعْلَمُ جرحتُه فلا يُبَيِّنُ أَمْرُهُ، ومما تَدُلُّ علىٰ صحة هذا أنا قد وجدنا الجرح لنقلة الأخبار والبحث عن أحوالهم وطعن الأئمة عليهم في سائر أعصار المسلمين من أهل العلم والدين والورع؛ ولذلك... روي عن مالك وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وأيوب السَّختياني ويونس بن عبيد وشعبة بن الحجاج مع علمهم وورعهم وفضلهم تجريحُ نقلة الأخبار وإظهارُ أحوالِهم والتحفُّظُ في الأخذ منهم والإخبارِ عنهم، وقال: قال أبو بكر بن خلاد: قلت ليحيىٰ بن سعيد: =

الرُّوَاةِ، وَالتَّثَبُّتُ فِي أَمْرِ الدِّينِ أَوْلَىٰ مِنَ التَّثَبُّتِ فِي الحُقُوقِ وَالأَمْوَالِ؛ فَلِهَذَا افْتَرَضُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمُ الكَلَامَ فِي ذَلِكَ. «كَشْفُ الظُّنُونِ» (١/ ٣٩٠).

❑ ❑ ❑

=

أما تخشىٰ أن يكونَ هؤلاءِ الذين تركت حديثهم خصماءَك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكون هؤلاءِ خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ، يقول: لم حدثت عني حديثًا ترىٰ أنه كذب. وقال عبد الرحمن بن مهدي: حَدَّثَنَا حماد بن زيد قال: كَلَّمْنَا شعبةَ أنا وعبادُ بن عباد وجرير بن حازم في رجل -يريد أبَانَ بنَ أبي عياش- فقلنا: لو كففت عنه؟ فكأنه لَانَ وأجابنا، قال: فذهبت يومًا أريد الجامع فإذا شعبة ينادي من خلفي فقال: ذاك الذي قلتم لا أُراه يَسَعُني. قال عفان: كنت عند إسماعيلَ بن عُليَّة فحدث رجل عن رجل فقال: لا تُحَدِّث عن هذا؛ فإنه ليس بِثَبْتٍ. فقال: اغْتَبْتَهُ. فقال: ما اغْتَابَهُ، ولكنه حكم عليه أنه ليس بثبْتٍ. وقال ابن مهدي: مررتَ مع سفيان الثوري برجل فقال: كذاب، والله لولا أنه لا يَحِلُّ لي أن أسكت لَسَكَتُّ. وقال أبو نعيم: حَدَّثَنَا حماد بن زيد عن ابن عون قال: قال إبراهيم النخعي: إياكم والمغيرة بن سعيد وأبا عبد الرحمن؛ فإنهما كذابان. وإنما يجوز للمُجرِّح أن يذكر المُجرَّح بما فيه مما يَرُدُّ حديثه لما في ذلك من الذبِّ عن الحديث، وكذلك ذو البدعة يُذكر ببدعته؛ لئلا تَغْتَرَّ به الناس؛ حفظًا للشريعة وذبًّا عنها، ولا يُذْكَرُ غَيْرُ ذلك من عيوبه؛ لأنه من باب الغِيبة، قال سفيان الثوري في صاحب البدعة: يذكر ببدعته ولا يُغتاب بغير ذلك. يعني -والله أعلم- أن يورد ما فيه لا علىٰ وجه السب له، أو يقال فيه ما ليس فيه، فأما أن يُذكر ما فيه مما يثلم دينه علىٰ وجه التحذير منه فليس من باب الغِيبة، والله أعلم. اهـ [«التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح» (١/ ٢٨٢-٢٨٣)].

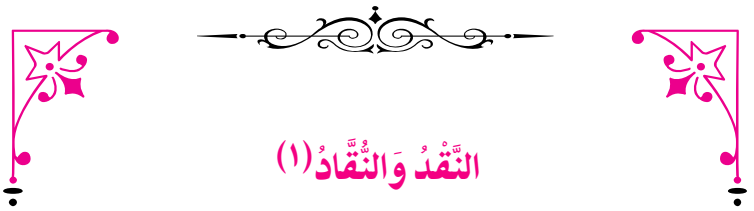

النَّقْدُ وَالنُّقَّادُ(١)

لَيْسَ نَقْدُ الرُّوَاةِ بِالأَمْرِ الهَيِّنِ؛ فَإِنَّ النَّاقِدَ لَابُدَّ أَنْ يَكُونَ وَاسِعَ الِاطِّلَاعِ عَلَىٰ الأَخْبَارِ المَرْوِيَّةِ، عَارِفًا بِأَحْوَالِ الرُّوَاةِ السَّابِقِينَ، وَطُرُقِ الرِّوَايَةِ، خَبِيرًا بِعَوَائِدِ الرُّوَاةِ وَمَقَاصِدِهِمْ وَأَغْرَاضِهِمْ، وَبِالأَسْبَابِ الدَّاعِيَةِ إِلَىٰ التَّسَاهُلِ وَالكَذِبِ، وَالمُوقِعَةِ فِي الخَطَأِ وَالغَلَطِ، ثُمَّ يَحْتَاجُ إِلَىٰ أَنْ يُعْرِفَ أَحْوَالَ الرَّاوِي مَتَىٰ وُلِدَ؟ وَبِأَيِّ بَلَدٍ؟ وَكَيْفَ هُوَ فِي الدِّينِ، وَالأَمَانَةِ، وَالعَقْلِ، وَالمُرُوءَةِ، وَالتَّحَفُّظِ؟ وَمَتَىٰ شَرَعَ فِي الطَّلَبِ؟ وَمَتَىٰ سَمِعَ؟ وَكَيْفَ سَمِعَ؟ وَمَعَ مَنْ سَمِعَ؟ وَكَيْفَ كِتَابُهُ؟

ثُمَّ يَعْرِفَ أَحْوَالَ الشُّيُوخِ الَّذِينَ يُحَدِّثُ عَنْهُمْ، وَبُلْدَانَهُمْ، وَوَفَيَاتِهِمْ، وَأَوْقَاتَ تَحْدِيثِهِمْ، وَعَادَتَهُمْ فِي التَّحْدِيثِ، ثُمَّ يَعْرِفَ مَرْوِيَّاتِ النَّاسِ عَنْهُمْ، وَيَعْرِضَ عَلَيْهَا مَرْوِيَّاتِ هَذَا الرَّاوِي وَيَعْتَبِرَهَا بِهَا، إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ شَرْحُهُ(٢)، وَيَكُونَ مَعَ

(١) النقد لغة: هو تمييز الدراهم، وإخراج الزيف منها، يقال: نقدت الدراهم وانتقدتها، إذا أخرجت منها الزيف. «لسان العرب» (٦/ ٢٤١).

واصطلاحًا: هو تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم علىٰ الرواة توثيقًا وتجريحًا. «منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه» (ص٥).

(٢) وللإمام مسلم رحمه الله كلامٌ جميل جدًّا في «مقدمة صحيحه» (ص٦-٧) ومما قال: «وعلامة المنكر في حديث المحدِّث إذا ما عُرِضت روايتُه للحديث علىٰ رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضا خالفت روايتُه روايتَهم أوْ لم تَكَدْ توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديثِ غيْرَ مقبولِهِ =

ذَلِكَ مُتَيَقِّظًا، مُرْهَفَ الفَهْمِ، دَقِيقَ الفِطْنَةِ، مَالِكًا لِنَفْسِهِ، لَا يَسْتَمِيلُهُ الهَوَىٰ، وَلَا يَسْتَفِزُّهُ الغَضَبُ، وَلَا يَسْتَخِفُّهُ بَادِرُ ظَنٍّ حَتَّىٰ يَسْتَوْفِيَ النَّظَرَ، وَيَبْلُغَ المَقَرَّ، ثُمَّ يُحْسِنَ التَّطْبِيقَ فِي حُكْمِهِ فَلَا يُجَاوِزُ وَلَا يُقَصِّرُ، وَهَذِهِ المَرْتَبَةُ بَعِيدَةُ المَرَامِ، عَزِيزَةُ المَنَالِ، لَمْ يَبْلُغْهَا إِلَّا الأَفْذَاذُ.

وَقَدْ كَانَ مِنْ أَكَابِرِ المُحَدِّثِينَ وَأَجِلَّتِهِمْ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي الرُّوَاةِ فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، قَالَ الإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ -وَهُوَ مِنْ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ-: «أَبُو نُعَيْمٍ، وَعَفَّانُ صَدُوقَانِ لَا أَقْبَلُ كَلَامَهُمَا فِي الرِّجَالِ، هَؤُلَاءِ لَا يَدَعُونَ أَحَدًا إِلَّا وَقَعُوا فِيهِ»(١).

وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَعَفَّانُ مِنَ الأَجِلَّةِ، وَالكَلِمَةُ المَذْكُورَةُ تَدُلُّ عَلَىٰ كَثْرَةِ كَلَامِهِمَا فِي الرِّجَالِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ فِي كُتُبِ الفَنِّ نَقْلَ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمَا(٢).

=

ولا مُسْتَعْمَلِهِ...» ثم ذكر أمثلةً علىٰ ذلك.

(١) «السير» (١٠/ ٢٥٠)، وقال الذهبي عقب ذلك: «يعني: أنه لا يختار قولهما في الجرح لتشديدهما فأما إذا وثَّقا أحدًا فناهيك به».

(٢) بوَّب أبو الوليد الباجي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «التعديل والتجريح» بابًا في معرفة الجرح والتعديل، بيَّن فيه أحوال المحدثين في الجرح والتعديل، فقال: أحوال المحدثين في الجرح والتعديل مما يُدْرَكُ بالاجتهاد ويعلم بِضَرْبٍ من النظر، ووجْهُ ذلك أن الإنسان إذا جالس الرَّجلَ وتكررت محادثَتُه له، وإخبَارُهُ إياه بمثلِ ما يُخْبِرُ نَاسٌ عن المعاني التي يُخْبِرُ عنها تحقَّقَ صدقُه، وَحَكَمَ بتصديقه؛ فإن اتفق له أن يخبر في يوم من الأيام أو وقت من الأوقات بخلاف ما يخبر الناس عن ذلك المعنىٰ، أو بخلاف ما عَلِمَ منه المُخْبَرُ اعْتَقَدَ فيه الوَهْمَ والغلطَ ولم يخرجه ذلك عنده عن رتبة الصدق الذي ثَبَتَ من حاله وعَهِدَ من خَبَرِهِ، وإذا أَكْثَرْتَ مجالسةَ آخرَ وَكَثُرَتْ محادثتُهُ لك فلا يكاد أن يخْبِرَك بشيءٍ إلا وَيُخْبِرَكَ

=

=

أَهْلُ الثقة والعدالة عن ذلك المعنىٰ بخلافِ ما أخبرَكَ به؛ غَلَبَ علىٰ ظَنِّكَ كَثْرَةُ غَلَطِهِ، وقلَّةُ استثباتِهِ واضْطِرَابُ أقواله وقِلَّةُ صِدْقِهِ، ثم بعد ذلك قد يتبين لك من حاله العَمْدُ أو الغَلَطُ وبِحَسَبِ ذلك تحكم في أمره، فمن كان في أحد هذين الطرفين لا يُخْتَلَفُ في جَرْحِهِ أو تَعْدِيْلِهِ وممن كان بين الأمرين مثل أن يوجدَ منه الخطأ والإصابةُ وقع الترجيحُ فيه، وعلىٰ حسب قِلَّةِ أحدِ الأمريْنِ مِنْهُ وكَثْرَتِهِ يكون الحكمُ فيه، فكذلك المُحدِّث إذا حَدَّثَكَ عن الزهري مثل زمعة بن صالح بن الأخضر، أو محمد بن إسحاق، وحدثك عنه بذلك الحديثِ مالكٌ، وعبيدُ الله بن عمر، ومعمرٌ، وسفيان بن عيينة، ومن أشبهَهَم من الأئمةِ الحفاظِ المتقنينَ الذين عُلِمَ حفظُهم حديثَ الزهري وإتقانهُم له، واتفقوا علىٰ خلافِ ما حدث أو خالفه أحدُ هؤلاء الأئمة وَكَثُرَ ذلك؛ فإنه يُحكم بضعفه، واضطرابِ حديثِهِ، وكثرةِ خطئِهِ؛ فإن انضاف إلىٰ ذلك أن ينفردَ بالأحاديث المناكير عن مثل الزهري، وَكَثُرَ ذلك منه جُرِّح؛ إلىٰ أن يقال فيه: منكر الحديث، متروك الحديث، وربما كثر ذلك منه حتىٰ يتبين تَعَمُّدُهُ فَيُنْسَبُ إلىٰ الكذب، وإذا رأيتَه لا يخالِفُ هؤلاء الأئمة المتقنين الحفاظ، ولا يَخْرُجُ عن حديثهم، حُكِمَ بصدقه، وصِحَّةِ حَدِيْثِهِ، فهذان الطرفان لا يُخْتَلَفُ فيمن وُجِدَ أحدُهُما منه ومَنْ وجِدَ مِنْهُ الموافقة والمخالفة وقع الترجيحُ فيه علىٰ كثرة أحد الأمرين منه وقلَّتِهِ، وعلىٰ قدر ما يحتمله حالُه في علمه ودينه وفضله؛ ولذلك يختلف أهلُ الجرح والتعديل في الرجل فيوثقُه يحيىٰ بن سعيد القطان، ويضعفه عبد الرحمن بن مهدي، ويوثقه شعبة، ويُجَرِّحُه مالك، وكذلك سائر من يتكلم في الجرح والتعديل ممن هو من أهل العلم بذلك يقع اختلافهم في ذلك علىٰ هذا الوجه، وقد روىٰ أبو حاتم بن حبان البُستي قال: سمعت محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ المَلَطي قال: جاء يحيىٰ بن معين إلىٰ عفان يسمع منه حديث حماد بن سلمة فقال: سمعته من غيري؟ فقال: نعم، سمعته من سبعة عشر رجلًا. فأبىٰ أن يحدثه به، فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلىٰ البصرة وأسمعه من التبوذكي. فقال له التبوذكي: سمعته من غيري؟ فقال: نعم، سمعته من سبعة عشر رجلًا. فقال: ما تريد بذلك؟ قال: أريد أن أميز خطأ حماد بن سلمة من خطأِ من روىٰ عنه، فإذا اتفق لي الجميع علىٰ خطأ عرفت أنه من حماد بن سلمة، وإذا انفرد به بعض الرواة عنه عرفت أنه منه. انتهىٰ [«التعديل والتجريح لمن خرج له في الجامع الصحيح» (١/ ٢٨٠-٢٨١)].

أَئِمَّةُ النَّقْدِ

اشْتُهِرَ بِالإِمَامَةِ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ؛ كَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَشُعْبَةَ بْنِ الحَجَّاجِ، وَآخَرُونَ قَدْ سَاقَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ تَرَاجِمَهُمْ غَالِبَهُمْ مُسْتَوْفَاةً فِي كِتَابِهِ «تَقْدِمَةُ المَعْرِفَةِ لِكِتَابِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ»(١)؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ رَأَىٰ أَنَّ مَدَارَ الأَحْكَامِ فِي كِتَابِ «الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» عَلَىٰ أُولَئِكَ الأَئِمَّةِ، وَأَنَّ الوَاجِبَ أَنْ لَا يَصِلَ النَّاظِرُ إِلَىٰ أَحْكَامِهِمْ فِي الرُّوَاةِ حَتَّىٰ يَكُونَ قَدْ عَرَفَهُمُ المَعْرِفَةَ الَّتِي تُثْبِتُ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُمْ أَهْلٌ أَنْ يُصِيبُوا فِي قَضَائِهِمْ، وَيَعْدِلُوا فِي أَحْكَامِهِمْ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ وَيَسْتَنِدَ إِلَيْهِمْ وَيَعْتَمِدَ عَلَيْهِمْ، وَلِنَحْوِ هَذَا المَعْنَىٰ يَجْدُرُ بِنَا أَنْ نُقَدِّمَ هُنَا تَرْجَمَةً لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ.

❑ ❑ ❑

(١) وقد علقتُ عليها وطُبعت والحمد لله.

تَرْجَمَةٌ مُخْتَصَرَةٌ لِلإِمَامِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

⊙ اسْمُهُ وَنَسَبُهُ:

هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ المُنْذِرِ بْنِ دَاوُدَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ الحَنْظَلِيُّ الرَّازِيُّ.

⊙ مَوْلِدُهُ وَنَشْأَتُهُ وَطَلَبُهُ لِلْعِلْمِ:

وُلِدَ سَنَةَ (٢٤٠)، وَلَمْ يَدَعْهُ وَالِدُهُ يَطْلُبُ الحَدِيثَ حَتَّىٰ قَرَأَ القُرْآنَ عَلَىٰ الفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، ثُمَّ شَرَعَ فِي الطَّلَبِ عَلَىٰ يَدِ أَبِيهِ الإِمَامِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، وَرَحَلَ إِلَىٰ الشَّامِ وَمِصْرَ وَأَصْبَهَانَ وَغَيْرِهَا مِنَ البِلَادِ.

وَمِنْ مَشَايِخِهِ: عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، وَعَلِيُّ بْنُ المُنْذِرِ الطَّرِيقِيُّ، وَالحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ الأَزْرَقُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ زَنْجَوَيْهِ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، وَمِنْ أَئِمَّةِ شُيُوخِهِ: أَبُوهُ، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ، وَعَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ الجُنَيْدِ، وَمُسْلِمُ بْنُ الحَجَّاجِ صَاحِبُ «الصَّحِيحُ».

⊙ تَلَامِيذُهُ:

وَمِنَ الرُّوَاةِ عَنِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ حُسَيْنَكُ التَّمِيمِيُّ الحَافِظُ، وَأَبُو الشَّيْخِ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَيَّانَ الحَافِظُ، وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ مَرْدَكَ، وَأَبُو

أَحْمَدَ الحَاكِمُ الكَبِيرُ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ البَصِيرُ، وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ القَصَّارُ، وَأَبُو حَاتِمِ بْنُ حِبَّانَ البُسْتِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

⊙ ثَنَاءُ أَهْلِ العِلْمِ عَلَيْهِ:

وَقَدْ أَثْنَىٰ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ العِلْمِ.

قَالَ أَبُو الحَسَنِ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ كَسَاهُ اللهُ بَهَاءً وَنُورًا يَسُرُّ مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الفَرَضِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِمَّنْ عَرَفَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ذَكَرَ عَنْهُ جَهَالَةً قَطُّ.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ القَزْوِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا صَلَّيْتَ مَعَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فَسَلِّمْ نَفْسَكَ إِلَيْهِ يَعْمَلُ بِهَا مَا يَشَاءُ.

وَقَالَ أَبُو يَعْلَىٰ الخَلِيلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَخَذَ عِلْمَ أَبِيهِ وَأَبِي زُرْعَةَ، وَكَانَ بَحْرًا فِي العُلُومِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ، صَنَّفَ فِي الفِقْهِ وَاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَعُلَمَاءِ الأَمْصَارِ...، وَكَانَ زَاهِدًا يُعَدُّ مِنَ الأَبْدَالِ.

وَقَالَ مَسْلَمَةُ بْنُ قَاسِمٍ الأَنْدَلُسِيُّ الحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَانَ ثِقَةً، جَلِيلَ القَدْرِ، عَظِيمَ الذِّكْرِ، إِمَامًا مِنْ أَئِمَّةِ خُرَاسَانَ.

⊙ مُؤَلَّفَاتُهُ:

وَمِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ:

١) «التَّفْسِيرُ».

٢) «عِلَلُ الحَدِيثِ».

٣) «المُسْنَدُ» فِي أَلْفِ جُزْءٍ.

٤) «الفَوَائِدُ الكَبِيرُ».

٥) «فَوَائِدُ الرَّازِيَيْنِ».

٦) «الزُّهْدُ».

٧) «ثَوَابُ الأَعْمَالِ».

٨) «المَرَاسِيلُ».

٩) «مُقَدِّمَةُ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ»(١).

١٠) «كِتَابُ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ».

١١) «آدَابُ الشَّافِعِيِّ وَمَنَاقِبُهُ»(٢).

⊙ وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَهْرِ المُحَرَّمِ سَنَةَ (٣٢٧هـ)(٣).

---

(١) وقد طُبِعَتْ بتحقيقي.

(٢) وقد يسر الله لي تحقيقه وطبع بـ«الناشر المتميِّز» بالمدينة النبوية.

(٣) ومن أراد مزيد معرفة عنه فليرجع إلىٰ ترجمة له في مقدمة عملي علىٰ كتابه «مقدمة الجرح والتعديل».

طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ فِي مُقَدِّمَتِهِ

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِطَرِيقَةِ المُصَنِّفِ الَّتِي سَلَكَهَا فِي تَأْلِيفِ هَذِهِ المُقَدِّمَةِ، فَمِنَ المُمْكِنِ إِجْمَالُهَا فِيمَا يَلِي:

١) بَدَأَهَا رَحِمَهُ اللَّهُ بِـ: «بَابٌ فِي تَثْبِيتِ السُّنَنِ بِنَقْلِ الرُّوَاةِ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ».

ذَكَرَ فِيهِ قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾(١)، ثُمَّ ذَكَرَ تَفْسِيرَهُ ﷺ لِـ﴿وَسَطًا﴾، وَتَفْسِيرَ بَعْضِ أَئِمَّةِ السَّلَفِ لِذَلِكَ.

وَذَكَرَ قَوْلَهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾(٢).

ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَ بَعْضِ السَّلَفِ عَنْ جِهَادِ الصَّحَابَةِ وَتَعَلُّمِهِمْ، وَذَكَرَ قَوْلَهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ﴾(٣) الآيَةَ.

ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَ بَعْضِهِمْ عَنْ سَبَبِ نُزُولِهَا.

فَأَخَذَ مِنَ الآيَةِ دَلِيلًا عَلَىٰ أَنَّ السُّنَنَ تَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِنَقْلِ الرُّوَاةِ

---

(١) البقرة، آية: (١٤٣).

(٢) التوبة، آية: (١٢٢).

(٣) الحجرات، آية: (٦).

الصَّادِقِينَ لَهَا.

٢)ثُمَّ بِـ: «بَابٌ فِي تَثْبِيتِ السُّنَنِ بِنَقْلِ الرُّوَاةِ لَهَا مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ».

فَذَكَرَ أَمْرَهُ ﷺ بِنَقْلِ الأَخْبَارِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «**حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ**»، وَ«**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(١).

٣)ثُمَّ بِـ: «بَابُ وَصْفِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ سُنَّتَهُ سَتُنْقَلُ وَتُقْبَلُ».

وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «**تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ**»(٢).

٤)ثُمَّ بِـ: «بَابُ ثُبُوتِ السُّنَنِ بِحَضِّ النَّبِيِّ ﷺ عَلَىٰ نَقْلِهَا عَنْهُ.

وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ**»(٣).

٥)ثُمَّ بِـ: «بَابُ ثُبُوتِ السُّنَّةِ بِتَرْغِيبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي طَلَبِهَا وَوَصِيَّتِهِ بِالمُرْتَحِلِينَ فِيهَا».

وَمِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَىٰ ذَلِكَ: قَوْلُهُ ﷺ: «**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَىٰ الجَنَّةِ**»(٤).

---

(١) سيأتي برقم (١١).

(٢) سيأتي برقم (١٧)، وما بعده.

(٣) سيأتي برقم (٢٢)، وما بعده.

(٤) سيأتي برقم (٣١)، وما بعده.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «**مَرْحَبًا بِطَالِبِ العِلْمِ**...» الحَدِيثَ(١).

وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَىٰ التَّرْغِيبِ فِي الرِّحْلَةِ فِي طَلَبِ الحَدِيثِ وَالوَصِيَّةِ بِالمُرْتَحِلِينَ.

٦) ثُمَّ ذَكَرَ جِمَاعَ أَبْوَابِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَشَرَحَ أَحْوَالَ الرُّوَاةِ، وَمَذَاهِبَهُمُ الدَّالَّةَ عَلَيْهَا، بَدَأَهَا:

١) بِـ: «بَابُ نَفْيِ تُهْمَةِ الكَذِبِ عَنِ الصَّحَابَةِ»، وَذَكَرَ الأَدِلَّةَ عَلَىٰ ذَلِكَ.

٢) ثُمَّ بِـ: «بَابٌ فِي الأَخْبَارِ أَنَّهَا مِنَ الدِّينِ وَالتَّحَرُّزِ وَالتَّوَقِّي فِيهَا»، ثُمَّ ذَكَرَ أَثَرَ: «إِنَّ هَذَا العِلْمَ دِينٌ؛ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ» عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، وَغَيْرِهِ، وَكَذَا ذَكَرَ مَا فِي مَعْنَاهُ عَنِ الأَئِمَّةِ مِنْ حَيْثُ التَّوَقِّي فِي أَخْذِ العِلْمِ.

٣) ثُمَّ بِـ: «بَابٌ فِي عُدُولِ حَامِلِي العِلْمِ أَنَّهُمْ يَنْفُونَ عَنْهُ التَّحْرِيفَ وَالِانْتِحَالَ»، وَذَكَرَ أَدِلَّتَهُ عَلَىٰ ذَلِكَ.

٤) ثُمَّ بِـ: «بَابٌ فِي الأَخْبَارِ أَنَّ لَهَا جَهَابِذَةً وَنُقَّادًا»، ثُمَّ ذَكَرَ آثَارًا عَنْ جُهُودِ الأَئِمَّةِ وَبَصَرِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِذَلِكَ.

٥) ثُمَّ بِـ: «بَابُ وَصْفِ الرُّوَاةِ بِالضَّعْفِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِغِيبَةٍ»، وَذَكَرَ شَيْئًا مِنْ كَلَامِ الأَئِمَّةِ فِي ذَلِكَ.

٦) ثُمَّ بِـ: «بَابٌ فِي الوَاهِي الحَدِيثِ أَنَّ الوَاجِبَ عَلَىٰ المَسْئُولِ تَبْيِينُ أَمْرِهِ»، وَذَكَرَ

---

(١) سيأتي برقم (٣٧).

كَلَامًا لِبَعْضِ الأَئِمَّةِ فِيمَنْ يَكْذِبُ، أَوْ لَا يَكُونُ ثَبْتًا أَنَّ الوَاجِبَ تَبْيِينُ أَمْرِهِ.

٧) ثُمَّ بِـ: «بَابٌ فِي اخْتِيَارِ الأَسَانِيدِ»، فَذَكَرَ كَلَامَ بَعْضِ الأَئِمَّةِ مِنْ أَنَّ العِبْرَةَ هِيَ بِصِحَّةِ الإِسْنَادِ، وَأَنَّ الإِسْنَادَ النَّازِلَ مَعَ صِحَّتِهِ أَفْضَلُ مِنَ العَالِي مَعَ ضَعْفِهِ.

٨) ثُمَّ بِـ: «بَابُ صِفَةِ مَنْ يُحْتَمَلُ الرِّوَايَةُ فِي الأَحْكَامِ وَالسُّنَنِ عَنْهُ»، وَذَكَرَ شَيْئًا عَنِ الأَئِمَّةِ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنِ الثِّقَةِ وَعَدَمِ أَخْذِ العِلْمِ عَمَّنْ لَمْ يُشْهَدْ لَهُ بِالطَّلَبِ وَعَدَمِ الأَخْذِ عَنِ الرَّافِضَةِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

٩) ثُمَّ بِـ: «بَابٌ فِي الآدَابِ وَالمَوَاعِظِ أَنَّهَا تَحْتَمِلُ الرِّوَايَةَ عَنِ الضِّعَافِ»، وَذَكَرَ فِيهِ أَثَرًا وَاحِدًا عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٠) ثُمَّ بِـ: «بَابُ بَيَانِ صِفَةِ مَنْ لَا يُحْتَمَلُ الرِّوَايَةُ فِي الأَحْكَامِ وَالسُّنَنِ عَنْهُ»، وَذَكَرَ فِيهِ كَلَامًا لِبَعْضِ الأَئِمَّةِ فِي النَّهْيِ عَنِ الأَخْذِ عَنِ الصَّحَفِيِّينَ، وَعَمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَرْضِيًّا؛ لِكَثْرَةِ غَلَطِهِ، أَوْ شِدَّةِ غَفْلَتِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

١١) ثُمَّ بِـ: «بَابُ التَّيَقُّظِ فِي أَخْذِ العِلْمِ، وَالتَّثَبُّتِ مِنْهُ»، ثُمَّ ذَكَرَ تَثَبُّتَ الأَئِمَّةِ حَالَ أَخْذِهِمُ الحَدِيثَ، مِنْ ذَلِكَ: نَظَرُ شُعْبَةَ إِلَىٰ فَمِ قَتَادَةَ حَالَ تَحْدِيثِهِ.

١٢) ثُمَّ بِـ: «بَابٌ فِي رِوَايَةِ الثِّقَةِ عَنْ غَيْرِ المَطْعُونِ عَلَيْهِ أَنَّهَا تُقَوِّيهِ، وَعَنِ المَطْعُونِ عَلَيْهِ أَنَّهَا لَا تُقَوِّيهِ»، وَنَقَلَ هَذَا عَنْ إِمَامَيْنِ اثْنَيْنِ: أَبِيهِ، وَأَبِي زُرْعَةَ.

١٣) ثُمَّ بِـ: «بَابُ بَيَانِ دَرَجَاتِ رُوَاةِ الآثَارِ»، وَذَكَرَ فِيهِ تَفَاوُتَ دَرَجَاتِ الرُّوَاةِ بِحَسَبِ تَفَاوُتِهِمْ فِي الحِفْظِ، وَذَكَرَ مَرَاتِبَهُمْ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

١٤) خَتَمَ ذَلِكَ بِذِكْرِ مَنْهَجِهِ فِي كِتَابِهِ «الجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ»، وَذَكَرَ حِكَايَةَ ذَلِكَ

الجَرْحِ أَوِ التَّعْدِيلِ عَمَّنْ نَقَلَهُ عَنْهُمْ مِنَ الأَئِمَّةِ.

هَذَا هُوَ خُلَاصَةُ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِي مُقَدِّمَتِهِ هذه.

❑ ❑ ❑

النُّسَخُ المُعْتَمَدَةُ فِي التَّحْقِيقِ

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلنُّسَخِ المُعْتَمَدَةِ فِي العَمَلِ عَلَىٰ الكِتَابِ فَهِيَ كَالتَّالِي:

الأُولَىٰ: مَحْفُوظَةٌ بِمَكْتَبَةِ كُوبْرِيلِي بِاسْتَانْبُولَ تَحْتَ رَقْمِ (٢٧٨)، المُقَدِّمَةُ فِيهَا مِنْ (ص٥٢- ٥٧) أَيْ: فِي سِتِّ لَوْحَاتٍ، فِي كُلِّ لَوْحَةٍ صَفْحَتَانِ، عَدَدُ أَسْطُرِ كُلِّ صَفْحَةٍ ٣٣ سَطْرًا، كُتِبَتْ بِخَطِّ نَسْخٍ دَقِيقٍ جِدًّا، كَتَبَهَا مَعَ الكِتَابِ كَامِلًا عَبْدُ الغَفَّارِ بن إِبْرَاهِيمَ العَطَّارُ، كَانَ الِانْتِهَاءُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي العَشْرِ الأُوَلِ مِنْ شَهْرِ ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ (٧٩٣هـ)، وَهِيَ نُسْخَةٌ جَيِّدَةٌ وَلَا يَكْثُرُ فِيهَا التَّحْرِيفُ، إِلَّا أَنَّهُ يَظْهَرُ أَنَّهَا لَمْ تُقَابَلْ عَلَىٰ أَصْلِهَا فَوَقَعَ فِيهَا سَقْطٌ فِي مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ[ك].

الثَّانِيَةُ: مَحْفُوظَةٌ بِالمَكْتَبَةِ الأَزْهَرِيَّةِ بِرَقْمِ (٩٠١٢) مُصْطَلَح، المُقَدِّمَةُ فِيهَا مِنْ (ص١- ١٦) فَهِيَ سِتَّ عَشْرَةَ لَوْحَةً، فِي كُلِّ لَوْحَةٍ صَفْحَتَانِ، عَدَدُ أَسْطُرِ كُلِّ صَفْحَةٍ ٢٣ سَطْرًا، كُتِبَتْ بِخَطِّ نَسْخٍ جَيِّدٍ بَيْدَ أَنَّهَا كَثِيرَةُ الأَخْطَاءِ النَّحْوِيَّةِ وَالإِمْلَائِيَّةِ، وَفِيهَا سَقْطٌ، وَلَمْ أَذْكُرْ شَيْئًا مِنْ فَوَارِقِهَا، فَلِذَا لَا أَذْكُرُ هُنَا رَمْزًا لَهَا؛ لِعَدَمِ وُجُودِ ذِكْرٍ لَهَا فِي الحَوَاشِي، لَكِنْ تَمَّتِ المُقَابَلَةُ بِهَا وَالحَمْدُ للهِ.

الثَّالِثَةُ: مَحْفُوظَةٌ بِدَارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ، وَلَمْ يَصِلْنِي سِوَىٰ المُقَدِّمَةِ مِنْهَا مَعَ بَعْضِ أَوْرَاقِ كِتَاب «الجَرح وَالتَّعدِيل»، وَالمُقَدِّمَةُ تَقَعُ فِي أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَوْحَةً وَنِصْفٍ، فِي كُلِّ

لَوْحَةٍ صَفْحَتَانِ، وَعَدَدُ أَسْطُرِ كُلِّ صَفْحَةٍ ٢٣ سَطْرًا، وَبِمَا أَنِّي لَمْ أَحْصُلْ إِلَّا عَلَىٰ هَذِهِ الوَرَقَاتِ مَعَ بَعْضِ أَوْرَاقِ كِتَابِ «الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» فَسَأُضِيفُ إِلَىٰ ذَلِكَ مَا قَالَهُ المُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الكِتَابِ، فَقَالَ: «الكِتَابُ -وَضِمْنَهُ هَذِهِ المُقَدِّمَةُ- تَحْتَ رَقْمِ (٨٩١) وَافَقَ الفَرَاغُ مِنْهُ فِي شَهْرِ ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ (٧٤٦هـ)، وَكَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ رَسْلَانَ عُرِفَ بِابْنِ السُّكَّرِيِّ عَفَا اللهُ عَنْهُ، وَهِيَ نُسْخَةٌ وَاضِحَةُ الكِتَابَةِ مُقَابَلَةٌ، يَقِلُّ فِيهَا السَّقْطُ وَلَكِنْ يَكْثُرُ فِيهَا التَّحْرِيفُ...» اهـ. وَكَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ عَمَّا تَحَصَّلَ عَلَيْهِ مِنَ الكِتَابِ كَامِلًا، وَرَمَزْتُ لَهَا بـ: [د].

الرَّابعة: مَحْفُوظَةٌ فِي مَكْتَبَةِ مُرَاد مُلَّا بِاسْتَانْبُولَ، قَالَ المُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «تَحْتَ رَقْمِ (١٤٢٧)... وَتَارِيخُ كِتَابَتِهَا سَلْخُ شَهْرِ رَبِيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ (٦٠٧)، وَهِيَ نُسْخَةٌ جَيِّدَةٌ مُقَابَلَةٌ رُوعِيَ فِيهَا الإِعْرَابُ فِيمَا وَقَعَ التَّسَامُحُ فِيهِ فِي النُّسَخِ الأُخْرَىٰ، وَوَقَعَ فِيهَا اخْتِصَارٌ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ لِمَا هُوَ فِي مَعْنَىٰ التَّكْرَارِ، وَمِنْ غَرَائِبِهَا اخْتِصَارُ كَلِمَةِ (حَدَّثَنَا) عَلَىٰ (حَنَا) وَهُوَ اخْتِصَارٌ غَرِيبٌ لَمْ يَذْكُرْهُ أَهْلُ المُصْطَلَحِ» اهـ.

وَرَمَزْتُ لَهَا بِـ[م].

❑ ❑ ❑

صُوَرٌ لِنَمَاذِجَ مِنَ المَخْطُوطِ

صُورَةُ الصَّفْحَةِ رَقْم (٥٢) مِنْ مَخْطُوطَةِ كُوبْرِيلي

وَبِأَسْفَلِهَا بِدَايَةُ المُقَدِّمَةِ

صُورَةُ الصَّفْحَةِ رَقْمِ (٥٧) مِنْ مَخْطُوطَةِ كُوبْرِيلِي

وَبِهَا تَنْتَهِي المُقَدِّمَةُ

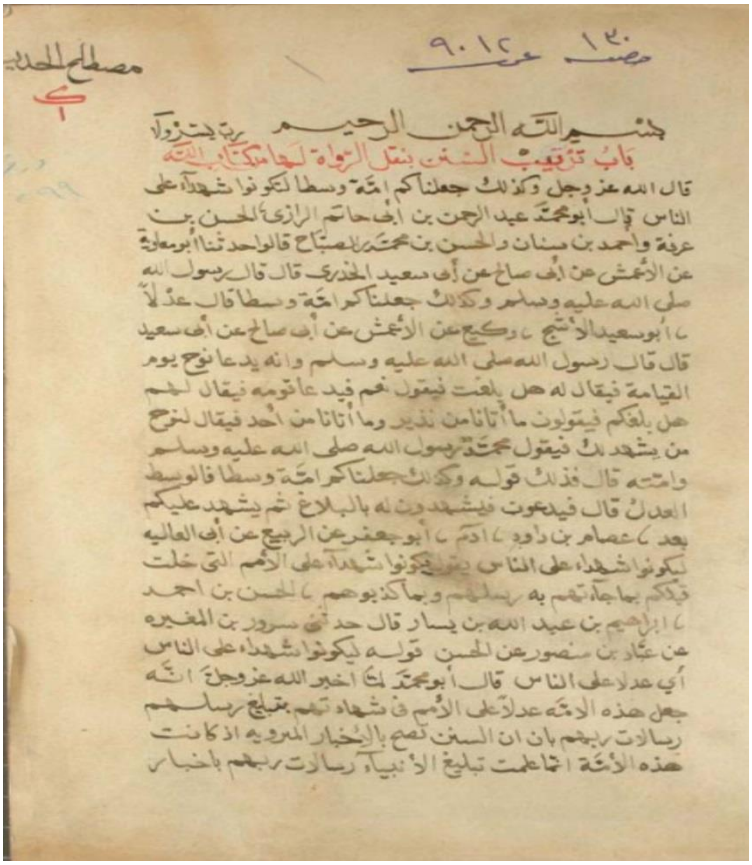

صُورَةُ الوَرَقَةِ الأُولَىٰ مِنْ مَخْطُوطَةِ المَكْتَبَةِ الأَزْهَرِيَّةِ

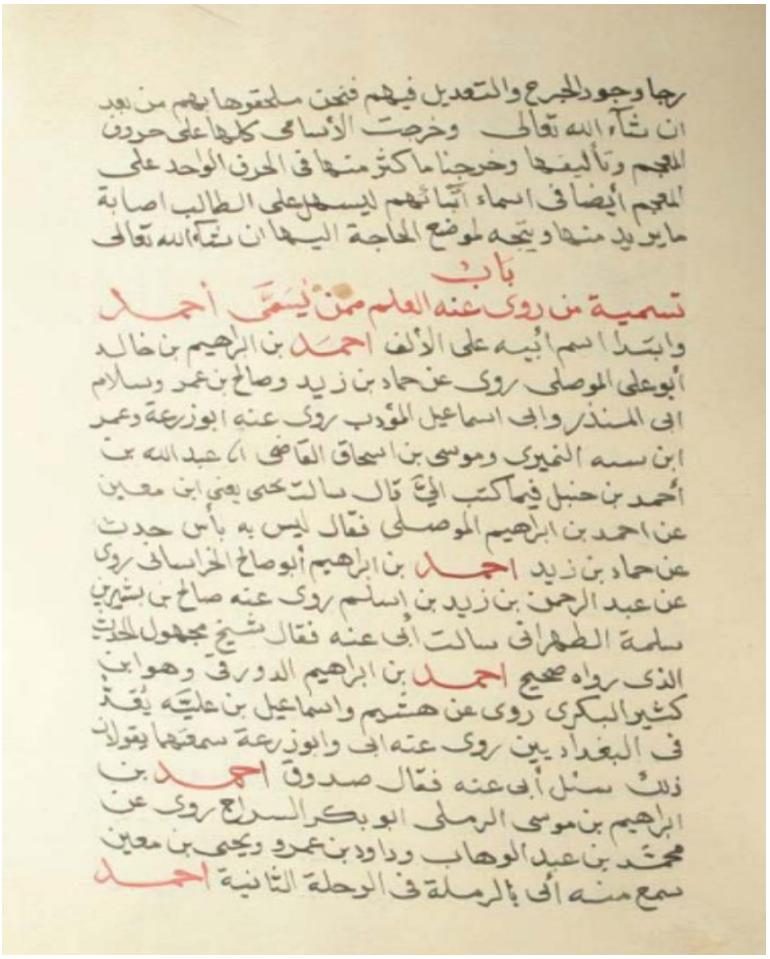

رجا وجود الجرح والتعديل فيهم فنحن سلحقوها بهم من بعد
ان شاء الله تعالى وخرجت الأسامي كلها على حروف
المعجم وتأليفها وخرجنا ما كثر منها في الحرف الواحد على
المعجم أيضا في اسماء آبائهم ليسهل على الطالب اصابة
ما يريد منها ويتجه لموضع الحاجة اليها ان شاء الله تعالى

باب
تسمية من روى عنه العلم ممن يسمى أحمد

وابتدا اسم أبيه على الألف **احمد** بن ابراهيم بن خالد
أبو علي الموصلي روى عن حماد بن زيد وصالح بن عمر وسلام
ابي المنذر وابي اسماعيل المؤدب روى عنه ابو زرعة وعمر
ابن سنبه النميري وموسى بن اسحاق القاضي ا، عبد الله بن
أحمد بن حنبل فيما كتب اليّ قال سالت يحيى يعني ابن معين
عن احمد بن ابراهيم الموصلي فقال ليس به بأس حدث
عن حماد بن زيد **احمد** بن ابراهيم أبو صالح الخراساني روى
عن عبد الرحمن بن زيد بن إسلم روى عنه صالح بن بشر بن
سلمة الطهراني سالت ابي عنه فقال شيخ مجهول الحديث
الذي رواه صحيح **احمد** بن ابراهيم الدورقي وهو ابن
كثير البكري روى عن هشيم واسماعيل بن علية يقدم
في البغداديين روى عنه ابي وابو زرعة سمعتهما يقولان
ذلك سئل أبي عنه فقال صدوق **احمد** بن
ابراهيم بن موسى الرملي ابو بكر السراج روى عن
محمد بن عبد الوهاب وداود بن عمرو ويحيى بن معين
سمع منه ابي بالرملة في الرحلة الثانية **احمد**

صُورَةُ الوَرَقَةِ رَقْمِ (١٦) مِنْ مَخْطُوطَةِ المَكْتَبَةِ الأَزْهَرِيَّةِ
وَبِأَعْلَاهَا نِهَايَةُ المُقَدِّمَةِ

صُورَةٌ مِنَ الصَّفْحَةِ رَقْمِ (٢١) مِنْ مَخْطُوطَةِ مَكْتَبَةِ الأَزْهَرِيَّةِ

وَيَظْهَرُ فِي أَسْفَلِهَا خَتْمُ المَكْتَبَةِ وَرَقْمُ المَخْطُوطِ

وَعَلَىٰ يَسَارِ الصَّفْحَةِ إِشَارَةٌ إِلَىٰ بِدَايَةِ تَغَيُّرِ الخَطِّ

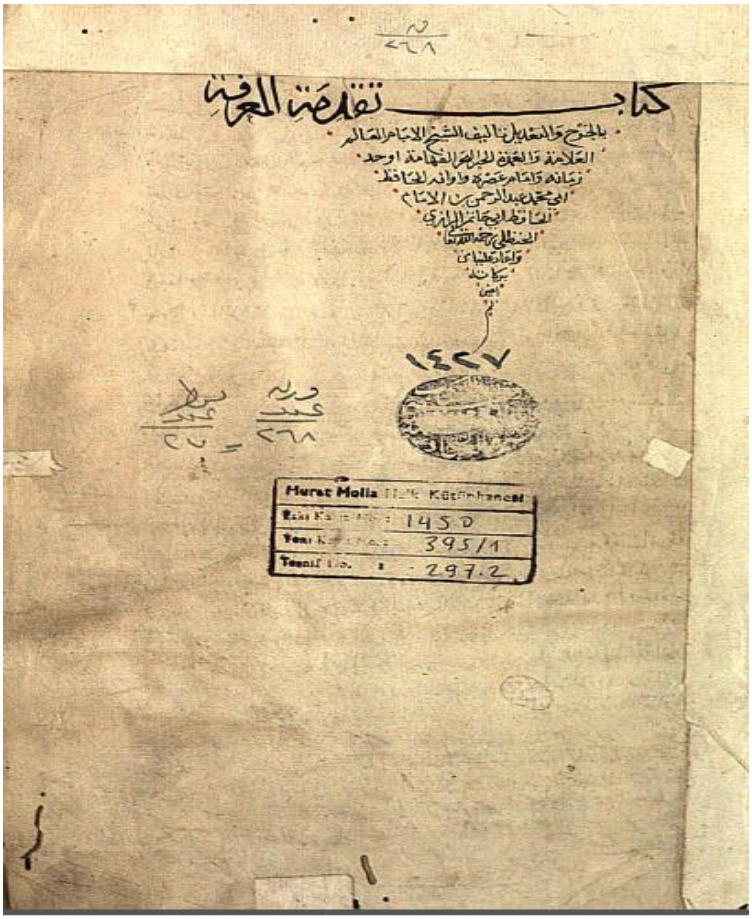

صُورَةٌ لِغُلَافِ مَخْطُوطَةِ مَكْتَبَةِ مُرَاد مُلَّا

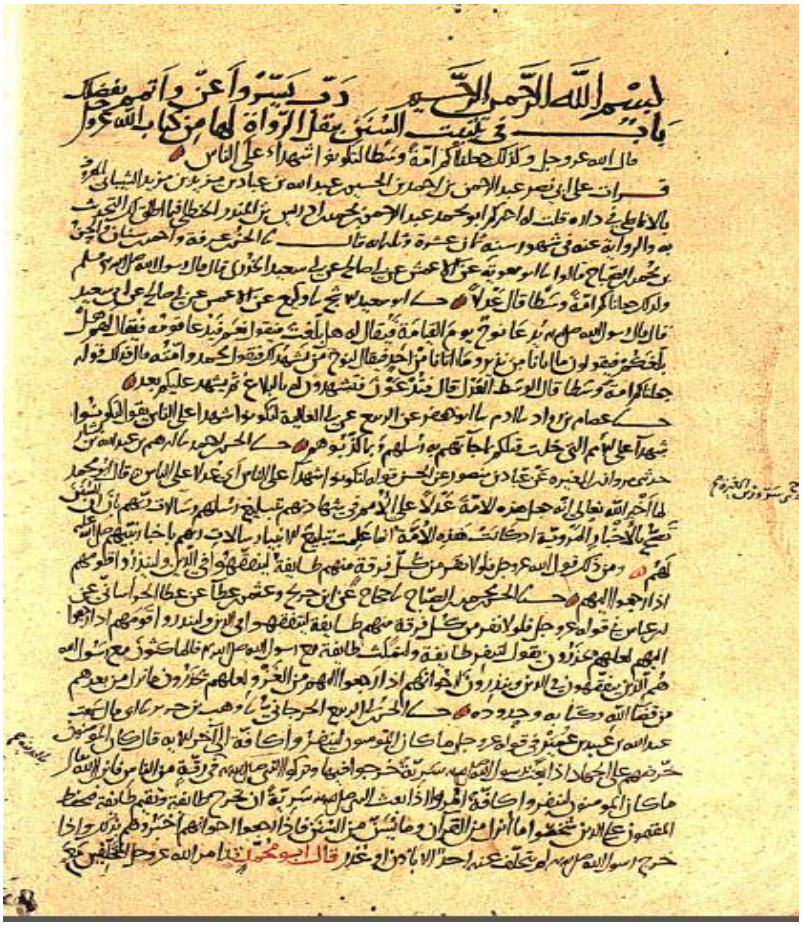

صُورَةُ الوَرَقَةِ رَقْمِ (٥٣) مِنْ مَخْطُوطَةِ مُرَاد مُلَّا

وَهِيَ بِدَايَةُ المُقَدِّمَةِ

صُورَةٌ مِنَ الوَرَقَةِ رَقْمِ (٥٨) مِنْ مَخْطُوطَةِ مُرَاد مُلَّا

وَبِأَعْلَاهَا نِهَايَةُ المُقَدِّمَةِ

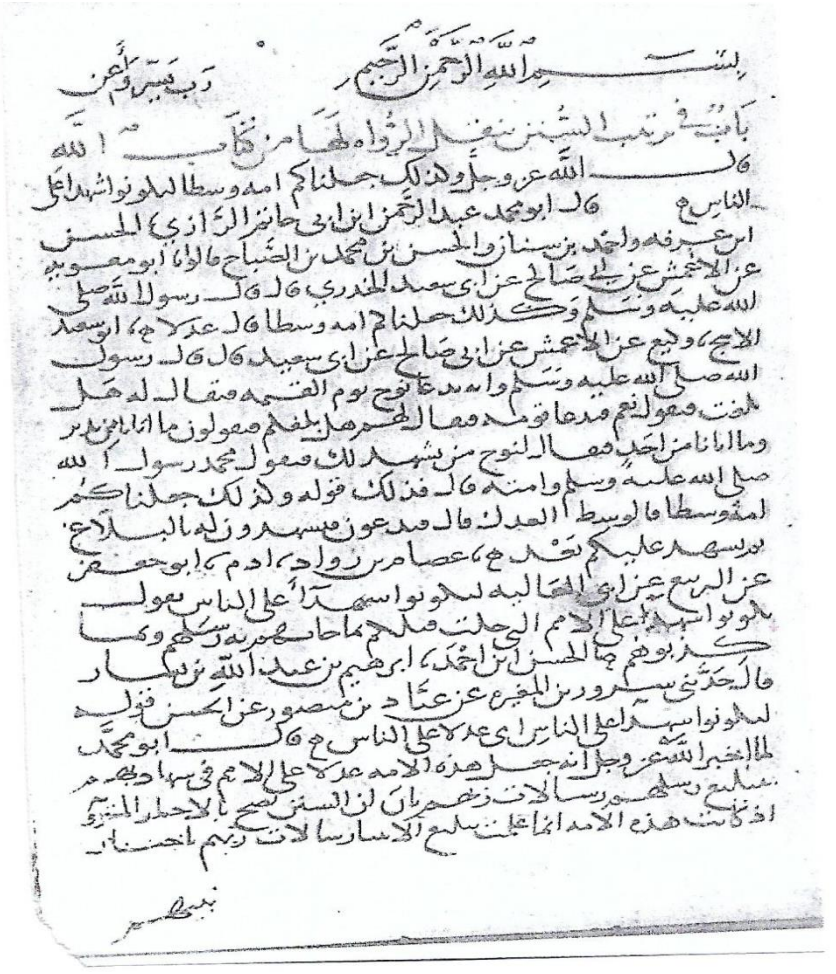

صُورَةٌ لِلْوَرَقَةِ الأُولَىٰ مِنْ مَخْطُوطَةِ دَارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ

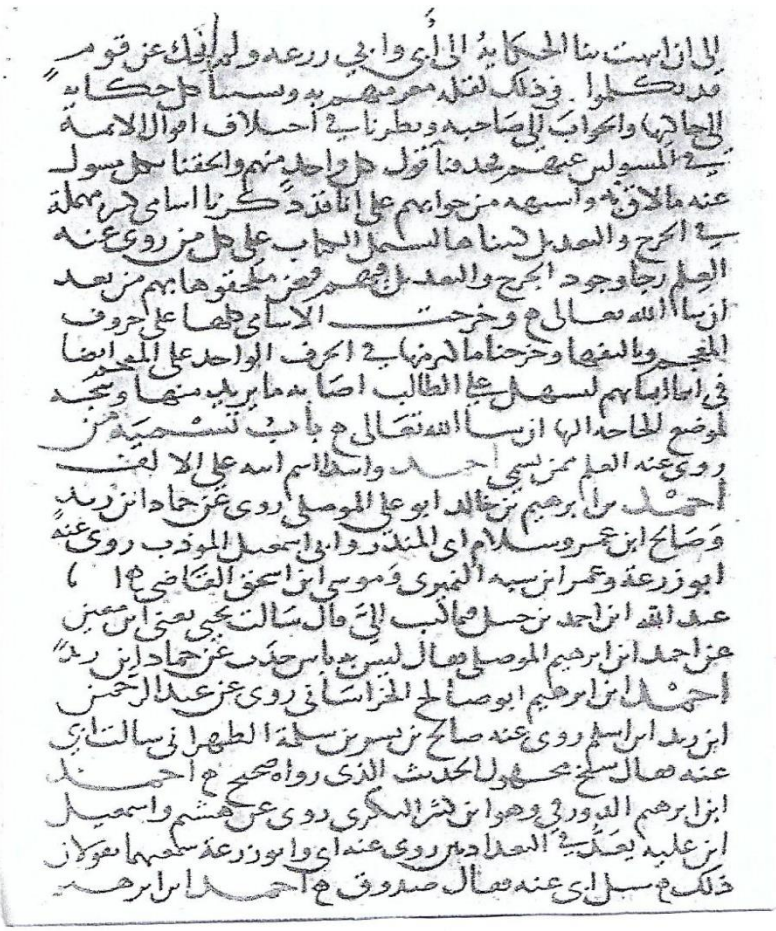

صُورَةٌ لِلْوَرَقَةِ الأَخِيرَةِ لِمَخْطُوطَةِ دَارِ الكُتُبِ المِصْرِيَّةِ

وَفِي نِصْفِهَا الأَعْلَى تَنْتَهِي المُقَدِّمَةُ

سَنَدُ المُحَقِّقِ إِلَى الكِتَابِ

أَرْوِي هَذَا الكِتَابَ وَغَيْرَهُ مِنْ كُتُبِ الإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِن طَرِيقِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَالمَشَايِخِ، أَقْتَصِرُ هُنَا عَلَىٰ بَعْضِهِمْ فَأَقُولُ:

أَخْبَرَنَا (إِجَازَةً) فَضِيلَةُ الشَّيْخِ المُعَمَّرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الحَيِّ الكَتَّانِيِّ، وَفَضِيلَةُ الشَّيْخِ المُعَمَّرِ العَلَّامَةِ مُحَمَّدِ الأَمِينِ بُوخُبْزَةَ التَّطْوَانِيِّ الحَسَنِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ وَالِدِ الأَوَّلِ عَبْدِ الحَيِّ الكَتَّانِيِّ (ح).

وَأَخْبَرَنَا الشَّيْخُ المُعَمَّرُ حَسَن بَاسِنْدُوَهْ، عَنْ عُمَرَ حِمْدَانَ المحْرِسِيِّ، كِلَاهُمَا عَبْدُ الحَيِّ الكَتَّانِيُّ وَعُمَرُ حِمْدَانَ المحْرِسِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ المَكِّيِّ بْنِ عَزُّوزٍ المَالِكِيِّ[(١)]، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الخُوجَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرِّيَاحِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ الأَمِيرِ الصَّغِيرِ (ح).

وَأَرْوِيهِ عَالِيًا مِنْ طَرِيقِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ المُعَمَّرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الحَيِّ الكَتَّانِيِّ[(٢)]، عَنْ مُحَمَّدِ الطَّيِّبِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ النَّيْفَرِ، عَنْ أَحْمَدَ مِنَّةِ اللهِ الشَّبَاسِيِّ المَالِكِيِّ، وَمُحَمَّدٍ الكُتْبِيِّ الحَنَفِيِّ المَكِّيِّ، كُلُّهُمْ؛ الأَمِيرُ الصَّغِيرُ، وَأَحْمَدُ مِنَّة

(١) يُنظر: «عمدة الأثبات في الاتِّصال بالفهارس والأثبات» (ص ٦٨).

(٢) يُنظر: «نيل الأماني بفهرسة مُسْنِد العصر: عبد الرَّحمن بن عبد الحي الكتاني» (ص٩٠).

اللهِ، وَمُحَمَّدٌ الكُتْبِيُّ، عَنْ وَالِدِ الأَوَّلِ الأَمِيرِ الكَبِيرِ[(١)]، عَنِ السَّقَّاطِ، عَنْ مُحَمَّدٍ الزَّرْقَانِيِّ، عَنْ وَالِدِهِ عَبْدِ البَاقِي، عَنْ عَلِيٍّ الأُجْهُورِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الرَّمْلِيِّ، عَنْ زَكَرِيَّا الأَنْصَارِيِّ، عَنِ الحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ العَسْقَلَانِيِّ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ؛ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبَرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ المُقَيَّرِ، عَنْ أَبِي الفَضْلِ؛ مُحَمَّدِ بْنِ نَاصِرٍ الحَافِظِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ مَنْدَهْ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الأَصْبَهَانِيِّ، عَنِ المُصَنِّفِ.

❑ ❑ ❑

(١) يُنظر: «ثبت الأمير الكبير» (ص ١٦٥).

النَّصُّ المُحَقَّقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ

بَابٌ فِي تَثْبِيتِ السُّنَنِ بِنَقْلِ الرُّوَاةِ لَهَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ

قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾(١).

١ حَدَّثَنَا القَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ الفَأْفَاءِ، أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ المُنْذِرِ الحَنْظَلِيُّ، نَا الحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ وَالحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ، قَالُوا: نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ **قَالَ: عَدْلًا**»(٢).

٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، نَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**وَإِنَّهُ يُدْعَىٰ نُوحٌ عليه السلام يَوْمَ القِيَامَةِ فَيُقَالُ: هَلْ بَلَّغْتَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيُدْعَىٰ قَوْمُهُ فَيُقَالُ لَهُمْ: هَلْ بَلَّغَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ:**

(١) البقرة، آية: (١٤٣).

(٢) صحيح وينظر ما بعده.

مَا أَتَانَا مِنْ نَذِيرٍ، وَمَا أَتَانَا مِنْ أَحَدٍ. فَيُقَالُ لِنُوحٍ عليه السلام: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأُمَّتُهُ. قَالَ: فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ قَالَ: الوَسَطُ: العَدْلُ. قَالَ: فَتُدْعَوْنَ فَتَشْهَدُونَ لَهُ بِالبَلَاغِ ثُمَّ يُشْهَدُ عَلَيْكُمْ بَعْدُ»(١).

٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا عِصَامُ(٢) بْنُ رَوَّادٍ، نَا آدَمُ(٣)، نَا أَبُو جَعْفَرٍ(٤)، عَنِ الرَّبِيعِ(٥)، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ يَقُولُ: لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَىٰ الأُمَمِ الَّتِي خَلَتْ قَبْلَكُمْ بِمَا جَاءَتْهُمْ بِهِ رُسُلُهُمْ وَبِمَا كَذَّبُوهُمْ.

٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا الحَسَنُ(٦) بْنُ أَحْمَدَ، نَا إِبْرَاهِيمُ(٧) بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ

---

(١) صحيح، وأبو صالح هو ذكوان السمان. والحديث رواه البخاري برقم (٤٤٨٧)، من طريق: الأعمش، به.

(٢) هو عصام بن رواد العسقلاني، ترجم له المصنف في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٦)، وقال: «روىٰ عنه أبي وكتبت أنا عنه...، سئل أبي عنه، فقال: صدوق» اهـ.

(٣) هو ابن أبي إياس، ثقة عابد. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٣٣).

(٤) هو عيسىٰ بن عبد الله بن ماهان، صدوق سيئ الحفظ خصوصًا عن مغيرة. «تقريب التهذيب» برقم (٨٠٧٧).
قلت: وفي روايته عن الربيع بن أنس اضطراب كثير كما في «الثقات» (٤/ ٢٢٨)، ونقل ذلك عنه الحافظ في «تهذيب التهذيب».

(٥) هو الربيع بن أنس، صدوق له أوهام، رمي بالتشيع. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٨٩٢).

(٦) لم أقف علىٰ ترجمته.

(٧) هو إبراهيم بن عبد الله بن بشار الواسطيُّ ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٥) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

بَشَّارٍ، حَدَّثَنِي سُرُورُ(١) بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَبَّادِ(٢) بْنِ مَنْصُورٍ، عَنِ الحَسَنِ: قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، أَيْ: عَدْلًا عَلَىٰ النَّاسِ(٣).

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمَّا أَخْبَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنَّهُ جَعَلَ هَذِهِ الأُمَّةَ عَدْلًا عَلَىٰ الأُمَمِ فِي شَهَادَتِهِمْ بِتَبْلِيغِ رُسُلِهِمْ رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ بِأَنَّ السُّنَنَ تَصِحُّ بِالأَخْبَارِ المَرْوِيَّةِ؛ إِذْ كَانَتْ هَذِهِ الأُمَّةُ إِنَّمَا عَلِمَتْ تَبْلِيغَ الأَنْبِيَاءِ رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ بِإِخْبَارِ نَبِيِّهِمْ ﷺ لَهُمْ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾(٤).

٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا الحَسَنُ(٥) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ، نَا حَجَّاجٌ(٦)، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ(٧) وَعُثْمَانَ(٨) بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَطَاءٍ الخُرَاسَانِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي

---

(١) ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٠١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

(٢) هو عباد بن منصور الناجي، صدوق، رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأخرة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣١٥٩)، لكن الذي يظهر من ترجمته من «الميزان» (٢/ ٣٧٦) أنه ضعيف.

(٣) سنده ضعيف.

(٤) التوبة، آية: (١٢٢).

(٥) ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٢٩١).

(٦) هو حجاج بن محمد المصيصي، ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١١٤٤).

(٧) هو عبد الملك بن عبد العزيز، ثقة فاضل، وكان يدلس ويرسل. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٢٢١).

(٨) هو عثمان بن عطاء الخراساني، ضعيف. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٥٣٤).

قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ يَقُولُ: لِتَنْفِرْ طَائِفَةٌ وَلْتَمْكُثْ طَائِفَةٌ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَالمَاكِثُونَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ هُمُ الَّذِينَ يَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ وَيُنْذِرُونَ إِخْوَانَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ مِنَ الغَزْوِ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ مَا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ قَضَاءِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَكِتَابِهِ وَحُدُودِهِ.

٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا الحَسَنُ(١) بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الجُرْجَانِيُّ، ثَنَا وَهْبُ(٢) ابْنُ جَرِيرٍ، أَنَا أَبِي(٣) قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ(٤) بْنَ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً﴾(٥) إِلَىٰ آخِرِ الآيَةِ، قَالَ: كَانَ المُؤْمِنُونَ لِحِرْصِهِمْ عَلَىٰ الجِهَادِ إِذَا بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً خَرَجُوا فِيهَا وَتَرَكُوا النَّبِيَّ ﷺ بِالمَدِينَةِ فِي رِقَّةٍ مِنَ النَّاسِ؛ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً﴾ أُمِرُوا إِذَا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً أَنْ تَخْرُجَ طَائِفَةٌ وَتُقِيمَ طَائِفَةٌ فَيَحْفَظَ المُقِيمُونَ عَلَىٰ الَّذِينَ شَخَصُوا(٦) مَا أُنْزِلَ مِنَ القُرْآنِ وَمَا يُسَنُّ مِنَ السُّنَنِ، فَإِذَا رَجَعُوا إِخْوَانُهُمْ

---

(١) هو الحسن بن يحيىٰ بن الجعد أبو علي بن أبي الربيع الجرجاني، صدوق. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٣٠٠).

(٢) هو الأزدي البصري، ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٥٢٢).

(٣) هو جرير بن حازم الأزدي، ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، ومات مختلطًا، لكنه لم يحدث حال اختلاطه. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٩١٩).

(٤) هو المكي، ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٤٧٨).

(٥) التوبة، آية: (١٢٢).

(٦) أي: خرجوا، وشخوص المسافر: خروجه عن منزله. «النهاية» (١/ ٨٤٨) مادة: (شَخَصَ).

أَخْبَرُوهُمْ بِذَلِكَ، وَإِذَا خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ عُذْرٍ(١).

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَدْ أَمَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الْمُتَخَلِّفِينَ مَعَ نَبِيِّهِ ﷺ عَمَّنْ خَرَجَ غَازِيًا أَنْ يُخْبِرُوا إِخْوَانَهُمُ الغَازِينَ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ بِمَا سَمِعُوا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، مِنْ سُنَّتِهِ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَىٰ أَنَّ السُّنَنَ تَصِحُّ بِالإِخْبَارِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾(٢).

٧ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ العَوْفِيُّ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَوْلُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ﴾ الآيَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعَثَ الوَلِيدَ(٣) بْنَ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ إِلَىٰ بَنِي المُصْطَلِقِ لِيَأْخُذَ مِنْهُمُ الصَّدَقَاتِ، وَإِنَّهُ لَمَّا أَتَاهُمُ الخَبَرُ فَرِحُوا وَخَرَجُوا لِيَتَلَقَّوْا رَسُولَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَنَّهُ لَمَّا حُدِّثَ الوَلِيدُ أَنَّهُمْ خَرَجُوا يَتَلَقَّوْنَهُ رَجَعَ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ بَنِي المُصْطَلِقِ قَدْ مَنَعُوا الصَّدَقَةَ. فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ غَضَبًا شَدِيدًا، فَبَيْنَمَا هُوَ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ أَنْ يَغْزُوَهُمْ إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا حُدِّثْنَا أَنْ رَسُولَكَ رَجَعَ مِنْ نِصْفِ الطَّرِيقِ، وَإِنَّا خَشِينَا أَنْ يَكُونَ رَدَّهُ كِتَابٌ جَاءَهُ مِنْكَ بِغَضَبٍ غَضِبْتَهُ عَلَيْنَا، وَإِنَّا نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ غَضَبِهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ، وَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ

---

(١) ورواه المصنف في «التفسير» (٦/ ١٩١٠) برقم (١٠١١٧).

(٢) الحجرات، آية: (٦).

(٣) هو الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيط بن أبي عمرو بن أمية القرشيُّ الأمويُّ أخو عثمان لأُمِهِ، له صحبة وعاش إلىٰ خلافة معاوية «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٤٩٢) وسيأتي في الأثر رقم (١٠) ذكر السبب الذي حمله علىٰ ذلك.

اسْتَغَشَّهُمْ وَهَمَّ بِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ عُذْرَهُمْ فِي الكِتَابِ فَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾(١).

٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا الحَجَّاجُ(٢) بْنُ حَمْزَةَ العِجْلِيُّ، نَا شَبَابَةُ(٣)، نَا وَرْقَاءُ(٤)، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: قَوْلُهُ: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾ الوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ؛ أَرْسَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَىٰ بَنِي المُصْطَلِقِ لِيُصَدِّقَهُمْ فَتَلَقَّوْهُ بِالهَيْبَةِ، فَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ بَنِي المُصْطَلِقِ قَدْ جَمَعَتْ لَكَ لِتُقَاتِلَكَ(٥).

٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي رَحِمَهُ اللهُ، نَا هِشَامُ(٦) بْنُ خَالِدٍ الدِّمَشْقِيُّ، نَا شُعَيْبٌ(٧) -يَعْنِي ابْنَ إِسْحَاقَ-، نَا سَعِيدٌ -يَعْنِي ابْنَ أَبِي عَرُوبَةَ-، عَنْ قَتَادَةَ: قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ﴾ وَهُوَ الوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ، بَعَثَهُ نَبِيُّ اللهِ ﷺ مُصَدِّقًا إِلَىٰ بَنِي المُصْطَلِقِ، فَلَمَّا أَبْصَرُوهُ أَقْبَلُوا نَحْوَهُ فَهَابَهُمْ، فَرَجَعَ

(١) سنده ضعيف. ورواه ابن جرير في «التفسير» (٢١/ ٣٥٠)، من طريق: محمد بن سعد، به.
وقد صحح الألباني رَحِمَهُ اللهُ القصة بشواهدها في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة» تحت رقم (٣٠٨٨)، وينظر ما سيأتي بَعْدُ.

(٢) قال عنه أبو زرعة: شيخ مسلم صدوق. «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٨) ترجمة برقم (٦٧٩).

(٣) هو شبابة بن سوار، ثقة حافظ، رمي بالإرجاء. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٧٤٨).

(٤) هو ورقاء بن عمر اليشكري، صدوق، وفي حديثه عن منصور لين. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٤٥٣).

(٥) ينظر الأثر الذي قبله.

(٦) صدوق. «تقريب التهذيب» برقم (٧٣٤١).

(٧) هو الدمشقي، ثقة رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٨٠٨).

إِلَىٰ نَبِيِّ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُمْ قَدِ ارْتَدُّوا عَنِ الإِسْلَامِ؛ فَبَعَثَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَتَثَبَّتَ وَلَا يَعْجَلَ؛ فَانْطَلَقَ خَالِدٌ حَتَّىٰ أَتَاهُمْ لَيْلًا فَبَعَثَ عُيُونَهُ، فَلَمَّا جَاءُوا أَخْبَرُوا خَالِدًا أَنَّهُمْ مُسْتَمْسِكُونَ بِالإِسْلَامِ وَسَمِعُوا أَذَانَهُمْ وَصَلَاتَهُمْ، فَلَمَّا أَصْبَحُوا أَتَاهُمْ خَالِدٌ فَرَأَىٰ الَّذِي يُعْجِبُهُ، وَرَجَعَ إِلَىٰ نَبِيِّ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ الخَبَرَ؛ فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مَا تَسْمَعُونَ(١).

١٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، أَنَا عَبْدُ العَزِيزِ(٢) بْنُ مُنِيبٍ، نَا أَبُو مُعَاذٍ(٣) النَّحْوِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنِ الضَّحَّاكِ: قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾ الآيَةَ، بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَىٰ قَوْمٍ يُصَدِّقُهُمْ فَأَتَاهُمُ الرَّجُلُ وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ حِنَةٌ(٤) فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا أَتَاهُمْ رَحَّبُوا بِهِ وَأَقَرُّوا بِالزَّكَاةِ وَأَعْطَوا مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الحَقِّ، فَرَجَعَ الرَّجُلُ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنَعَ بَنُو فُلَانٍ الزَّكَاةَ وَرَجَعُوا عَنِ الإِسْلَامِ. فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ فَأَتَوْهُ فَقَالَ: «**أَمَنَعْتُمُ الزَّكَاةَ، وَطَرَدْتُمْ رَسُولِي؟**» فَقَالُوا: وَاللهِ مَا فَعَلْنَا، وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَمَا بَدَّلْنَا وَلَا مَنَعْنَا حَقَّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ فِي أَمْوَالِنَا. فَصَدَّقَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ فَأَنْزَلَ اللهُ

---

(١) ينظر ما تقدم برقم (٧). ورواه ابن جرير في «التفسير» (٢١/ ٣٥١)، من طريق: سعيد بن أبي عروبة، به.

(٢) هو المروزي، صدوق. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤١٥٥).

(٣) هو الفضل بن خالد المروزي، ذكره المصنف في «الجرح والتعديل» (٧/ ٦١) برقم (٣٥١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

(٤) الحِنَة: العداوة. «النهاية» (١/ ٤٤٥) مادة: (حنه).

هَذِهِ الآيَةَ فَعَذَرَهُمْ(١).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمَّا أَخْبَرَ الوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ النَّبِيَّ ﷺ بِامْتِنَاعِ مَنْ بُعِثَ إِلَيْهِمْ مُصَدِّقًا فَقَبِلَ خَبَرَهُ لِصِدْقِ الوَلِيدِ وَسَتْرِهِ عِنْدَهُ، وَتَغَيَّظَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ وَهَمَّ بِغَزْوِهِمْ حَتَّىٰ نَزَلَ عَلَيْهِ القُرْآنُ: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ فَكَفَّ عِنْدَ ذَلِكَ عَنْهُمْ؛ دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ السُّنَنَ تَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِنَقْلِ الرُّوَاةِ الصَّادِقِينَ لَهَا.

❑ ❑ ❑

(١) سنده ضعيف، لكن ينظر ما تقدم قَبلَهُ.

بَابٌ فِي تَثْبِيتِ السُّنَنِ بِنَقْلِ الرُّوَاةِ لَهَا مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِنَقْلِ الأَخْبَارِ عَنْهُ:

١١ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا العَبَّاسُ[(١)] بْنُ الوَلِيدِ بْنِ مَزْيَدٍ البَيْرُوتِيُّ، أَخْبَرَنِي أَبِي[(٢)]، نَا الأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو كَبْشَةَ السَّلُولِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[(٣)].

١٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الوَاسِطِيُّ، نَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، بِإِسْنَادِهِ نَحْوَهُ.

١٣ أَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ الحِمْصِيُّ، نَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الأَوْزَاعِيُّ

---

(١) صدوق عابد. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٢٠٩).

(٢) هو الوليد بن مزيد العذري أبو العباس، ثقة ثبت، قال النسائي: كان لا يخطئ ولا يدلس. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٥٠٤).

(٣) سنده حسن، وهو حديث صحيح رواه البخاري برقم (٣٤٦١)، من طريق: الضحاك بن مخلد عن الأوزاعي، به، وأما لفظ: «**مَن كذب عليَّ متعمِّدًا**» فهو متواتر، جاء عن جماعة من الصحابة، وقد رواه المصنف كما سيأتي برقم (١٢، ١٣) من طريقين عن الأوزاعي، به، نحوه.

بِإِسْنَادِهِ نَحْوَهُ.

١٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو عُبَيْدِ اللهِ حَمَّادُ(١) بْنُ الحَسَنِ بْنِ عَنْبَسَةَ، نَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، نَا أَبُو قُدَامَةَ الحَارِثُ(٢) بْنُ عُبَيْدٍ، نَا عُبَيْدُ اللهِ(٣) -يَعْنِي ابْنَ الأَخْنَسِ-، عَنِ الوَلِيدِ(٤) بْنِ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي مُغِيثٍ، عَنْ يُوسُفَ(٥) بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو قَالَ: خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ سُكُوتٌ لَا نَتَحَدَّثُ فَقَالَ: «**مَا يَمْنَعُكُمْ مِنَ الحَدِيثِ؟**» قُلْنَا: سَمِعْنَاكَ تَقُولُ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»؛ فَخَشِينَا أَنْ نَزِيدَ أَوْ نُنْقِصَ، فَقَالَ: «**حَدِّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ**»(٦).

١٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ، قَالَا: نَا بَقِيَّةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُدْرِكٍ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعٍ قَالَ: مَرَّ بِنَا يَوْمًا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتَحَدَّثُ فَقَالَ: «**مَا تَتَحَدَّثُونَ؟**»، قُلْنَا: نَتَحَدَّثُ عَنْكَ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**تَحَدَّثُوا، وَلْيَتَبَوَّأْ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ**

---

(١) البصري، ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٥٠١).

(٢) هو الحارث بن عبيد الإيادي، صدوق يخطئ. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٠٤٠).

(٣) هو عبيد الله بن الأخنس النخعي، أبو مالك الخزاز، قال ابن حبان: كان يخطئ كثيرًا. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٣٠٣).

(٤) ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٤٨٣).

(٥) ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٩٣٥).

(٦) سنده ضعيف، وهو صحيح بهذا اللفظ رواه مسلم برقم (٣٠٠٤)، من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وأما لفظ: «**من كذب علي**...» إلخ، فصحيح، عن ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، تقدم برقم (١١).

مَقْعَدَهُ مِنْ جَهَنَّمَ»(١).

١٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا أَبُو مَعْمَرٍ(٢) المِنْقَرِيُّ، نَا عَبْدُ الوَارِثِ، نَا عُتْبَةُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ السَّهْمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي زُرَارَةُ بْنُ كَرِيمِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ عَمْرٍو السَّهْمِيُّ، حَدَّثَنِي الحَارِثُ بْنُ عَمْرٍو -يَعْنِي أَبَاهُ- قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِمِنًىٰ أَوْ بِعَرَفَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «**أَيُّهَا النَّاسُ، أَيُّ يَوْمٍ ذَا؟ وَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟**» قَالَ: «**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ وَشَهْرِكُمْ وَبَلَدِكُمْ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟ فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ**»(٣).

❑ ❑ ❑

---

(١) ضعيف جدًّا؛ لأجل أبي مدرك، قال عنه الدارقطني: متروك. كما في «موسوعة أقواله في رجال الحديث وعلله» (٢/ ٧٥٨) برقم (٤١١١). ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ٢٧٦) من طرق عن بقية به، وبقية وإن كان مدلسًا وقد عنعن بَيدَ أنه قد صرح بالتحديث عند الطبراني وقد قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٣٨٠): «وفيه: أبو مدرك، روىٰ عن رفاعة بن رافع، وعنه بقية، ولم أر من ذكره» اهـ.

قلت: ليس الأمر كما قال رَحِمَهُ اللَّهُ مِن أن أبا مدرك رواه عن رفاعة وعنه بقية، وإنما يرويه أبو مدرك عن عباية، وبقية يرويه عن ابن ثابت.

(٢) هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج أبو معمر المقعد المنقري، ثقة، رمي بالقدر. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٥٢٢).

(٣) سنده ضعيف؛ لأجل عتبة بن عبد الملك، فقد قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول». وهذا عند المتابعة وإلا فليِّن، وله شواهد منها: ما رواه البخاري برقم (٦٧)، ومسلم برقم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَابُ وَصْفِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ سُنَّتَهُ سَتُنْقَلُ وَتُقْبَلُ

١٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، نَا أَبِي، نَا مُحَمَّدُ[١] بْنُ عِمْرَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَىٰ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي[٢]، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي لَيْلَىٰ، عَنْ عِيسَىٰ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَىٰ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ**»[٣].

١٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الوَاسِطِيُّ، نَا مُوسَىٰ[٤] بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو عِمْرَانَ الجَبَّلِيُّ[٥]، نَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ - يَعْنِي الرَّازِيَّ-، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ

---

(١) قال الحافظ: صدوق. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٦٢٣٧)، والذي يظهر من ترجمته أنه ثقة لو لم يكن إلا ما قاله فيه أبو حاتم من الثناء الذي يدل علىٰ ثقته وقوة حفظه.

(٢) هو عمران بن محمد، مقبول. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٥٢٠١)، وهذا من الحافظ عند المتابعة وإلا فلين الحديث.

(٣) سنده ضعيف، ويشهد له ما بعده.

(٤) قال عنه أبو حاتم: صالح الحديث، ليس به بأس. «الجرح والتعديل» (٨/ ١٣٦) ترجمة برقم (٦١٤).

(٥) نسبةً إلىٰ جَبُّل: بفَتح الجيم وضم الباء المشدَّدَة، وهي بَلْدَةٌ علىٰ دجْلَة بين بغداد وواسط «اللباب في تهذيب الأنساب» (١/ ٢٥٧).

لِأَصْحَابِهِ: «**تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ**»(١).

١٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، نَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الرَّازِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ**»(٢).

٢٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ بْنِ مَنْدَهْ الأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ -يَعْنِي ابْنَ عِصَامِ بْنِ يَزِيدَ المَعْرُوفَ بِجَبَّرٍ(٣)- عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُفْيَانَ -يَعْنِي الثَّوْرِيَّ-، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، مِثْلَهُ(٤).

٢١ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي ابْنَ

---

(١) سنده حسن، وهو حديث صحيح فقد رواه أبو داود برقم (٣٦٥٩)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٥) من طريق جرير، به، ورواه المصنف كما سيأتي برقم (١٩ و٢٠)، وأحمد (١/ ٣٢١)، والحاكم (١/ ٩٥)، من طرق عن الأعمش به، وصححه شيخنا الوادعي رحمه الله في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» برقم (٦٤٩).

وعبد الله بن عبد الله الرازي ثقة، أما قول الحافظ: صدوق. فبعيد جدًّا؛ فقد وثقه أئمة كما في «تهذيب التهذيب»؛ ولهذا صحح حديثه شيخنا الوادعي رحمه الله.

(٢) ينظر ما تقدم برقم (١٨).

(٣) بفتح الموحدة وتثقيلها «توضيح المشتبه» (٣/ ٤٧٩) لابن ناصر الدين الدمشقي و«تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (٢/ ٥٤٣) لابن حجر العسقلاني.

(٤) ينظر الذي قبله.

مَهْدِيٍّ-، عَنْ سُفْيَان، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ، وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ(١).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

❑ ❑ ❑

(١) صحيح، وتقدم مرفوعًا.

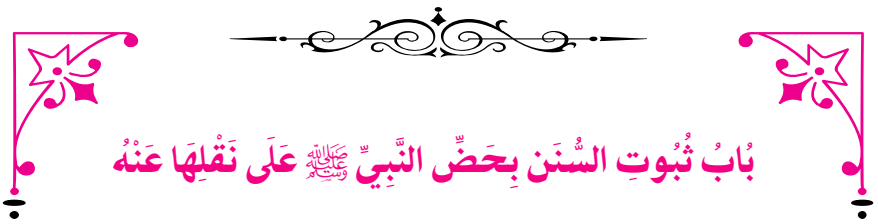

بُابُ ثُبُوتِ السُّنَنِ بِحَضِّ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى نَقْلِهَا عَنْهُ

٢٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا يُونُسُ(١) بْنُ حَبِيبٍ، نَا أَبُو دَاوُدَ(٢)، نَا شُعْبَةُ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ**»(٣).

٢٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا مُحَمَّدُ(٤) بْنُ عَمَّارٍ، وَالمُنْذِرُ بْنُ شَاذَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَىٰ، أَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا**

---

(١) هو يونس بن حبيب الأصبهاني أبو بشر، وثقه المصنف في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٧) ترجمة برقم (١٠٠٠).

(٢) هو الطيالسي.

(٣) سنده حسن، رجاله كلهم ثقات سوىٰ سِماك فهو حسن الحديث، لاسيما ومن الرواة عنه شعبة، فقد قال الدارقطني كما في «سؤالات السلمي» له برقم (١٥٨): «إذا حدث عنه شعبة والثوري وأبو الأحوص، فأحاديثهم عنه سليمة، وما كان عن شريك بن عبد الله وحفص بن جميع ونظرائهم ففي بعضها نكارة». اهـ. وأما متن الحديث فصحيح متواتر جاء عن جماعة من الصحابة سيأتي عن بعضهم قريبًا.

(٤) هو محمد بن عمار الرازي، قال عنه المصنف: صدوق ثقة. «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٣) ترجمة برقم (١٩٨).

سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ»(١).

٢٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا مُسَدَّدٌ، نَا عَبْدُ اللهِ(٢) بْنُ دَاوُدَ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ صَالِحٍ، نَا سِمَاكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**نَضَّرَ اللهُ مَنِ اسْتَمَعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ**»(٣).

٢٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الحُمَيْدِيُّ، نَا سُفْيَانُ، نَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ غَيْرَ مَرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»(٤).

٢٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو زُرْعَةَ، نَا عُقْبَةُ(٥) بْنُ مُكْرَمٍ، نَا يُونُسُ(٦) بْنُ بُكَيْرٍ، أَنَا مُحَمَّدُ(٧) بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو(٨) بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ

---

(١) ينظر الذي قبله.

(٢) هو الخريبي، ثقة.

(٣) ينظر التخريج السابق تحت الحديث رقم (٢٢).

(٤) صحيح.

(٥) هو عقبة بن مكرم بن عقبة بن مكرم، صدوق. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٦٨٦)، وقد حصل لي في الطبعة الأولىٰ سبق نظر إلىٰ غيره.

(٦) هو يونس بن بكير بن واصل، صدوق يخطئ. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٩٥٧).

(٧) حسن الحديث إذا صرح بالتحديث؛ لأنه مدلس، وهنا رواه معنعنًا.

(٨) هو عمرو بن أبي عمرو، مولىٰ المطلب، ثقة ربما وهم. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٥١١٨).

مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِخَيفِ مِنًى(١) يَقُولُ: «**نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا ثُمَّ أَدَّاهَا إِلَىٰ مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَا فِقْهَ لَهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، ثَلَاثٌ لَا يَغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ المُؤْمِنِ: إِخْلَاصُ العَمَلِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وَطَاعَةُ ذَوِي الأَمْرِ، وَلُزُومُ الجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تَكُونُ مِنْ وَرَائِهِمْ**»(٢).

٢٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا عَمَّارُ(٣) بْنُ خَالِدٍ الوَاسِطِيُّ، نَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ الأُمَوِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ مَوْلَىٰ بَنِي مَخْرَمَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِالخَيفِ مِنْ مِنًى وَهُوَ يَقُولُ: «**نَضَّرَ اللهُ وَجْهَ امْرِئٍ سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا حَتَّىٰ يُبَلِّغَهَا مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ وَهُوَ غَيْرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»(٤).

٢٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا المُنْذِرُ(٥) بْنُ شَاذَانَ، نَا يَعْلَىٰ(٦)، نَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ،

(١) ويعرف اليوم بمسجد الخَيف في سَفْح جَبَلِ منىٰ الجنوبي من الشمال. «معجم معالم الحجاز» (٣/ ٥٩٢).

(٢) سنده ضعيف، وهو حديث صحيح، ينظر التخريج السابق تحت الحديث رقم (٢٢)، والزيادة كذلك صحيحة وهي قوله: «**ثلاث لا يغل عليهن...**» إلخ، فقد ثبتت من حديث زيد بن ثابت عند أحمد (٥/ ١٨٣)، وصححه شيخنا الوادعي رَحِمَهُ اللهُ في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» برقم (٣٥١).

(٣) ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٨٥٤).

(٤) سنده ضعيف، وهو حديث صحيح كما تقدم تحت الحديث رقم (٢٢).

(٥) قال عنه المصنف: صدوق. وقال والده: لا بأس به. «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٤٤) ترجمة برقم (١١٠٩).

(٦) هو يعلىٰ بن عبيد الطنافسي، ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٨٩٨).

فَذَكَرَ نَحْوَهُ وَزَادَ فِيهِ: «**فَوَعَاهَا ثُمَّ أَدَّاهَا إِلَىٰ مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا**»(١).

٢٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا يُونُسُ(٢) بْنُ حَبِيبٍ، نَا أَبُو دَاوُدَ(٣)، نَا شُعْبَةُ، عَنْ عُمَرَ(٤) بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ(٥) بْنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ(٦) قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّىٰ يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**»(٧).

٣٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، نَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، نَا مُعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الوَهَّابِ بْنُ بُخْتٍ المَكِّيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَمَلَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، ثَلَاثٌ لَا يَغِلُّ عَلَيْهِنَّ صَدْرُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ العَمَلِ للهِ عَزَّوَجَلَّ، وَمُنَاصَحَةُ أُولِي الأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ**»(٨).

---

(١) سنده ضعيف، وهو حديث صحيح كما تقدم.

(٢) ثقة، تقدم تحت الأثر رقم (٢٢).

(٣) هو الطيالسي.

(٤) هو عمر بن سليمان بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٩٤٦).

(٥) ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٨١٦).

(٦) ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٤٢).

(٧) صحيح. ورواه أحمد (٥/ ١٨٣)، من طريق: يحيىٰ بن سعيد، عن شعبة، به، وفيه زيادة تقدمت الإشارة إليها تحت الحديث رقم (٢٦).

(٨) سنده ضعيف؛ لأجل معان بن رفاعة فإنه لين الحديث كثير الإرسال كما في «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٦٧٩٥)، وله شواهد منها ما تقدم، وينظر التخريج السابق تحت الحديث رقم (٢٢، ٢٦).

بُابُ ثُبُوتِ السُّنَّةِ بِتَرْغِيبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي طَلَبِهَا وَوَصِيَّتِهِ بِالْمُرْتَحِلِينَ فِيهَا

٣١ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الوَاسِطِيُّ، نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، نَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَىٰ الجَنَّةِ**»(١).

٣٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا إِبْرَاهِيمُ(٢) بْنُ مَرْزُوقٍ البَصْرِيُّ نَزِيلُ مِصْرَ، نَا عَبْدُ اللهِ(٣) بْنُ دَاوُدَ الخُرَيْبِيُّ، عَنْ عَاصِمِ(٤) بْنِ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ جَمِيلٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ، جِئْتُكَ مِنَ المَدِينَةِ مَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ؛ لِحَدِيثٍ بَلَغَنِي أَنَّكَ تُحَدِّثُهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ. قَالَ: وَلَا جِئْتَ لِحَاجَةٍ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: وَلَا جِئْتَ لِتِجَارَةٍ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: وَلَا جِئْتَ إِلَّا لِهَذَا الحَدِيثِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ:

---

(١) صحيح، وأبو صالح هو ذكوان السمان، والحديث رواه مسلم برقم (٢٦٩٩) من طرق عن أبي معاوية، به، بأطول مما هو هنا. وعلقه البخاري في كتاب العلم تحت (باب العلمُ قَبْلَ القَوْلِ والعَمَل) من «صحيحه» (١/ ٤١).

(٢) ثقة عَمِي قبل موته فكان يخطئ ولا يرجع. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٤٩).

(٣) ثقة عابد. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٣١٧).

(٤) صدوق يهم. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٠٧٥).

«مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِهِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الجَنَّةِ، وَإِنَّ المَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ العِلْمِ»(١).

٣٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا مُحَمَّدُ(٢) بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ إِشْكَابَ، نَا سَعِيدُ(٣) ابْنُ سُلَيْمَانَ، نَا عَبَّادٌ(٤) -يَعْنِي ابْنَ العَوَّامِ-، نَا الجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُوصِينَا بِكُمْ(٥).

---

(١) سنده ضعيف؛ لأجل داود بن جميل، ويقال: اسمه الوليد، ضعيف. وكذا شيخه: كثير بن قيس وهو الشامي، ويقال: قيس بن كثير، والأول أكثر؛ فإنه ضعيف أيضًا، وهما من رجال «التقريب» ترجمة برقم (١٧٨٨) وبرقم (٥٦٥٩). قال الذهبي رحمه الله في ترجمة داود من «الميزان» (٢/ ٤) برقم (٢٥٩٩): داود بن جميل، وبعضهم يقول: الوليد بن جميل، عن كثير بن قيس، عن أبي الدرداء بخبر: «**من سلك طريقًا يطلب علمًا**»، وعنه عاصم بن رجاء بن حيوة، حديثه مضطرب، وضعفه الأزدي، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات»، وداود لا يُعرف كشيخه، وقال الدارقطني في «العلل»: عاصم ومن فوقه ضعفاء، ولا يصح. اهـ. ثم ظهر لي تحسينه لشواهد يرتقي بها ينظر ذلك مع كلام أهل العلم في تعليقي علىٰ الحديث رقم (٤) من كتاب «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي.

(٢) هو محمد بن الحسين بن إشكاب، أبو جعفر العامري، ثقة له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٢٠٩) برقم (١٢٦٢)، و«تاريخ بغداد» (٣/ ٥) برقم (١٦٧).

(٣) هو سعيد بن سليمان الواسطي، ثقة حافظ. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٣٤٢).

(٤) هو عباد بن العوام الكلابي الواسطي، ثقة حافظ. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٣٤٢).

(٥) رجال السند كلهم ثقات، بيد أن الجريري اختلط ولم أجد أحدًا بعد البحث ذكر أن عباد بن العوام ممن روىٰ عنه قبل اختلاطه، بيد أن الإمام أحمد سئل عن الحديث، فأعلَّه من طريق أبي نضرة، عن أبي سعيد، وقال: إنه من رواية أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد، فقد سأله مهنَّا كما في «المنتخب» برقم (٧٤) للخلال: قال مهنا: سألت أحمد عن حديث حَدَّثَنَا سعيد بن سليمان حَدَّثَنَا عباد بن العوام، =

٣٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الوَزِيرِ الوَاسِطِيُّ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الأَزْرَقُ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي هَارُونَ العَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ النَّاسَ لَكُمْ تَبَعٌ**»، قَالَ: فَكَانَ(١) إِذَا أَتَوْهُ قَالَ: مَرْحَبًا بِوَصِيَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّهُ سَيَأْتِيكُمْ أُنَاسٌ مِنْ أَقْطَارِ الأَرْضِ يَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ، فَإِذَا أَتَوْكُمْ فَاسْتَوْصُوا بِهِمْ خَيْرًا**»(٢).

٣٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ المَوْصِلِيُّ، نَا أَبُو دَاوُدَ -يَعْنِي الحَفَرِيَّ-، عَنْ سُفْيَانَ بِإِسْنَادِهِ نَحْوَهُ وَزَادَ فِيهِ: «**يَتَعَلَّمُونَ مِنْكُمْ وَيَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ**».

=

عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة، قال: كنا نأتي أبا سعيد الخدري فيقول: مرحبًا بوصية رسول الله ﷺ. فقال أحمد: ما خلق الله من ذا شيئًا، هذا حديث أبي هارون، عن أبي سعيد، به. اهـ.

قلت: وأبو هارون هو العبدي، متروك، سيأتي بعد هذا برقم (٣٤). والحديث رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٢٠)، بتحقيقي، وأبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ١٧١) برقم (٩٣٨)، من طريق: ابن إشكاب، به. ورواه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٨٨)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤٠)، وفي «المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ» (٢/ ١٤٨) برقم (٦٢١)، من طريق: سعيد بن سليمان، به.

(١) كذا في «د» و«ك»: «فكان».

(٢) سنده ضعيف جدًّا؛ فإن أبا هارون العبدي -واسمه: عمارة بن جوين- متروك، ومنهم من كذبه. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٨٧٤). وينظر ما قبله. وقد رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١١/ ٢٥٣) برقم (٢٠٤٦٦)، والترمذي برقم (٢٦٥٠)، وابن ماجه برقم (٢٤٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٤٠)، و«المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ» (٢/ ١٤٩) برقم (٦٢٢)، والخطيب في «الجامع» (١/ ٣٥٠) برقم (٨٠٧)، من طرق عن أبي هارون العبدي، به.

٣٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، نَا المُحَارِبِيُّ(١)، عَنْ عَاصِمٍ(٢)، عَنْ زِرٍّ(٣) قَالَ: غَدَوْتُ إِلَىٰ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ المُرَادِيِّ أَسْأَلُهُ عَنِ المَسْحِ فَقَالَ: مَا غَدَا بِكَ يَا زِرُّ؟ قُلْتُ: غَدَوْتُ أَطْلُبُ العِلْمَ. فَقَالَ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ غَدَا يَطْلُبُ مِثْلَ مَا طَلَبْتَ فَرَشَتْ لَهُ المَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا بِالَّذِي يَصْنَعُ**»(٤).

٣٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا أَبِي، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ(٥) بْنُ المُبَارَكِ، نَا الصَّعْقُ(٦) بْنُ حَزْنٍ، عَنْ عَلِيِّ(٧) بْنِ الحَكَمِ، عَنِ المِنْهَالِ(٨) بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زِرِّ بْنِ

---

(١) هو عبد الرحمن بن محمد المحاربي، لا بأس به، وكان يدلس. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٠٢٥).

(٢) هو عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النَّجود، صدوق له أوهام، حجة في القراءة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٠٧١).

(٣) هو زر بن حبيش، ثقة جليل مخضرم. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٠١٩).

(٤) سنده ضعيف؛ لأجل المحاربي فإنه مدلس وقد عنعن، وهو حديث حسن. فقد رواه أحمد (٤/ ٢٤١) بطرق عن عاصم، به. ورواه غير أحمد جماعة لا داعي لكثرة التخريج، فمداره علىٰ عاصم، وهو حسن الحديث.

وحسنه شيخنا الوادعي رحمه الله في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (١/ ٤٢٨) برقم (٥٠٥).

(٥) هو عبد الرحمن بن المبارك العيشي الطفاوي البصري، ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٠٢٢).

(٦) هو الصعق بن حزن البكري، أبو عبد الله البصري، صدوق يهم. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٩٤٧).

(٧) هو علي بن الحكم البناني، ثقة، ضعفه الأزدي بلا حجة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٧٥٦).

(٨) هو المنهال بن عمرو الأسدي، مولاهم الكوفي، صدوق ربما وهم. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٦٩٦٦).

حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ(١) يُقَالُ لَهُ: صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ، وَهُوَ فِي المَسْجِدِ مُتَّكِئٌ عَلَىٰ بُرْدٍ لَهُ أَحْمَرَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَرْحَبًا، مَا جَاءَ بِكَ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، جِئْتُ أَطْلُبُ العِلْمَ. قَالَ: **«مَرْحَبًا بِطَالِبِ العِلْمِ، إِنَّ طَالِبَ العِلْمِ لَتَحُفُّ بِهِ المَلَائِكَةُ وَتُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا وَيَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضًا حَتَّىٰ يَبْلُغُوا السَّمَاءَ الدُّنْيَا مِنْ حُبِّهِمْ لِمَا طَلَبَ»**(٢).

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ(٣)، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ(٤)، وَقَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، وَخَلْقٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ يَطُولُ ذِكْرُ كُلِّهِمْ فِي رِحْلَةِ بَعْضِهِمْ فِي طَلَبِ الآثَارِ وَتَرْغِيبِ بَعْضٍ فِيهَا، أَمْسَكْنَا عَنْ ذَلِكَ؛ اكْتِفَاءً بِمَا جَاءَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَلَمَّا أَوْصَىٰ النَّبِيُّ ﷺ بِطَالِبِي الآثَارِ وَالمُرْتَحِلِينَ فِيهَا وَنَبَّهَ عَنْ فَضِيلَتِهِمْ عُلِمَ أَنَّ فِي ذَلِكَ ثُبُوتَ الآثَارِ بِنَقْلِ الطَّالِبِينَ النَّاقِلِينَ لَهَا، وَلَوْ لَمْ تَثْبُتِ الأَخْبَارُ بِنَقْلِ الرُّوَاةِ لَهَا لَمَا كَانَ فِي تَرْغِيبِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا مَعْنًىٰ.

بَدَأْنَا فِي ذِكْرِ الثُّبُوتِ بِنَقْلِ الرُّوَاةِ لَهَا بِمَا حَضَرَنَا مِنَ الدَّلَائِلِ الوَاضِحَةِ مِنْ كِتَابِ اللهِ -عَزَّ ذِكْرُهُ- وَأَخْبَارِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ إِذْ كَانَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالبِدَعِ زَعَمُوا أَنَّ

---

(١) مراد قبيلة من قبائل اليمن والنسبة إليها المرادي وينظر «ضبط الأعلام» (ص١٨٦) لأحمد تيمور.

(٢) سنده حسن. ورواه أبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٢/ ١٥٠١) برقم (٣٨١٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ٥٤) برقم (٧٣٤٧) من طريق: شيبان بن فروخ عن الصعق بن حزن، به.

(٣) ينظر كتاب «الرحلة في طلب الحديث» برقم (٣٢) و (٣٣) بتحقيقي.

(٤) ينظر كتاب «الرحلة في طلب الحديث» برقم (٣٤) بتحقيقي.

الأَخْبَارَ لَا تَصِحُّ بِنَقْلِ الرُّوَاةِ لَهَا، وَأَنَّ طَرِيقَ صِحَّتِهَا إِجْمَاعُ العَامَّةِ عَلَيْهَا، فَأَتَيْنَا فِي ذَلِكَ وَفِي إِبْطَالِ دَعْوَاهُمْ وَدَحْضِ حُجَّتِهِمْ بِمَا رَأَيْنَاهُ كَافِيًا، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

جِمَاعُ أَبْوَابِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ
وَشَرْحُ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ وَمَذَاهِبِهِمُ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا

بَابُ نَفْيِ تُهْمَةِ الكَذِبِ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

٣٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، نَا يَحْيَىٰ(١) بْنُ عَبْدَكَ القَزْوِينِيُّ، نَا عَبْدُ اللهِ(٢) بْنُ يَزِيدَ المُقْرِي، نَا سَعِيدٌ(٣) -يَعْنِي ابْنَ أَبِي أَيُّوبَ- قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِئٍ(٤) حُمَيْدُ بْنُ هَانِئٍ الخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ مُسْلِمِ(٥) بْنِ يَسَارٍ الطُّنْبُذِيِّ(٦)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**سَيَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا بِهِ أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ**»(٧).

---

(١) هو يحيىٰ بن عبدك القزويني، وهو يحيىٰ بن عبد الأعظم، أبو زكريا، قال عنه المصنف: ثقة صدوق. «الجرح والتعديل» (٩/ ١٧٣) ترجمة برقم (٧١١).

(٢) ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٧٣٩).

(٣) هو سعيد بن أبي أيوب الخزاعي، مولاهم المصري، ثقة، ثبت. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٢٨٧).

(٤) لا بأس به. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٥٧١).

(٥) ضعيف، قال الحافظ: مقبول. اهـ. وهذا عند المتابعة، وإلا فليِّن.

(٦) الطُّنْبُذي: نسبة إلىٰ طنبذة وهي قرية من قرىٰ مصر. «الأنساب» (٩/ ٨٦) برقم (٢٥٩٩).

(٧) سنده ضعيف؛ لأجل مسلم بن يسار.

=

٣٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الإِسْكَنْدَرَانِيُّ، نَا أَبُو عُبَيْدِ اللهِ أَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَخِي ابْنِ وَهْبٍ، نَا عَمِّي، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي ابْنَ شُرَيْحٍ أَبُو شُرَيْحٍ الإِسْكَنْدَرِيُّ- أَنَّهُ سَمِعَ شَرَاحِيلَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ يَأْتُوكُمْ مِنَ الأَحَادِيثِ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّوكُمْ وَلَا يَفْتِنُوكُمْ**»(١).

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمَّا أَخْبَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِكَذَّابِينَ يَكُونُونَ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَكْذِبُونَ عَلَيْهِ عُلِمَ أَنَّ الأُوَلَ -وَهُمْ أَصْحَابُهُ- خَارِجُونَ مِنْ هَذِهِ الجُمْلَةِ وَزَائِلٌ عَنْهُمُ التُّهْمَةُ.

❑ ❑ ❑

=

ورواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٢) من طريق عبد الله بن يزيد به.

(١) ينظر التخريج الذي قبله وهو عند مسلم في «مقدمة صحيحه» (ص١٢) من طريق عَمِّ ابن وهب به.

بَابٌ فِي الأَخْبَارِ أَنَّهَا مِنَ الدِّينِ وَالتَّحَرُّزِ وَالتَّوَقِّي فِيهَا

٤٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، نَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، نَا حَفْصٌ -يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ-، عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ: إِنَّمَا هَذِهِ الأَحَادِيثُ دِينٌ؛ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَهَا(١).

٤١ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَوْدِيُّ، نَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ -يَعْنِي ابْنَ سِيرِينَ- قَالَ: إِنَّ هَذَا الحَدِيثَ دِينٌ؛ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُوهُ(٢).

٤٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عِصَامٍ الأَنْصَارِيُّ، نَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ

---

(١) هذا ثابتٌ عن ابن سيرين من قوله كما سيأتي، وهذا الإسناد رجاله ثقات سوىٰ أشعث؛ فإنه لم يتبين لي من هو؛ فإن حفصًا روىٰ عن ثلاثة ممن يسمىٰ بأشعث منهم: ابن سوار، ضعيف، وكذا الثلاثة رووا عن ابن سيرين، وعلىٰ كل الأثر ثابت من قول ابن سيرين كما تقدم.

(٢) رجاله ثقات، وأبو أسامة هو حماد بن أسامة وهو ثقة ثبت، قال الحافظ: ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره. قلت: والأثر صحيح كما سيأتي. ورواه الخطيب في «الكفاية» (ص١٢١) من طريق: أبي أسامة حماد بن أسامة، به. ورواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٤)، والمُصَنِّف برقم (٤٢). وابن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (٢٤) بتحقيقي. وابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥) بتحقيقي. والخطيب في «الكفاية» (ص٢١)، من طرق عن ابن سيرين، به، ورواه المصنف برقم (٤١) من طريق أزهر بن سعد السمان عن ابن عون به.

السَّمَّانُ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: إِنَّ هَذَا العِلْمَ دِينٌ؛ فَلْيَنْظُرِ الرَّجُلُ عَمَّنْ يَأْخُذُ دِينَهُ(١).

٤٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، نَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ -يَعْنِي ابْنَ حَسَّانَ- قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ: انْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ هَذَا الحَدِيثَ، فَإِنَّمَا هُوَ دِينُكُمْ(٢).

٤٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا نَصْرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَرْوَانَ البَغْدَادِيُّ، نَا يُونُسُ ابْنُ مُحَمَّدٍ المُؤَدِّبُ، نَا المُغِيرَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو المُهَلَّبِ، نَا الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ، قَالَ: إِنَّ هَذَا العِلْمَ دِينٌ؛ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُوهُ(٣).

٤٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا عَلِيُّ(٤) بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ الجُنَيْدِ، نَا الحُسَيْنُ(٥) ابْنُ عَلِيٍّ الصُّدَائِيُّ(٦)، نَا مُحَمَّدُ(٧) بْنُ إِسْمَاعِيلَ الضَّبِّيُّ، نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) رواه ابن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (٢٩) بتحقيقي. وابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٨٢٦)، من طريق: يونس بن محمد، به.

وهو أثر ضعيف؛ لأجل أبي المهلب، فهو مجهول، فقد ذكره المصنف في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٠)، وابن حبان في «الثقات» (٩/ ١٦٨)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

(٤) قال عنه المصنف: صدوق ثقة. «الجرح والتعديل» (٦/ ١٧٩)، وينظر: «السير» (١٤/ ١٦).

(٥) صدوق. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٣٤٥).

(٦) الصُّدَائي: هذه النسبة إلىٰ صُدَاء، وهي قبيلة باليمن. «الأنساب» (٨/ ٢٨٢) برقم (٢٤٥٩).

(٧) مجهول، قاله أبو حاتم. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٨٩) ترجمة برقم (١٠٧٤).

أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ: اتَّقُوا اللهَ يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، انْظُرُوا مِمَّنْ تَأْخُذُونَ هَذِهِ الأَحَادِيثَ؛ فَإِنَّهَا مِنْ دِينِكُمْ(١).

٤٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الوَاسِطِيُّ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ-، عَنْ هُشَيْمٍ، نَا مُغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانُوا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَأْخُذُوا، عَنِ الرَّجُلِ نَظَرُوا إِلَىٰ صَلَاتِهِ وَإِلَىٰ هَيْئَتِهِ وَإِلَىٰ سَمْتِهِ(٢).

٤٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، يَقُولُ: لَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا رَجُلٌ يُحَدِّثُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ(٣).

---

(١) ضعيف؛ لأجل محمد بن إسماعيل الضبي، تقدم تجهيل أبي حاتم الرازي له.
وقد رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص١١٤)، وابن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (٢٧) بتحقيقي، والخطيب في «الكفاية» (ص١٢٢)، و«الجامع» (١/ ١٢٩-١٣٠)، بطرق عن محمد بن إسماعيل، به.

(٢) رواه الدارمي في مقدمة «السنن» برقم (٤٣٥)، من طريق: ابن مهدي، به. ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٥١) برقم (٥٤٤١)، من طريق: موسىٰ بن العراد. والخطيب في «الجامع» (١/ ١٢٢٨) برقم (١٣٣)، من طريق: محمد بن حيان، كلاهما عن هشيم، به.
وهشيم هو ابن بشير، وهو مدلس لاسيما عن مغيرة، بيد أنه قد صرح عند الدارمي، فيبقىٰ معنا شيخه وهو مغيرة بن مقسم؛ فإنه مدلس لاسيما عن إبراهيم، ولم أقف له علىٰ تصريح. وسيأتي برقم (١١٧).
ورواه ابن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (٣١) بتحقيقي موقوفًا علىٰ مغيرة.

(٣) صحيح، وسيأتي برقم (١٤٨). رواه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (١/ ٢٢٧-٢٢٨) برقم (٦٩١). ومن طريقه: ابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات» برقم (١٦٨٤). ورواه عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢١٨) برقم (٤٩٤٦). ومن طريقه: العقيلي في مقدمة «الضعفاء» (١/ ٢٥). والبيهقي في «المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ» (٢/ ١٦٢-١٦٣) برقم (٦٤٣)، بطرق عن عبد الرحمن بن =

٤٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مِنْ وَلَدِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ المَدَنِيِّ، حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ، قَالَ: كَانَ ابْنُ شِهَابٍ إِذَا حَدَّثَ أَتَىٰ بِالإِسْنَادِ، وَيَقُولُ: لَا يَصْلُحُ أَنْ يُرْقَىٰ السَّطْحُ إِلَّا بِدَرَجَةٍ(١).

٤٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ذَكَرَهُ أَبُو زُرْعَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ ابْنِ أَبِي رِزْمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَانَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ المُبَارَكِ، يَقُولُ: الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، لَوْلَا الإِسْنَادُ إِذًا لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ(٢).

٥٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا رَجَاءُ(٣) بْنُ مُرَجَّىٰ المَرْوَزِيُّ، سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، وَعَبْدَانَ بْنَ جَبَلَةَ، يَقُولَانِ: سَمِعْنَا ابْنَ المُبَارَكِ، يَقُولُ: الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ(٤).

٥١ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَىٰ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زُنَيْجٌ -يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو-، قَالَ: سَمِعْتُ بَهْزَ بْنَ أَسَدٍ، يَقُولُ -إِذَا ذُكِرَ لَهُ الإِسْنَادُ الصَّحِيحُ-:

=

مهدي، به. وسيأتي برقم (١٤٨) بأطول مما هو هنا.

(١) سنده ضعيف؛ لأجل يعقوب بن محمد، قال الحافظ: صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٨٨٨٨).

(٢) صحيح.

ورواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٥)، وابن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (٤٢) بتحقيقي، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص٦-٧)، والخطيب في «الكفاية» (ص٣٩٣)، وعياض في «الإلماع» (ص١٩٤) من طريق: عبدان، به.

(٣) حافظ ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٩٣٨).

(٤) صحيح، وتقدم تخريجه برقم (٤٩).

هَذِهِ شَهَادَاتُ العُدُولِ المَرْضِيِّينَ بَعْضِهِمْ عَلَىٰ بَعْضٍ، وَإِذَا ذُكِرَ لَهُ الإِسْنَادُ فِيهِ شَيْءٌ، قَالَ: هَذَا فِيهِ عُهْدَةٌ. وَيَقُولُ: لَوْ أَنَّ لِرَجُلٍ عَلَىٰ رَجُلٍ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ، ثُمَّ جَحَدَهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَخْذَهَا مِنْهُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ، فَدِينُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أَحَقُّ أَنْ يُؤْخَذَ فِيهِ بِالعُدُولِ(١).

❑ ❑ ❑

(١) رجاله كلهم ثقات سوىٰ شيخ المصنف لم أعرفه. وأما قوله: «فَدِينُ الله عَزَّوَجَلَّ أحق أن يؤخذ فيه بالعدول» فقد رواه ابن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (٣٣) بتعليقي بإسناد صحيح من طريق: أحمد بن علي الأبار عن زنيج. ورواه الخطيب في «الجامع» برقم (١٣١) موقوفًا علىٰ زنيج.

بَابٌ فِي عُدُولِ حَامِلِي الْعِلْمِ أَنَّهُم يَنْفُونَ عَنْهُ التَّحْرِيفَ وَالِانْتِحَالَ

٥٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، نَا الحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُعَانِ بْنِ رِفَاعَةَ السَّلَامِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ العُذْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَحْمِلُ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ؛ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ**»(١).

٥٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ المَدِينِيُّ، نَا مُبَشِّرُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُعَانِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ(٢) العُذْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لِيَحْمِلَ هَذَا العِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ؛ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الغَالِينَ، وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ**»(٣).

---

(١) مرسل ضعيف؛ فإن معان بن رفاعة لين الحديث كثير الإرسال كما في «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٦٧٩٥). وانظر تخريجًا موسعًا له مع جمع طرقه في كتاب «إرشاد الفحول إلىٰ تحرير النقول في تصحيح حديث العدول رواية ودراية» لسليم بن عيد الهلالي.

(٢) كذا في [ك]، وعلق المعلمي رحمه الله بما يلي: كذا وقع في [ك]: (رفاعة عن أبي عبد الرحمن)، ولم يذكروا في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن العذري كنيته، وفي «الإصابة» أنه وقع في بعض روايات هذا الحديث: (عن معان عن أبي عثمان)، والله أعلم.

(٣) تقدم تخريجه.

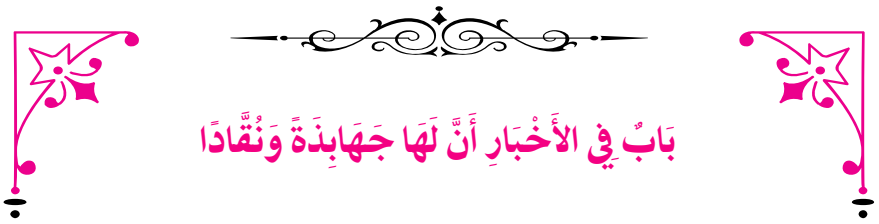

بَابٌ فِي الأَخْبَارِ أَنَّ لَهَا جَهَابِذَةً وَنُقَّادًا

٥٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا أَبُو سَعِيدٍ الجُعْفِيُّ، نَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، قَالَ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ -يَعْنِي النَّخَعِيَّ- صَيْرَفِيًّا فِي الحَدِيثِ، وَكُنْتُ أَسْمَعُ مِنَ الرِّجَالِ فَأَجْعَلُ طَرِيقِي عَلَيْهِ فَأَعْرِضُ عَلَيْهِ مَا سَمِعْتُ، وَكُنْتُ آتِي زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ وَضُرَبَاءَهُ فِي الحَدِيثِ فِي الشَّهْرِ المَرَّةَ وَالمَرَّتَيْنِ، وَكَانَ الَّذِي لَا أَكَادُ أُغِبُّهُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ(١).

* حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا يُونُسُ(٢) بْنُ حَبِيبٍ، نَا أَبُو دَاوُدَ(٣)، نَا شُعْبَةُ، قَالَ:

---

(١) رجاله كلهم ثقات سوىٰ أبي سعيد الجعفي واسمه: يحيىٰ بن سليمان بن سعيد، قال الحافظ: «صدوق يخطئ»، بيد أنه قد توبع، فقد تابعه أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٢٨) برقم (٩٤٦)، وابن نمير وبكر بن خلف عند الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٦٠٧) والحسن بن علي العامري عند الخطيب في «الجامع» (٢/ ٢١٤) برقم (١٦٤٩) كلهم عن أبي أسامة، به نحوه، ورواه علي بن الجعد كما في «الجعديات» برقم (٧٩٨) من طريق أبي خالد عن الأعمش به وليس عندهم قوله: (وكان الذي لا أكاد أُغبُّه...). وأبو أسامة هو حماد بن أسامة القرشي ثقة ثبت ربما دلس كما في «تقريب التهذيب»، وقد أورده الحافظ في المرتبة الثانية من «طبقات المدلسين» وهي التي احتمل الأئمة تدليس أصحابها لِقِلَّةِ تدليسهم.

(٢) ثقة، تقدم تحت الأثر رقم (٢٢).

(٣) هو الطيالسي.

حَدَّثْتُ بِحَدِيثِ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَتَىٰ ذَا الحُلَيْفَةَ أَشْعَرَ بَدَنَتَهُ - سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ فَقَالَ(١): وَكَانَ فِي الدُّنْيَا مِثْلُ قَتَادَةَ؟!(٢) يَعْنِي فِي الحَدِيثِ.

٥٥ نَا عَلِيٌّ(٣) بْنُ الحَسَنِ الهِسِنْجَانِيُّ(٤)، نَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قِيلَ لِسُفْيَانَ - يَعْنِي ابْنَ عُيَيْنَةَ-: قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: مَا رَأَيْتُ أَبْصَرَ بِحَدِيثٍ مِنَ الزُّهْرِيِّ؟ قَالَ: نَعَمْ(٥).

٥٦ ذَكَرَهُ أَبِي، نَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: عَلَيْكُمْ بِابْنِ شِهَابٍ هَذَا، فَإِنَّكُمْ لَا تَلْقَوْنَ أَحَدًا أَعْلَمَ بِالسُّنَّةِ المَاضِيَةِ مِنْهُ(٦).

---

(١) كذا في المخطوط: (سفيان الثوري فقال)، أما مصادر تخريج الأثر ففيها: (فقال سفيان الثوري).

(٢) صحيح. الأثر عند أبي داود الطيالسي في «مسنده» (٤/ ٤١٣) برقم (٢٨١٩). وعن طريقه رواه البغوي في «الجعديات» (١/ ٥١٢) برقم (١٠١٢)، وعبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٤٢) برقم (٥٠٦٩). والمصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٣٤٦) بتحقيقي ورواه أبو عوانة في «مستخرجه» (٢/ ٤٢٦) من طريق يونس بن حبيب به.

(٣) ثقة، تقدم تحت الأثر رقم (٤٥).

(٤) الهِسِنْجَانيُّ: بكسر الهاء والسين وسكون النون وفتح الجيم وآخرها النون هذه النسبَة إلىٰ قرية من قرىٰ الرَّي يقال لها هِسْنكان فعُرِّب وقيل لها: «هِسِنْجان». «الأنساب» (١٣/ ٤١٢) برقم (٥٢٥٧).

(٥) صحيح. ورواه مسلم في «التمييز» برقم (٢١) من طريق: سفيان، به، ورجاله كلهم ثقات.

(٦) صحيح. ورواه المصنف في «الجرح والتعديل» (٨/ ٧٢) من طريق محمد بن يحيىٰ وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٣٤٤) من طريق الهيثم بن خلفٍ الدوري كلاهما عن ابن غيلان به.

٥٧ نَا مُوسَىٰ(١) بْنُ يُوسُفَ القَطَّانُ، نَا أَحْمَدُ(٢) بْنُ إِبْرَاهِيمَ المَوْصِلِيُّ، نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: كَانَ أَيُّوبُ مِنْ أَعْلَمِنَا بِالحَدِيثِ(٣).

٥٨ نَا أَبِي، نَا أَحْمَدُ الدَّوْرَقِيُّ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: ذَكَرَ أَيُّوبُ رَجُلًا يَوْمًا، فَقَالَ: هُوَ يَزِيدُ فِي الرَّقْمِ. وَذَكَرَ رَجُلًا آخَرَ، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِيمَ اللِّسَانِ(٤).

٥٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا عَبْدُ المَلِكِ(٥) بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ المُقْرِي، نَا

---

(١) هو موسىٰ بن يوسف بن موسىٰ القطان أبو عوانة الكوفي الرازي. قال المصنف: سمعت منه وكان صدوقًا. «الجرح والتعديل» (٨/ ١٦٧) ترجمة برقم (٧٤٧).

(٢) صدوق. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١).

(٣) سنده حسن.

(٤) صحيح. ورواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ٢١)، والعقيلي في مقدمة «الضعفاء» (١/ ٢٧)، وابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٢٢٣) من طريق: أحمد بن إبراهيم الدورقي، به. ورواه أيضًا ابن عدي في المقدمة برقم (٢٢٢) من طريق: سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، به، مختصرًا.

وسمِّي عند ابن عدي من قال فيه أيوب: (لم يكن مستقيم اللسان)، وهو: ثوير بن أبي فاختة. وينظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٧).

تنبيه: قوله: (كان يزيد في الرقم)، قال ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «النهاية» (١/ ٦٨١): «... استعمله المحدثون فيمن يكذب ويزيد في حديثه» اهـ.

(٥) هو عبد الملك بن مسعود، قال المصنف عنه: وكان صدوقًا ثقة كتب عنه أبي حكايات في الزهد عن أبيه، وكتبت عنه. «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٧١) ترجمة برقم (١٧٣٦).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ(١) -يَعْنِي ابْنَ الحَكَمِ بْنِ بَشِيرٍ-، نَا أَبِي(٢)، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ قَيْسٍ، يَقُولُ: يَنْبَغِي لِصَاحِبِ الحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الصَّيْرَفِيِّ الَّذِي يَنْتَقِدُ الدَّرَاهِمَ؛ فَإِنَّ الدَّرَاهِمَ فِيهَا الزَّائِفُ وَالبَهْرَجُ، وَكَذَلِكَ الحَدِيثُ(٣).

٦٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، حَدَّثَنِي عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: قِيلَ لِابْنِ المُبَارَكِ: هَذِهِ الأَحَادِيثُ المَصْنُوعَةُ؟ قَالَ: يَعِيشُ لَهَا الجَهَابِذَةُ(٤).

٦١ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِسِيُّ، قَالَ: قَالَ يَحْيَىٰ بْنُ يَمَانٍ: إِنَّ لِهَذَا الحَدِيثِ رِجَالًا خَلَقَهُمُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ مُنْذُ يَوْمِ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، وَإِنَّ وَكِيعًا مِنْهُمْ(٥).

٦٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، قَالَ: قَالَ عَبَّاسٌ العَنْبَرِيُّ: مَا تَعَلَّمْنَا الحَدِيثَ

---

(١) قال عنه إبراهيم بن موسىٰ: ما رأيت أحدًا أفهم بمشيخة أبي إسحاق الهمداني من عبد الرحمن بن الحكم. وقال محمد بن مسلم: كان عبد الرحمن بن الحكم أعلم الناس بشيوخ الكوفيين. «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢٧) ترجمة برقم (١٠٧٢).

(٢) هو الحكم بن بشير بن سلمان النهدي الكوفي، صدوق. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٤٤٨).

(٣) سنده حسن. ورواه من طريق المصنف: الخطيب في «الجامع» (٢/ ١٠٢) برقم (١٣٠٢)، والكفاية (ص١٦٥). ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١١٩) برقم (٦٥٥٤)، من طريق: عبد الرحمن بن الحكم، به.

(٤) سنده حسن. ورواه ابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٥٤٨) بتحقيقي، من طريق: والد المصنف أبي حاتم، به. ورواه من طريق المصنف: الخطيب في «الكفاية» (ص٣٧-٣٨).

(٥) صحيح، وهو عند المصنف في المقدمة برقم (٩٤٠) بتعليقي من هذه الطريق.

إِلَّا مِنْ أَبِي حَفْصٍ الصَّيْرَفِيِّ(١).

٦٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ مُوسَىٰ الأَنْصَارِيَّ، يَقُولُ: مَا مُكِّنَ لِأَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ مَا مُكِّنَ لِأَصْحَابِ الحَدِيثِ. يَعْنِي لِأَئِمَّةِ أَهْلِ الحَدِيثِ العَالِمِينَ النُّقَّادِ لِآثَارِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لِأَنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ﴾(٢)، فَالَّذِي ارْتَضَاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ قَدْ مَكَّنَ لِأَهْلِهِ فِيهِ فَيُقْبَلُ مِنْهُمْ -يَعْنِي: قَوْلَهُمْ فِي رُوَاةِ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَحَدِيثِ أَصْحَابِهِ-، ثُمَّ إِنْ كَانَ مِنْهُمْ رَجُلٌ أَحْدَثَ بِدْعَةً سَقَطَ حَدِيثُهُ، وَإِنْ كَانَ أَصْدَقَ النَّاسِ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَصْحَابِ الأَهْوَاءِ أَنْ يُقْبَلَ -يَعْنِي: قَوْلَهُمْ- فِي رِوَايَتِهِمْ حَدِيثًا وَاحِدًا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ الأَهْوَاءِ لَيْسَ هُمْ عَلَىٰ الدِّينِ الَّذِي ارْتَضَاهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ(٣).

٦٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا مُحَمَّدُ(٤) بْنُ مُسْلِمٍ الرَّازِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا زِيَادٍ حَمَّادَ(٥) بْنَ زَاذَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، يَقُولُ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ إِمَامٌ فِي الحَدِيثِ، وَشُعْبَةُ بْنُ الحَجَّاجِ إِمَامٌ فِي الحَدِيثِ وَلَيْسَ بِإِمَامٍ فِي السُّنَّةِ(٦).

---

(١) صحيح.

(٢) سورة النور، آية: (٥٥).

(٣) صحيح.

(٤) المعروف بابن وارة، ثقة حافظ. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٦٣٣٧).

(٥) وثقه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق. «الجرح والتعديل» (٣/ ١٣٩) ترجمة برقم (٦١٩).

(٦) صحيح. ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٦٢) برقم (٨٩٤٣).

ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ١٨٣) من طريق: أحمد بن سنان الواسطي، عن ابن

قَالَ: وسَمِعْتُ[١] مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ، يَقُولُ: يَعْنِي: أَنَّهُ كَانَ لَا يَخُوضُ فِي مِثْلِ هَذَا.

٦٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا يَزِيدُ[٢] بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ الحِمْصِيُّ، نَا عُقْبَةُ[٣] بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: إِذَا سَمِعْتَ الحَدِيثَ فَأَنْشِدْهُ كَمَا تُنْشَدُ الضَّالَّةُ؛ فَإِنْ عُرِفَ فَخُذْهُ وَإِلَّا فَدَعْهُ[٤].

٦٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ نُعَيْمَ بْنَ حَمَّادٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: كَيْفَ يُعْرَفُ الكَذَّابُ؟ قَالَ: كَمَا يَعْرِفُ الطَّبِيبُ المَجْنُونَ[٥].

=

مهدي، به، بزيادة: (ومالك إمام فيهما جميعًا)، وكذلك الذي عنده (الثوري إمامٌ في الحديث وليس بإمام في السنة)، وينظر ما جاء عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٥٢١) بتحقيقي.

(١) القائل: (وسمعت محمد بن مسلم) هو المصنف رحمه الله.

(٢) أبو الفضل المؤذن، يقال له: الجُرْجُسي، ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٧٩٧).

(٣) هو عقبة بن علقمة بن حُدَيج المعافري البيروتي، صدوق لكن كان ابنه محمد يدخل عليه ما ليس من حديثه. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٦٧٩).

(٤) سنده لا بأس به. ورواه ابن الأعرابي في «المعجم» (١/ ١٠٩) برقم (١٦٩) من طريق: نعيم بن حماد، عن عقبة، به، ونعيم ضعيف، وهو متابع كما ترىٰ بيزيد الحمصي.

(٥) نعيم بن حماد هو الخزاعي، ضعيف. ورواه ابن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (٥٨) بتحقيقي، والخطيب في «الجامع» (٢/ ٢٥٥) برقم (١٧٧٢) من طريق: أحمد بن الحسن الترمذي، عن نعيم، به. ورواه ابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٥٧٩) بتحقيقي، من طريق: أحمد بن الحسن الترمذي، عن ابن مهدي، به، بدون ذكر لنعيم، وينظر تعليقي هناك. وهو عند ابن حبان بلفظ: (كيف تعرف صحيح الحديث من خطئه؟)، وعند الخطيب: (من غيره)، وعند ابن عدي: (كيف تعرف الصواب =

٦٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، نَا عَلِيٌّ -يَعْنِي ابْنَ المَدِينِيِّ- قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ القَطَّانَ، قَالَ لِي سُفْيَانُ: هَاتِ كُتُبَكَ اعْرِضْهَا عَلَيَّ(١).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لِمَعْرِفَتِهِ بِالعِلْمِ وَالنَّاقِلَةِ لِلْأَخْبَارِ.

٦٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: كَانَ شُعْبَةُ أَعْلَمَ بِالرِّجَالِ، فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ، وَكَانَ سُفْيَانُ صَاحِبَ أَبْوَابٍ(٢)، يَعْنِي: أَنَّ الغَالِبَ عَلَيْهِ الأَبْوَابُ مِنْ غَيْرِ أَنْ عُدِمَ مِنْهُ مَعْرِفَةُ الحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ شُعْبَةُ المُقَدَّمَ فِي ذَلِكَ.

٦٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ- يَقُولُ: أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ عَيَّاشٍ، قَالَ:

=

من الكذب؟). والأثر عند المصنف في المقدمة برقم (١٠٩٦) بتحقيقي من هذه الطريق.

(١) صحيح. ورواه البغوي في «الجعديات» (٢/ ٧٦٠) برقم (١٩٥٩) من طريق: صالح، به، وفيه زيادة من قول سفيان وهي قوله: (وكنت أكتب عنه وحدي وعامته حدثني به). والأثر عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٣٧٢) بتعليقي.

(٢) صحيح. ورواه الترمذي في «العلل الصغير» (٥/ ٧٠٤) الملحق بآخر «السنن». ومن طريقه: ابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٣١٦) بتحقيقي، من طريق: عبد القدوس بن محمد. والخطيب في «الجامع» (٢/ ٢٨٦) برقم (١٨٧١)، من طريق: عثمان بن أبي شيبة، كلاهما عن علي بن المديني، به. ورواه البغوي في «الجعديات» برقم (١٩)، من طريق: صالح بن أحمد، به. والأثر عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٥٥٠) بتحقيقي، لكن بدون تفسيره لكلام سفيان الذي هنا.

كُنَّا نَأْتِي سُفْيَانَ بِالعَشِيِّ فَنَعْرِضُ عَلَيْهِ مَا سَمِعْنَا مِنْ مُحَدِّثٍ سَمَّاهُ(١)، فَيَقُولُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِهِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ حَدِيثِهِ(٢).

٧٠ ذَكَرَهُ أَبِي، نَا مَحْمُودُ بْن غَيْلَانَ، نَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، سَمِعْتُ زَائِدَةَ، يَقُولُ: كُنَّا نَأْتِي الأَعْمَشَ ثُمَّ نَأْتِي سُفْيَانَ فَنَعْرِضُ عَلَيْهِ مَا سَمِعْنَا فَيَقُولُ لِبَعْضِنَا: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، فَنَقُولُ: إِنَّا سَمِعْنَاهُ مِنَ الأَعْمَشِ الآنَ. فَيَقُولُ: اذْهَبُوا إِلَيْهِ فَأَخْبِرُوهُ، فَنَذْهَبُ إِلَيْهِ، فَنَقُولُ لَهُ. فَيَقُولُ: صَدَقَ سُفْيَانُ. فَنَمْحَاهُ(٣).

٧١ نَا أَبِي، نَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الحَوَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الأَوْزَاعِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نَسْمَعُ الحَدِيثَ فَنَعْرِضُهُ عَلَىٰ أَصْحَابِنَا كَمَا يُعْرَضُ الدِّرْهَمُ الزَّيْفُ عَلَىٰ الصَّيَارِفَةِ، فَمَا عَرَفُوا أَخَذْنَا وَمَا تَرَكُوا تَرَكْنَا(٤).

---

(١) هو الأعمش كما في التقدمة في باب ما ذكر من معرفة سفيان الثوري... قاله المعلمي.

قلت: وهو تحت الأثر رقم (٣٢٢) من «مقدمة الجرح والتعديل» بتحقيقي.

(٢) صحيح. وقد علق المعلمي رحمه الله في «مقدمة الجرح والتعديل» علىٰ قول سفيان: (ليس هذا من حديثه) بقوله: كان الأعمش رحمه الله كثير الحديث كثير التدليس، سمع كثيرًا من الكبار ثم كان يسمع من بعض الأصاغر أحاديث عن أولئك الكبار فيدلسها عن أولئك الكبار، فحديثه الذي هو حديثه هو ما سمعه من الكبار، فمعنىٰ قول سفيان: (ليس هذا من حديثه) أنه ليس من حديثه عمن سماه، وإنما سمعه من بعض من دونه فدلسه. اهـ. والأثر في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٣٢٢) بتحقيقي.

(٣) ورواه المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٣٢٣)، من طريق: حماد بن الحسن بن عنبسة عن أبي داود الطيالسي، به.

(٤) صحيح، والوليد بن مسلم وإن كان مدلسًا فقد صرح بالسماع. ورواه أبو زرعة الرازي في «تاريخه» (١/ ٢٦٥) برقم (٣٧٨)، ومن طريقه: الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٢١٥)، والخطيب في «الكفاية» (ص٤٣١). وكذلك رواه أبو نعيم في مقدمة «مستخرجه علىٰ صحيح مسلم» برقم (٤١) =

٧٢ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ، قَالَ: قَالَ أَبِي: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ. -يَعْنِي فِي مَعْرِفَةِ الحَدِيثِ وَمَعْرِفَةِ الثِّقَاتِ وَغَيْرِ الثِّقَاتِ- فَقُلْتُ لَهُ: وَلَا هُشَيْمٌ؟(١) فَقَالَ: هُشَيْمٌ شَيْخٌ، مَا رَأَيْتُ مِثْلَ يَحْيَىٰ. وَجَعَلَ يَرْفَعُ أَمْرَهُ جِدًّا(٢).

٧٣ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: إِذَا اخْتَلَفَ ابْنُ المُبَارَكِ، وَيَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ فِي حَدِيثٍ، آخُذُ بِقَوْلِ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ(٣).

٧٤ نَا أَبِي، نَا أَبُو زِيَادٍ، نَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: كَانَ وُهَيْبٌ أَبْصَرَهُمْ بِالرِّجَالِ مِنِ ابْنِ عُلَيَّةَ(٤).

٧٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: كَلَّمْنَا شُعْبَةَ، أَنَا، وَعَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ فِي رَجُلٍ(٥)، فَقُلْنَا: لَوْ كَفَفْتَ عَنْهُ؟ قَالَ: فَكَأَنَّهُ لَانَ

=

من طريق: أحمد بن أبي الحواري، به.

(١) هو هشيم بن بشير السلمي.

(٢) صحيح، وهو في «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٣٨٣) برقم (٧٤٦)، و«مقدمة الجرح والتعديل» برقم (١٠٠٧) بتحقيقي كما ساقه المصنف هنا.

(٣) صحيح.

(٤) صحيح. وأبو زياد هو حماد بن زاذان، وثقه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: ثقة، صدوق. «الجرح والتعديل» (٣/ ١٣٩) برقم (٦١٩)، والأثر عند المصنف كذلك في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٥) من هذه الطريق التي هنا ورواه من طريق علي بن المديني عن ابن مهدي به نحوه.

(٥) هو أبان بن أبي عياش، جاء ذلك مصرحًا باسمه عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم =

وَأَجَابَنَا، قَالَ: فَذَهَبْتُ يَوْمًا أُرِيدُ الجُمُعَةَ، فَإِذَا شُعْبَةُ يُنَادِي مِنْ خَلْفِي، فَقَالَ: ذَاكَ الَّذِي قُلْتُمْ لِي فِيهِ لَا أُرَاهُ يَسَعُنِي(١).

٧٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، نَا عَلِيٌّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، يَقُولُ: كَانَ شُعْبَةُ يَتَكَلَّمُ فِي هَذَا حِسْبَةً(٢).

٧٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، يَقُولُ: لَوْلَا أَنَّ شُعْبَةَ أَرَادَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، مَا ارْتَفَعَ هَكَذَا(٣). يَعْنِي: كَلَامَهُ فِي رُوَاةِ العِلْمِ.

٧٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ، سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، يَقُولُ: أَئِمَّةُ النَّاسِ فِي زَمَانِهِمْ أَرْبَعَةٌ: حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ بِالبَصْرَةِ، وَسُفْيَانُ بِالكُوفَةِ، وَمَالِكٌ بِالحِجَازِ، وَالأَوْزَاعِيُّ بِالشَّامِ(٤). يَعْنِي فِي الحَدِيثِ وَالعِلْمِ.

=

(٧٨٣) بتحقيقي.

(١) صحيح. والأثر عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٧٨١) من هذه الطريق، وبرقم (٧٨٣) من طريق بعض أصحاب حماد بن زيد، عن حماد، به. ورواه عبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٣٦) برقم (٣٥٤١). ومن طريقه العقيلي في مقدمة «الضعفاء» (١/ ٤٩) من طريق والده الإمام أحمد، قال: قال عباد بن عباد: أتيت شعبة... وذكره. ورواه ابن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (١٨) بتحقيقي، من طريق: معاذ بن شعبة يقول: قال أبو داود: جاء عباد بن صهيب إلىٰ شعبة فقال: ... وذكره. ومعاذ بن شعبة مجهول، ترجم له المصنف في «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٥١) برقم (١١٤١) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

(٢) صحيح. والأثر في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٧٨٢) بتحقيقي.

(٣) صحيح، والأثر في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٧٨٤).

(٤) صحيح، وعبد الرحمن بن عمرو هو المعروف بِرُسْتَه، ثقة من رجال «تقريب التهذيب» ترجمته برقم =

٧٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: لِمَ تَرَكْتَ حَدِيثَ حَكِيمِ(١) بْنِ جُبَيْرٍ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ القَطَّانُ، قَالَ: سَأَلْتُ شُعْبَةَ عَنْ حَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: أَخَافُ النَّارَ(٢).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَقَدْ دَلَّ أَنَّ كَلَامَ شُعْبَةَ فِي الرِّجَالِ حِسْبَةً يَتَدَيَّنُ بِهِ، وَأَنَّ صُورَتَهُ عِنْدَهُ صُورَةُ مَنْ لَا يَسَعُ قَبُولَ خَبَرِهِ، وَلَا حَمْلَ العِلْمِ عَنْهُ، فَيُلْحِقُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْهُ.

٨٠ نَا حَمَّادُ(٣) بْنُ الحَسَنِ بْنِ عَنْبَسَةَ، نَا بِشْرُ(٤) بْنُ عُمَرَ الزَّهْرَانِيُّ، قَالَ:

=

(٣٩٨٧). والأثر رواه أبو حاتم بن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (٨٧) بتحقيقي، من طريق: الحسن بن عثمان بن زياد، عن عبد الرحمن بن عمر، به. والحسن بن عثمان كُذِّبَ. ورواه ابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٢٧٥)، من طريق: بشار الخفاف عن ابن مهدي، به، وبشار الخفاف ضعيف. والأثر رواه المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٦) من هذه الطريق.

(١) هو حكيم بن جبير الأسدي، وقيل: مولىٰ ثقيف، الكوفي، ضعيف رمي بالتشيع. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٤٧٦).

(٢) صحيح. ورواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣٣٨-٣٣٩)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٥٠٥)، من طريق: معاذ بن معاذ، عن شعبة، به.

ورواه البخاري في «التاريخ الصغير» (٢/ ١٥)، من طريق: أحمد بن سنان، به، ورواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٩٩) من طريق أبي الوليد الطيالسي قال: قيل لشعبة مَالَكَ لا تحدث عن حكيم بن جبير؟ فقال: أخاف النار إن حدثت عنه. والأثر رواه المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٦١٨، و٧٨٥) بتحقيقي من هذه الطريق، وعلق الذهبي في «الميزان» (١/ ٥٨٣) علىٰ قول شعبة بقوله: فهذا يدل علىٰ أن شعبة ترك الرواية عنه بَعْدُ.

(٣) هو البصري، ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (١٥٠١).

(٤) ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٠٤).

سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ رَجُلٍ، فَقَالَ: هَلْ رَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: لَوْ كَانَ ثِقَةً رَأَيْتَهُ فِي كُتُبِي(١).

٨١ نَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، سَمِعْتُ جَرِيرًا(٢) الرَّازِيَّ، يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَوَصَفَ عَنْهُ بَصَرًا بِالحَدِيثِ وَحِفْظًا حَسَنًا(٣).

٨٢ حَدَّثَنَا أَبِي، نَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ حَدِيثٍ

---

(١) صحيح. ورواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ٢٦)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٣). والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٤٣٢). والعقيلي في مقدمة «الضعفاء» (١/ ٣١). وابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٤٥٤) بتحقيقي، وابن عبد البر في «الانتقاء» (ص٥٥) والعلائي في «بغية الملتمس» (ص٦٢-٦٣) من طرق عن بشر بن عمر، به. والأثر عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٤٤، و٨٣) بتحقيقي.

تنبيه: وكون الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ لا يروي إلا عن ثقة لا يلزم أن يكون ثقة عند غيره؛ ولهذا علق النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه لـ«مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٢٠) علىٰ كلام مالك المتقدم بقوله: هذا تصريح من مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بأن من أدخله في كتابه فهو ثقة، فمن وجدناه في كتابه حكمنا بأنه ثقة عند مالك، وقد لا يكون ثقة عند غيره. اهـ.

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «السير» (٨/ ٧٢) معلقًا علىٰ كلام مالك بقوله: هذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روىٰ عنه وهو عنده ثقة أن يكون ثقةً عند باقي الحفاظ؛ فقد يخفىٰ عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحرِّي في نقد الرجال رَحِمَهُ اللَّهُ. اهـ.

(٢) في النسخ الخطية: (جرير)، والمثبت هو الصواب.

(٣) صحيح، وجرير هو ابن عبد الحميد الضبي، ثقة، والأثر عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (١٠٩٢) بتحقيقي وعن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٥١٥) دون قوله (وحفظا حسنًا).

لِعَبْدِ الكَرِيمِ[١] المُعَلِّمِ؟ فَقَالَ: هُوَ[٢] عَنْ عَبْدِ الكَرِيمِ. فَلَمَّا قَامَ سَأَلْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، قَالَ: فَأَيْنَ التَّقْوَىٰ؟![٣].

٨٣ نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ المَدِينِيِّ، يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ أَعْلَمَ النَّاسِ. قَالَهَا مِرَارًا[٤].

٨٤ نَا أَبِي، قَالَ: سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَوَكِيعٍ، فَقَالَ: كَانَ يَحْيَىٰ أَبْصَرَهُمْ بِالرِّجَالِ وَأَنْقَاهُمْ حَدِيثًا.

وَأَظُنُّهُ قَالَ: وَأَثْبَتَهُمْ. وَكَانَ وَكِيعٌ أَسْرَدَهُمْ[٥]، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَكْثَرَهُمْ حَدِيثًا[٦].

٨٥ نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الوَاسِطِيُّ، قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ: رَأَىٰ

---

(١) هو ابن أبي المخارق، ضعيف. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤١٨٤).

(٢) وقع في المطبوع: (نقول: ها) بدل: (فقال هو).

(٣) صحيح، وهو عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (١٠٩٥) بتحقيقي كما هو هنا ورواه في «الجرح والتعديل» (٦/ ٥٩) من طريق محمد بن إبراهيم عن عمرو بن عليٍّ به، وعلق عقبه بقوله: قال أبو محمد: يعني أن التقوىٰ تحجزه عن الرواية عمن ليس بثقة عنده في السر والعلانية، وكان عبد الكريم المعلم عنده غير قوي؛ فَكَرِهَ أن يحدث عنه. اهـ.

(٤) صحيح، وهو عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (١٠٩٣) من هذه الطريق.

(٥) وقع في جميع نسخ المخطوط (أسودهم) قال المعلمي رحمه الله معلقًا علىٰ ذلك: والأشبه أسردهم. قلت: وما أثبته هنا هو الصواب فقد جاء علىٰ الصواب عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٩٣٧) بتحقيقي وأورده الذهبي في «السير» (٩/ ١٥٧).

(٦) صحيح، وهو عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٩٣٧) بتحقيقي، من هذه الطريق.

أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَدْ أَقْبَلَ إِلَيْهِ أَوْ قَامَ عَنْهُ، فَقَالَ: هَذَا مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ لِحَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ(١).

٨٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ المَدِينِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي: ابْنَ مَهْدِيٍّ- يَقُولُ: كَانَ وُهَيْبٌ مِنْ أَبْصَرِ أَصْحَابِهِ بِالحَدِيثِ، وَبِالرِّجَالِ(٢).

٨٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ صَحِيحَ الحَدِيثِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَعِنْدَهُ تَمْيِيزُ ذَلِكَ وَيُحْسِنُ عِلَلَ الحَدِيثِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَىٰ بْنُ مَعِينٍ، وَعَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ، وَبَعْدَهُمْ أَبُو زُرْعَةَ، كَانَ يُحْسِنُ ذَلِكَ، قِيلَ لِأَبِي: فَغَيْرُ هَؤُلَاءِ تَعْرِفُ اليَوْمَ أَحَدًا؟ قَالَ: لَا(٣).

❑ ❑ ❑

(١) لم يذكر أحمد بن سنان من حدثه؛ فرواه بلاغًا.

(٢) صحيح.

(٣) صحيح.

بَابٌ فِي وَصْفِ الرُّوَاةِ بِالضَّعْفِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِغِيبَةٍ

٨٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا مُحَمَّدُ[(١)] بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شُعَيْبٍ، نَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنِي عَفَّانُ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُلَيَّةَ، فَحَدَّثَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ بِحَدِيثٍ، فَقُلْتُ: لَا تُحَدِّثْ عَنْ هَذَا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِثَبْتٍ، فَقَالَ: اغْتَبْتَهُ، فَقَالَ إِسْمَاعِيلُ: مَا اغْتَابَهُ، وَلَكِنَّهُ حَكَمَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبْتٍ[(٢)].

❑ ❑ ❑

(١) هو أبو الحسن الطبري الفراء، قال عنه المصنف: صدوق ثقة. «الجرح والتعديل» (٧/ ١٨٧) ترجمة برقم (١٠٦٦).

(٢) صحيح. ورواه مسلم في المقدمة (١/ ٢٦)، و«التمييز» برقم (٣٢)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٨٥٣)، وابن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (١٣) بتحقيقي، من طريق: عمرو بن علي، به. ورواه الخطيب في «الكفاية» (ص٤٣)، من طريق: علي بن بحر، ومسلم بن الحجاج، عن عمرو بن علي، به.

بَابٌ فِي الوَاهِي الْحَدِيثِ

أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمَسْئُولِ تَبْيِينُ أَمْرِهِ

٨٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، قَالَ: زَعَمَ عَفَّانُ، قَالَ: نَا يَحْيَىٰ القَطَّانُ، قَالَ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ، وَشُعْبَةَ، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، عَنِ الرَّجُلِ الكَذَّابِ يَبِيْنُ لِي أَمْرُهُ. قَالَ: لَا يَسَعُكَ إِلَّا أَنْ تُبَيِّنَ لِلنَّاسِ أَمْرَهُ(١).

٩٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الصَّيْرَفِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَشُعْبَةَ، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وَسُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، عَنِ الرَّجُلِ لَا يَكُونُ ثَبْتًا فِي الحَدِيثِ، فَيَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي عَنْهُ، قَالُوا: أَخْبِرْ عَنْهُ وَبَيِّنْ أَمْرَهُ(٢).

---

(١) صحيح. ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٥٧-٢٥٨)، من طريق: محمد بن يحيىٰ بن سعيد القطان. ومسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٧)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٨٥٠). والمصنف برقم (٩١) كما سيأتي، وابن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (١٦) بتحقيقي، وابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٢٧١)، من طريق: عمرو بن علي الفلاس، كلاهما عن يحيىٰ بن سعيد، به. ورواه المصنف برقم (٩٣) كما سيأتي. ورواه ابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٢٧٢)، والخطيب في «الكفاية» (ص٤٣)، من طريق: عفان، به.

(٢) صحيح، وتقدم تخريجه.

٩١ نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، نَا أَبُو الوَلِيدِ -يَعْنِي الطَّيَالِسِيَّ- قَالَ: قُلْتُ: أَنَا، وَعَبَّادٌ -يَعْنِي ابْنَ عَبَّادٍ- لِشُعْبَةَ: نَرَىٰ أَنْ لَا تَذْكُرَ أَبَانَ -يَعْنِي ابْنَ أَبِي عَيَّاشٍ-، فَسَكَتَ، ثُمَّ لَقِيَنَا مِنَ الغَدِ، فَقَالَ: لَا يَسَعُنِي أَنْ أَسْكُتَ، أَوْ لَا يَسَعُنِي إِلَّا أَنْ أُبَيِّنَ أَمْرَهُ. الشَّكُّ مِنِّي (١).

٩٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ الهِسِنْجَانِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، نَا عَفَّانُ، نَا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ شُعْبَةَ، وَسُفْيَانَ بْنَ سَعِيدٍ، وَسُفْيَانَ ابْنَ عُيَيْنَةَ، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، عَنِ الرَّجُلِ لَا يَحْفَظُ أَوْ يُتَّهَمُ فِي الحَدِيثِ، قَالَ: قَالُوا جَمِيعًا: بَيِّنْ أَمْرَهُ (٢).

❑ ❑ ❑

(١) صحيح، وتقدم تخريجه تحت رقم (٧٥).

(٢) صحيح، وتقدم تخريجه قريبًا.

بَابٌ فِي اخْتِيَارِ الأَسَانِيدِ

٩٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ[(١)] بْنَ مَعْبَدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللهِ[(٢)] بْنَ عَمْرٍو، وَذُكِرَ لَهُ قُرْبُ الإِسْنَادِ. فَقَالَ: حَدِيثٌ بَعِيدُ الإِسْنَادِ صَحِيحٌ خَيْرٌ مِنْ حَدِيثٍ قَرِيبِ الإِسْنَادِ سَقِيمٍ. أَوْ قَالَ: ضَعِيفٍ[(٣)].

---

(١) هو علي بن معبد بن شداد الرقِّي نزيل مصر، ثقة فقيه. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٨٣٥).

(٢) هو عبيد الله بن عمرو الرقِّي، ثقة فقيه ربما وهم. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٣٥٦).

(٣) صحيح. ورواه الخطيب في «الجامع» (١/ ١٢٤) برقم (١٢٣)، من طريق: المصنف، به.

فائدة: يؤخذ منه أنه لا يُفْرَحُ بالإسناد العالي مع ضعفه، وأن الإسناد النازل مع صحته أفضل منه، وقد عَنْوَنَ الخطيب البغدادي في كتابه «الجامع» (١/ ١٢٤) بقوله: «اختيار النزول عن الثقات علىٰ العلو عن غير الثقات» وذكر آثارًا عن السلف، منها ما ذكره المصنف عن عبيد الله بن عمر.

وأما إذا كان الإسنادان العالي والنازل رجالها ثقات فلا شك أن العلو هو المطلوب والمرغوب؛ لذا قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «النزهة» (ص١٥٦): وإنما كان العلو مرغوبًا فيه لكونه أقرب إلىٰ الصحة وقلة الخطأ؛ لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط طال السند وكثرت مظان التجويز، وكلما قلَّت قلَّتْ. اهـ.

قلت: لكن قد يقدم النازل علىٰ العالي مع صحتهما؛ لمزية فيه، وقد ذكر هذا الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «النزهة» (ص١٥٧) فقال: فإن كان في النزول مزية ليست في العلوِّ، كأن يكون رجاله أوثق منه أو أحفظ أو أفقه أو الاتصال فيه أظهر، فلا تردد في أن النزول حينئذ أولىٰ... اهـ.

وللفائدة: تنظر مراتب العلو من «مقدمة جامع الأصول» (ص٩٩) لابن الأثير بتحقيقي ط. «الناشر المتميز».

٩٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، أَخْبَرَنِي حَفْصُ(١) بْنُ سَلْمٍ الأَهْوَازِيُّ، قَالَ: ذُكِرَ لِلسِّينَانِيِّ الفَضْلِ بْنِ مُوسَىٰ قُرْبُ الإِسْنَادِ، فَقَالَ: دير آي درست آي(٢).

٩٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الجَوْهَرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ وَكِيعًا، يَقُولُ: أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ: سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ؟ أَوْ سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: قِيلَ لَهُ: أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ: كَانَ حَدِيثُ الفُقَهَاءِ أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنْ حَدِيثِ المَشْيَخَةِ(٣).

٩٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: رِوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِذَا صَحَّ مِثْلُ حَدِيثِ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ، وَالرِّوَايَةِ عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالأَسْوَدِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالرِّوَايَةِ عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ إِذَا رَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: كُلٌّ ثِقَةٌ، وَكُلٌّ تَقُومُ(٤) بِهِ الحُجَّةُ إِذَا كَانَ صَحِيحًا(٥).

---

(١) لم أعرفه. وفي [د]: حفص بن مسلم.

(٢) في سنده من لم أعرفه.

تنبيه: قوله: (ديرآي درست آي) قال المعلمي رحمه الله: في [م]: (ديراور درست أور)، والمثل الفارسي: (دير آيد درست آيد) معناه: يجيء متأخرًا يجيء صحيحًا. اهـ.

(٣) صحيح. ورواه الخطيب في «الكفاية» (ص٤٣٦)، من طريق: محمد بن هارون بن حميد، عن الجوهري، به.

(٤) كذا في «د»: (تقوم) وهو أقوم للسياق.

(٥) صحيح.

٩٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا يَحْيَىٰ[١] بْنُ المُغِيرَةِ، أَخْبَرَنِي أَبُو حَاتِمٍ ابْنُ أَخِي ابْنِ المُبَارَكِ، أَوِ ابْنُ أُخْتِهِ[٢]، قَالَ: كَانَ ابْنُ المُبَارَكِ إِذَا حَدَّثَ عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الصَّدُوقُ، عَنِ الصَّدُوقِ، عَنِ الصَّدُوقِ، عَنِ الصَّدُوقِ، عَنِ الصَّدُوقِ، عَنِ الصَّادِقِ المَصْدُوقِ[٣].

٩٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: قَالَ ابْنُ المُبَارَكِ: بُعْدُ الإِسْنَادِ أَحَبُّ إِلَيَّ إِذَا كَانُوا ثِقَاتٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ تَرَبَّصُوا بِهِ، وَحَدِيثٌ بَعِيدُ الإِسْنَادِ صَحِيحٌ خَيْرٌ مِنْ قَرِيبِ الإِسْنَادِ سَقِيمٍ[٤].

٩٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، قَالَ: سُئِلَ يَحْيَىٰ بْنُ مَعِينٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمِ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؟ قَالَ: الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَحَبُّ إِلَيَّ[٥].

١٠٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ، فَقُلْتُ: أَيُّ الإِسْنَادِ أَصَحُّ؟ قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَحِيحٌ، وَمَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَحِيحٌ، وَابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ

---

(١) هو يحيىٰ بن المغيرة الرازي، ثقة، له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٩/ ١٩١) برقم (٨٩٨).

(٢) لم أعرفه.

(٣) في سنده من لم أعرفه.

(٤) سنده حسن؛ لأجل عبدة بن سليمان، وهو المروزي، وهو حسن الحديث. ورواه من طريق المصنف: الخطيب في «الجامع» (١/ ١٢٤) برقم (١٢٣).

(٥) صحيح.

عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَحِيحٌ(١).

١٠١ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ، عَنْ سُهَيْلِ(٢) بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ أَوِ العَلَاءُ(٣) بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: سُهَيْلٌ أَشْبَهُ(٤).

١٠٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ: ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ(٥)، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ أَوِ العَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ أَوْ سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: جَمِيعًا مَا أَقْرَبَهُمْ!(٦).

١٠٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ(٧)،

---

(١) صحيح.

(٢) هو سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، قال الحافظ: صدوق تغير حفظه بآخره، روىٰ له البخاري مقرونًا وتعليقًا. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٦٩٠).

(٣) هو العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي أبو شبل، صدوق ربما وهم. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٥٢٨٢).

(٤) صحيح، ورواه المصنف في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٤٧) بلفظ: سُهيلٌ أشبه وأشهر وأبوه أشهَرُ قليلًا.

(٥) هو عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان، مولىٰ قريش، صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقهيًا. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٨٨٦)، وينظر: «التنكيل» (٢/ ٣٣-٣٤) للمعلمي.

(٦) صحيح.

(٧) تقدم قريبًا.

وَوَرْقَاءَ[١]، وَشُعَيْبِ[٢] بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، وَالمُغِيرَةِ[٣] بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ المَدِينِيِّ كَلِّهِمْ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: مَنْ أَحَبُّ إِلَيْكَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: وَرْقَاءُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّهِمْ. قُلْتُ: بَعْدَهُ مَنْ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: المُغِيرَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، وَشُعَيْبٍ. قُلْتُ: فَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، وَشُعَيْبٌ؟ قَالَ: شُعَيْبٌ أَشْبَهُ حَدِيثًا، وَأَصَحُّ مِنْهُ[٤].

١٠٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: جَارَيْتُ[٥] أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ مَنْ شَرِبَ النَّبِيذَ مِنْ مُحَدِّثِي الكُوفَةِ، وَسَمَّيْتُ لَهُ عَدَدًا مِنْهُمْ، فَقَالَ: هَذِهِ زَلَّاتٌ لَهُمْ، وَلَا تَسْقُطُ بِزَلَّاتِهِمْ عَدَالَتُهُمْ[٦].

١٠٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ[٧] بْنُ عُمَيْرٍ الطَّبَرِيُّ، نَا عَبْدُ اللهِ بْنُ

---

(١) هو ورقاء بن عمر اليشكري أبو بشر الكوفي، صدوق في حديثه عن منصور لين. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٤٥٣).

(٢) هو شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم، واسم أبيه دينار، ثقة عابد، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٨١٣).

(٣) هو المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، ثقة له غرائب. «تهذيب الكمال» (١٤/ ٤٧٦)، «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٦٨٩٣).

(٤) صحيح. ورواه المصنف في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٤٥) مختصرًا ومن طريق المصنف رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٩٩).

(٥) أي: نَاظَرْتُ يُقال: تجاروا في الحديث: تناظروا فيه. «المعجم الوسيط» (ص١٢٣) مادة (جَرَىٰ).

(٦) صحيح.

(٧) قال المصنف عنه: كتبنا عنه وكان صدوقًا يفتي في مجلس أبي زرعة. «الجرح والتعديل» (٢/ ٦٥) ترجمة برقم (١١٢).

الزُّبَيْرِ الحُمَيْدِيُّ، قَالَ: مَنِ اقْتَصَرَ عَلَىٰ مَا فِي كِتَابِهِ فَحَدَّثَ بِهِ، وَلَمْ يَزِدْ فِيهِ، وَلَا يُنْقِصُ مِنْهُ، مَا يُغَيِّرُ مَعْنَاهُ، وَرَجَعَ عَمَّا يُخَالَفُ فِيهِ بِوُقُوفٍ مِنْهُ عَنْ ذَلِكَ الحَدِيثِ، أَوْ عَنِ الِاسْمِ الَّذِي خُولِفَ فِيهِ مِنَ الإِسْنَادِ وَلَمْ يُغَيِّرْهُ؛ فَلَا يُطْرَحُ حَدِيثُهُ، وَلَا يَكُونُ ضَارًّا ذَلِكَ لَهُ فِي حَدِيثِهِ إِذَا لَمْ يُرْزَقْ مِنَ الحَفْظِ وَالمَعْرِفَةِ بِالحَدِيثِ مَا رُزِقَ غَيْرُهُ، إِذَا اقْتَصَرَ عَلَىٰ كِتَابِهِ وَلَمْ يَقْبَلِ التَّلْقِينَ(١).

١٠٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قُرِئَ عَلَىٰ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الحَكَمِ، أَنَا أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ، قَالَ: سُئِلَ مَالِكٌ: أَيُؤْخَذُ مِمَّنْ لَا يَحْفَظُ وَيَأْتِي بِكُتُبٍ فَيَقُولُ: قَدْ سَمِعْتُهَا؛ وَهُوَ ثِقَةٌ؟ فَقَالَ: لَا يُؤْخَذُ عَنْهُ؛ أَخَافُ أَنْ يُزَادَ فِي كُتُبِهِ بِاللَّيْلِ(٢).

---

(١) صحيح. ورواه الخطيب في «الكفاية» (ص٢٣٠) بأطول مما هو هنا.

والتلقين هو: قبول الشيخ ما يُلقىٰ إليه من حديث أو يُقرأُ، أو يُدَسُّ في كتُبه أو يُجِيْبُ ما يُسألُ من التحديث به، أو يصحَّح له، أو يُحفَّظهُ إن كان أصم أو أعمىٰ متيقظًا كان حينئذٍ أم غافلًا وسواء كان الحديث الذي يتلقنُه من حديثه أم لا وعليه يكون قبول التلقين صفةَ جرح في الجملة من حيثُ هو تَلقينٌ؛ لأنه يدلُّ علىٰ غفلةِ الراوي ومجازفتِهِ وعدمِ تثبته. «اليقين بمعرفة من رُمي من المحدثين بقبول التلقين» (ص١٨)، و«التلقين عند المحدثين» (ص٧٣) وينظر «مقدمة كتاب المجروحين» (ص١٩٩-٢٢٠) لابن حبان مع تعليقي علىٰ ذلك.

(٢) صحيح. ورواه الخطيب في «الكفاية» (ص٢٢٧) من طريق: مالك بن عبد الله التجيبي، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، به.

وسيأتي برقم (١٣١) من طريق: يونس بن عبد الأعلىٰ، عن أشهب، به، لكنه بلفظ: (لا يؤخذ عنه إذا زيد في الحديث شيء لم يعرف).

ومعنىٰ هذا: أن ما عُرِفَ من حديثه يؤخذ عنه، وهو قَيْدٌ حَسَنٌ؛ لأنه إذا عرف أنه من حديثه مع ثقته قُبِلَ ذلك منه؛ لأن الخوف هو من أن يُزاد في حديثه ما ليس منه، أما وقد عرفنا حديثه فلا خوف حينئذ.

=

بَابُ بَيَانِ صِفَةِ مَنْ يحْتَملُ الرِّوَايَة فِي الأَحْكَامِ وَالسُّنَنِ عَنْهُ

١٠٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ، نَا يُونُسُ (١) بْنُ حَبِيبٍ، نَا أَبُو دَاوُدَ، نَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ، يَقُولُ: إِذَا حَدَّثَنَا ثِقَةٌ عَنْ عَلِيٍّ فُتْيَا لَمْ نَعْدُهُ(٢).

١٠٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا عِيسَىٰ بْنُ يُونُسَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَىٰ، قَالَ: لَقِيتُ طَاوُسًا، فَقُلْتُ: إِنَّ رَجُلًا حَدَّثَنِي، بِكَيْتَ وَكَيْتَ. قَالَ: إِنْ كَانَ مَلِيًّا فَخُذْ مِنْهُ. أَيْ: ثِقَةً فِي دِينِهِ(٣).

=

وينظر الأثر الآتي برقم (١٥٤) عن يحيىٰ بن سعيد القطان.

(١) ثقة، تقدم تحت الأثر رقم (٢٢).

(٢) صحيح. ورواه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٩٢)، من طريق: أبي داود -وهو الطيالسي- به، ورواه من طريق المصنف ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢، ٤٠٧) وعندهما بلفظ (لا نعدوها) بدل (لم نَعْدُهُ).

(٣) سنده ضعيف؛ لأجل نعيم بن حماد، وهو أثر صحيح. فقد رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٥) من طريق: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، عن عيسىٰ بن يونس، به. ورواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٤٢٦)، من طريق: يحيىٰ بن عبد الله الحراني. وابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم =

١٠٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو زُرْعَةَ، وَالعَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ(١) بْنُ المُنْذِرِ، نَا أَيُّوبُ(٢) بْنُ وَاصِلٍ -وَكَانَ يَنْزِلُ عُمَانَ- أَنَّ ابْنَ عَوْنٍ، كَانَ يَقُولُ: لَا يُؤْخَذُ هَذَا العِلْمُ إِلَّا مِمَّنْ شُهِدَ لَهُ بِالطَّلَبِ.

١١٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدِّمَشْقِيُّ، نَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، يَقُولُ: لَا يُؤْخَذُ العِلْمُ إِلَّا عَمَّنْ شُهِدَ لَهُ بِالطَّلَبِ(٣).

١١١ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو زُرْعَةَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ البَزَّارُ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: كَانُوا لَا يَسْأَلُونَ عَنِ

=

(٨٧٠) بتحقيقي، من طريق: الوليد بن مسلم، كلاهما عن الأوزاعي، به. ورواه مسلم أيضًا (١/ ١٥) من طريق: سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسىٰ، به.

(١) حسن الحديث من رجال «تقريب التهذيب».

(٢) ترجم له المصنف فقال: روىٰ عن ابن عون، روىٰ عنه إبراهيم بن المنذرالحزامي، وعبد الله بن عمر الجعفي... سألت أبي عنه فقال: يروىٰ عنه. اهـ. «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٦١) ترجمة برقم (٩٣٥). وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٩٥) ترجمة برقم (١١١٥): قال ابن معين: لا أعرفه، وبعضهم قواه. اهـ.

(٣) سنده تالف؛ وهو أثر صحيح وتلف سنده لأجل سليمان بن أحمد، فقد كذبه ابن معين وضعفه النسائي، وقال المصنف: كتب عنه أبي وأحمد ويحيىٰ ثم تغيَّرَ وأخذ في الشرب والمعازف فتُرِك. وقال البخاري: «فيه نظر»، وقال ابن عدي: «أنبأنا عنه عبدان بعجائب ووثقه عبدان هو عندي ممن يسرق الحديث». «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٩٤) ترجمة برقم (٣٤٢١). لكن الأثر صحيح كما تقدم، فقد رواه الخطيب في «الكفاية» (١٢٢) من طريق: عبد الرحمن بن إبراهيم. وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٥٨)، من طريق: إسحاق بن موسىٰ، كلاهما عن الوليد، به.

الإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الفِتْنَةُ سَأَلُوا عَنْهُ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ إِلَىٰ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَإِلَىٰ أَهْلِ البِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ(١).

١١٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا المُؤَمَّلُ بْنُ إِهَابٍ، سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، يَقُولُ: لَا يُكْتَبُ عَنِ الرَّافِضَةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ(٢).

١١٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: أَكْتُبُ عَمَّنْ يَغْلَطُ فِي عَشَرَةٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ لَهُ: يَغْلَطُ فِي عِشْرِينَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَثَلَاثِينَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَخَمْسِينَ؟ قَالَ: نَعَمْ(٣).

١١٤ نَا أَبِي، نَا نُوحُ(٤) بْنُ قَيْسٍ المُقْرِي، نَا أَشْعَثُ(٥) بْنُ عَطَّافٍ، نَا

---

(١) سنده حسن؛ لأجل إسماعيل بن زكريا، وهو الخُلقاني فإنه حسن الحديث، وبقية رجاله ثقات.
والأثر رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٥)، والترمذي في «العلل الصغير» (٥/ ٦٩٥) الملحق بآخر السنن وعن طريقه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص٥) وعبد الله بن أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٥٩) برقم(٣٦٤٠)، ومن طريقه العقيلي في مقدمة «الضعفاء» (١/ ٢٧)، من طريق: محمد بن الصباح، به. ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣١٥) برقم (٢٣٨١)، والخطيب في «الكفاية» (ص١٢٢)، من طريق: إسماعيل، به.

(٢) سنده حسن؛ لأجل مؤمل بن إهاب فحديثه حسن.

(٣) ضعيف جدًّا؛ لأجل سليمان بن أحمد، تقدم كلام الأئمة فيه تحت الأثر رقم (١١٠)، ورواه من طريق المصنف الخطيب في «الكفاية» (ص١٤٧).

(٤) هو نوح بن قيس بن رباح، صدوق رمي بالتشيع. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٧٢٥٨).

(٥) قال عنه ابن عدي: لا بأس به وله ما لا يتابع عليه... إلا أنه يخالف الثقات في الأسانيد. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو زرعة: كان شيخًا صالحًا. «لسان الميزان» (٢/ ١٥٠) ترجمة برقم (١٤٢٧).

صَالِحُ(١) بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تُحَدِّثُوا إِلَّا عَمَّنْ تَقْبَلُوا شَهَادَتَهُ**»(٢).

١١٥ نَا أَبِي، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصَفَّىٰ، سَمِعْتُ بَقِيَّةَ بْنَ الوَلِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ، يَقُولُ: خُذُوا العِلْمَ مِنَ المَشْهُورِينَ(٣).

١١٦ ذَكَرَهُ أَبِي، نَا عَمْرُو(٤) بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ، نَا أَبِي(٥)، عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عُبَادَةَ(٦) بْنِ سَعِيدٍ التُّجِيبِيِّ، أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ نَافِعٍ الفِهْرِيَّ أَوْصَىٰ وَلَدَهُ، فَقَالَ: يَا بَنِيَّ، لَا تَقْبَلُوا الحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا مِنْ ثِقَةٍ(٧).

---

(١) هو صالح بن حسان النضري، متروك. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٢٨٦٥).

(٢) مرسل ضعيف جدًّا، وسيأتي برقم (١٢٨) عن الحسن مرسلًا.

(٣) سنده حسن؛ لأجل محمد بن مصفىٰ فإنه حسن الحديث، وأما تدليسه فقد أمِنَّاه بتصريحه بالسماع.
ورواه الخطيب في «الكفاية» (ص١٦١)، و«الجامع» (١/ ١٢٦) برقم (١٢٦)، من طريق: محمد بن مصفىٰ، به، بيد أنه عنده في «الجامع» بلفظ: (اكتبوا المشهور عن المشهور).

(٤) هو عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير، ثقة، أما قول الحافظ: (صدوق) فبعيد؛ فقد وثقه الأئمة، وتنظر ترجمته من «تهذيب التهذيب» (٨/ ٧٦)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٩) برقم (١٣٧٢)، و«تحرير التقريب» برقم (٥٠٧٣).

(٥) هو عثمان بن سعيد بن كثير، ثقة. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٤٥٠٤).

(٦) كذا في المخطوط (عبادة بن سعيد) وهذا النص لا يوجد إلا في نسخة (د) وعند الطبراني (عُمَارة بن سعد) وعند غيره (عَمَّار بن سعد) وهو الصواب وصوبه الخطيب البغداديُّ في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٦٤٧).

(٧) سنده ضعيف، وهو أثر حسن؛ فإنه من طريق: ابن لهيعة، وهو ضعيف. ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٢٦٨) برقم (٧٣٧)، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات» (ص٣٦٤)، والخطيب في =

١١٧ نَا أَحْمَدُ بْن سِنَانٍ الوَاسِطِيُّ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ-، عَنْ هُشَيْمٍ، نَا مُغِيرَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانُوا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يَأْخُذُوا عَنِ الرَّجُلِ نَظَرُوا إِلَىٰ صَلَاتِهِ وَإِلَىٰ هَيْئَتِهِ وَإِلَىٰ سُنَّتِهِ(١).

١١٨ نَا يَحْيَىٰ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ النَّيْسَابُورِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ الهِسِنْجَانِيُّ، قَالَا: نَا مِنْجَابُ بْنُ الحَارِثِ، أَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ: خُذُوا الحَدِيثَ مِنَ الثِّقَاتِ(٢).

١١٩ نَا أَبِي، نَا الحُمَيْدِيُّ، نَا سُفْيَانُ، عَنْ مِسْعَرٍ، سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، يَقُولُ: لَا يُحْمَلُ الحَدِيثُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ(٣).

١٢٠ نَا أَبِي، نَا أَحْمَدُ(٤) بْنُ أَبِي العَبَّاسِ الرَّمْلِيُّ، نَا ضَمْرَةُ(٥)، قَالَ: قَالَ

=

«الكفاية» (ص٣١)، وابن عبد البر في «مقدمة التمهيد» برقم (٥٠) بتعليقي، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٥٣٣) والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٦٤٧) بطرق عن ابن لهيعة، به.

والطريق التي عند ابن عبد البر هي طريق عبد الله بن المبارك، عن ابن لهيعة، وهو أحد العبادلة الذين تُمشَّىٰ رواية ابن لَهيعة إذا جاءت عن طريقهم علىٰ الصحيح المختار. بيد أن عمار بن سعد لا يعرف حاله.

(١) تقدم تخريجه برقم (٤٦).

تنبيه: قوله: (وإلىٰ سنته) تقدم برقم (٤٦) بلفظ: (وإلىٰ سمته).

(٢) رجاله ثقات، ورواه ابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات» برقم (١٦٨٨)، والخطيب في «الجامع» (١/ ١٣٠) من طريق: منجاب، به.

(٣) صحيح. رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٥) من طريق سفيان به نحوه.

(٤) ثقة، له ترجمة في «الجرح والتعديل» (٢/ ٨٠) برقم (١٧٨).

(٥) هو ضمرة بن ربيعة، حسن الحديث.

الأَوْزَاعِيُّ: خُذْ دِينَكَ عَمَّنْ تَثِقُ بِهِ وَتَرْضَىٰ بِهِ(١).

١٢١ نَا صَالِحُ(٢) بْنُ بَشِيرِ بْنِ سَلَمَةَ الطَّبَرَانِيُّ، نَا مُحَمَّدُ(٣) بْنُ أَبِي دَاوُدَ - يَعْنِي الأَزْدِيَّ-، نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، سَمِعْتُ الثَّوْرِيَّ، يَقُولُ: إِذَا حَدَّثَكَ ثِقَةٌ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ فَلَا تَأْخُذْ، وَإِذَا حَدَّثَكَ غَيْرُ ثِقَةٍ عَنْ ثِقَةٍ فَلَا تَأْخُذْ، وَإِذَا حَدَّثَكَ ثِقَةٌ عَنْ ثِقَةٍ فَخُذْهُ.

١٢٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، أَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ الْمُبَارَكِ: يُكْتَبُ عَنْ رَجُلٍ يُشَكُّ فِيهِ ثِقَةٌ هُوَ أَمْ لَا؟ قَالَ: إِنْ كَانَ ثِقَةً لَيْسَ يَثْبُتُ عَلَيْهِ اسْمُ السُّوءِ، وَإِنْ كَانَ كَذَّابًا لَيْسَ يَثْبُتُ عَلَيْهِ اسْمُ الصِّدْقِ(٤).

١٢٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، فِي كِتَابِ «الرِّسَالَةِ»، قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا تَقُومُ الحُجَّةُ بِخَبَرِ الخَاصَّةِ حَتَّىٰ يَجْمَعَ أُمُورًا؛ مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مَنْ حَدَّثَ بِهِ ثِقَةً فِي دِينِهِ، مَعْرُوفًا بِالصِّدْقِ فِي حَدِيثِهِ، عَاقِلًا لِمَا يُحَدِّثُ بِهِ، عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ مَعَانِيَ الحَدِيثِ مِنَ اللَّفْظِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يُؤَدِّي الحَدِيثَ بِحُرُوفِهِ كَمَا سَمِعَهُ لَا يُحَدِّثُ بِهِ عَلَىٰ المَعْنَىٰ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ بِهِ عَلَىٰ المَعْنَىٰ، وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ مَعْنَاهُ لَمْ يَدْرِ لَعَلَّهُ يُحِيلُ الحَلَالَ إِلَىٰ الحَرَامِ، فَإِذَا أَدَّاهُ بِحُرُوفِهِ فَلَمْ يَبْقَ وَجْهٌ يُخَافُ فِيهِ إِحَالَتُهُ الحَدِيثَ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، حَافِظًا لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، إِذَا شَرِكَ أَهْلَ الحِفْظِ فِي الحَدِيثِ وَافَقَ حَدِيثَهُمْ، بَرِيئًا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُدَلِّسًا، يُحَدِّثُ عَمَّنْ

---

(١) سنده حسن.

(٢) قال عنه المصنف: صدوق. «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٩٦) ترجمة برقم (١٧٣٢).

(٣) قال عنه أحمد بن أبي الحواري: من الثقات. «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥١) ترجمة برقم (١٣٧٧).

(٤) سنده حسن.

لَقِيَ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، فَيُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا يُحَدِّثُ عَنْهُ الثِّقَاتُ خِلَافَهُ، وَيَكُونُ هَكَذَا مَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ حَدَّثَهُ، حَتَّىٰ يَنْتَهِيَ بِالحَدِيثِ مَوْصُولًا إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ إِلَىٰ مَنِ انْتَهَىٰ إِلَيْهِ دُونَهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُثْبِتٌ لِمَنْ حَدَّثَهُ، وَمُثْبِتٌ عَلَىٰ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ، فَلَا يُسْتَغْنَىٰ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَمَّا وَصَفْتُ(١).

❑ ❑ ❑

(١) «الرسالة» (ص٣٩١- ٣٩٣).

بَابٌ فِي الآدَابِ وَالْمَوَاعِظِ
أَنَّهَا تُحْتَمَلُ الرِّوَايَةُ عَنِ الضِّعَافِ

١٢٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا عَبْدَةُ -يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ- قَالَ: قِيلَ لِابْنِ الْمُبَارَكِ -وَرَوَىٰ عَنْ رَجُلٍ حَدِيثًا- فَقِيلَ: هَذَا رَجُلٌ ضَعِيفٌ. فَقَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرْوَىٰ عَنْهُ هَذَا الْقَدْرُ أَوْ مِثْلُ هَذِهِ الأَشْيَاءِ. قُلْتُ[١] لِعَبْدَةَ: مِثْلُ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ؟ قَالَ: فِي أَدَبٍ، فِي مَوْعِظَةٍ، فِي زُهْدٍ، أَوْ نَحْوِ هَذَا[٢].

❑ ❑ ❑

(١) القائل: (قلت لعبدة) هو أبو حاتم.

(٢) سنده حسن.

بَابُ بَيَانِ صِفَةِ مَنْ لا يحْتَملُ الرِّوَايَة فِي الأَحْكَامِ وَالسُّنَنِ عَنْهُ

١٢٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، وَأَبُو زُرْعَةَ، قَالَا: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ دُحَيْمٌ الدِّمَشْقِيُّ، نَا الوَلِيدُ، عَنْ سَعِيدٍ -يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ العَزِيزِ-، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَىٰ، أَنَّهُ قَالَ: لَا تَأْخُذُوا الحَدِيثَ عَنِ الصَّحَفِيِّينَ، وَلَا تَقْرَءُوا القُرْآنَ عَلَىٰ المُصْحَفِيِّينَ(١).

١٢٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا إِسْحَاقُ(٢) بْنُ الضَّيْفِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُسْهِرٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ، يَقُولُ: لَا تَأْخُذُوا العِلْمَ عَنْ صَحَفِيٍّ، وَلَا القُرْآنَ مِنْ مُصْحَفِيٍّ(٣).

١٢٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، نَا سُفْيَانُ ابْنُ

---

(١) رجاله كلهم ثقات، بيد أن الوليد هو ابن مسلم مدلس وقد عنعن، بيد أنه تابعه أبو مسهر عبد الأعلىٰ بن مسهر عند العسكري في «تصحيفات المحدثين» وعمر بن سعيد عند الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٩٩). فالأثر صحيح وسيأتي بَعْدُ موقوفًا علىٰ سعيد بن عبد العزيز.

(٢) هو الباهلي، صدوق يخطئ. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٣٦٥).

(٣) سنده حسن. ورواه العسكري في «تصحيفات المحدثين» (ص٤)، من طريق: إسحاق بن الضيف، به.

عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: لَيْسَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا الثِّقَاتُ(١).

١٢٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا سُلَيْمَانُ(٢) بْن دَاوُدَ القَزَّازُ، نَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا تُحَدِّثُوا عَمَّنْ لا تَقْبَلُوا شَهَادَتَهُ**»(٣).

١٢٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، أَنَا أَبُو بَكْرٍ المُعَيْطِيُّ(٤) عُبَيْدُ اللهِ بْنُ أَبِي وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ، يَقُولُ: لَا يَجُوزُ حَدِيثُ الرَّجُلِ حَتَّىٰ تَجُوزَ شَهَادَتُهُ(٥).

١٣٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَحْمَدَ الدَّوْرَقِيِّ، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: قِيلَ لِشُعْبَةَ: مَتَىٰ يُتْرَكُ حَدِيثُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: إِذَا حَدَّثَ عَنِ المَعْرُوفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ المَعْرُوفُونَ، وَإِذَا أَكْثَرَ الغَلَطَ، وَإِذَا اتُّهِمَ بِالكَذِبِ، وَإِذَا رَوَىٰ حَدِيثًا غَلَطًا مُجْتَمَعًا عَلَيْهِ فَلَمْ يَتَّهِمْ نَفْسَهُ فَيَتْرُكَهُ طُرِحَ حَدِيثُهُ، وَمَا كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ فَارْوُوا عَنْهُ(٦).

---

(١) صحيح.

(٢) قال عنه المصنف: صدوق ثقة. وقال والده: صدوق. «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٥) ترجمة برقم (٤٩٩).

(٣) مرسل، وتقدم برقم (١١٤) عن محمد بن كعب مرسلًا، وسنده هناك ضعيف جدًّا.

(٤) قال فيه أبو حاتم: صدوق. «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٤٥) ترجمة برقم (١٥٤٢)، ويطلق أبو حاتم هذا الوصف علىٰ مشايخه الثقات.

(٥) صحيح.

(٦) صحيح. ورواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٤٣١)، والعقيلي في «مقدمة الضعفاء» =

١٣١ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ، نَا أَشْهَبُ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا، وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ الثِّقَةِ الثِّقَةِ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْرِفُ الحَدِيثَ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حِفْظٌ وَلَا إِتْقَانٌ؟ قَالَ: لَا يُؤْخَذُ عَنْهُ؛ إِذَا زِيدَ فِي الحَدِيثِ شَيْءٌ لَمْ يَعْرِفْ(١).

١٣٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو زُرْعَةَ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ الحِزَامِيُّ، حَدَّثَنِي مَعْنٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَدَقَةَ، أَوْ أَحَدُهُمَا، قَالَ: كَانَ مَالِكٌ، يَقُولُ: لَا يُؤْخَذُ العِلْمُ مِنْ أَرْبَعَةٍ: رَجُلٍ مُعْلِنٍ بِالسَّفَهِ وَإِنْ كَانَ أَرْوَىٰ النَّاسِ، وَرَجُلٍ يَكْذِبُ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ إِذَا حَدَّثَ بِذَلِكَ وَإِنْ كُنْتَ لَا تَتَّهِمُهُ أَنْ يَكْذِبَ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَصَاحِبِ هَوًىٰ يَدْعُو النَّاسَ إِلَىٰ هَوَاهُ، وَشَيْخٍ لَهُ فَضْلٌ وَعِبَادَةٌ إِذَا كَانَ لَا يَعْرِفُ مَا يُحَدِّثُ بِهِ(٢).

١٣٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو زُرْعَةَ، نَا عِمْرَانُ بْنُ هَارُونَ الرَّمْلِيُّ، نَا ابْنُ لَهِيعَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو الأَسْوَدِ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ جَهْمٍ الأَسْلَمِيِّ، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَّا فِي

=

(١/ ٣٠)، وابن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (١٧١)، وابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٨٥٤) بتحقيقي، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٧٧-٧٨)، والخطيب في «الكفاية» (ص١٤٢)، من طريق: نعيم بن حماد الخزاعي، عن ابن مهدي، به.

(١) صحيح، وتقدم تخريجه برقم (١٠٦) من طريق: محمد بن عبد الحكم، عن أشهب به نحوه، وينظر تعليقي عليه هناك.

(٢) سنده حسن. ورواه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٨٤)، ومن طريقه: الخطيب في «الجامع» (١/ ١٣٩) برقم (١٦٨)، و«الكفاية» (ص١١٦)، ورواه العقيلي في «مقدمة الضعفاء» (١/ ٣٠)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٤١٦)، وابن المقرئ في «المعجم» برقم (١٠٢)، والحاكم في «المدخل إلىٰ الإكليل» برقم (٣٠)، وابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٤٦٠) بتحقيقي، وعياض في «الإلماع» برقم (٥٠) بتحقيقي بطرق عن إبراهيم بن المنذر، به.

الأَهْوَاءِ زَمَانًا ثُمَّ صَارَ بَعْدُ إِلَىٰ أَمْرِ الجَمَاعَةِ، فَقَالَ لَنَا: أَنْشُدُكُمُ اللهَ أَنْ تَسْمَعُوا مِنْ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ؛ فَإِنَّا وَاللهِ كُنَّا نَرْوِي لَكُمُ البَاطِلَ وَنَحْتَسِبُ الخَيْرَ فِي ضَلَالَتِكُمْ(١).

١٣٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو زُرْعَةَ، نَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الحَرَّانِيُّ، نَا زُهَيْرُ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا مُحْرِزٌ أَبُو رَجَاءٍ، وَكَانَ يَرَىٰ رَأْيَ القَدَرِ فَتَابَ مِنْهُ، فَقَالَ: لَا تَرْوُوا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ القَدَرِ شَيْئًا، فَوَاللهِ، لَقَدْ كُنَّا نَضَعُ الأَحَادِيثَ، نُدْخِلُ بِهَا النَّاسَ فِي القَدَرِ نَحْتَسِبُ بِهَا، وَلَقَدْ أَدْخَلْتُ فِي القَدَرِ أَرْبَعَةَ آلَافٍ مِنَ النَّاسِ. قَالَ زُهَيْرٌ: فَقُلْتُ لَهُ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِمَنْ أَدْخَلْتَهُمْ؟ قَالَ: هُوَ ذَا أُخْرِجُهُمُ الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ(٢).

١٣٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو زُرْعَةَ، نَا المُسَيَّبُ بْنُ وَاضِحٍ، نَا أَبُو إِسْحَاقَ الفَزَارِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: لَا تَسْمَعُوا مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ(٣).

١٣٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، أَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدِّمَشْقِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: أَكْتُبُ عَمَّنْ يَغْلَطُ فِي مِائَةٍ؟ قَالَ: لَا، مِائَةٌ كَثِيرٌ(٤).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: يَعْنِي مِائَةَ حَدِيثٍ.

١٣٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، نَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِسِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ

---

(١) ضعيف؛ لأجل ابن لهيعة فإنه ضعيف.

(٢) صحيح.

(٣) سنده ضعيف؛ لأجل المسيب بن واضح، قال أبو حاتم: صدوق كان يخطئ كثيرًا، فإذا قيل له لم يَقْبَل. «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٩٤) ترجمة برقم (١٣٥٥).

(٤) سنده تالف؛ لأجل سليمان بن أحمد، تقدم تحت الأثر رقم (١١٠)، مع كلام الأئمة فيه.

أَبَا أُسَامَةَ[١] يَقُولُ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَكُونُ صَالِحًا وَيَكُونُ كَذَّابًا[٢]. يَعْنِي يُحَدِّثُ بِمَا لَا يَحْفَظُ.

١٣٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ نُعَيْمَ[٣] بْنَ حَمَّادٍ، يَقُولُ: كَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ لَا يَتْرُكُ حَدِيثَ الرَّجُلِ حَتَّىٰ يَبْلُغَهُ عَنْهُ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَدْفَعَهُ[٤].

١٣٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عُمَيْرٍ الطَّبَرِيُّ، نَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الشَّيْءُ الَّذِي إِذَا ظَهَرَ لَكَ فِي الْحَدِيثِ أَوْ مَنْ حُدِّثَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ مَقْبُولًا؟ قُلْنَا: أَنْ يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ غَيْرُ رِضًا بِأَمْرٍ يَصِحُّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، بِكَذِبٍ أَوْ جَرْحَةٍ فِي نَفْسِهِ، تُرَدُّ بِمِثْلِهَا الشَّهَادَةُ، أَوْ غَلَطًا فَاحِشًا لَا يُشْبِهُ مِثْلُهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِنْ قَالَ: فَمَا الْغَفْلَةُ الَّتِي تَرُدُّ بِهَا حَدِيثَ الرَّجُلِ الرِّضَا الَّذِي لَا يُعْرَفُ بِكَذِبٍ؟ قُلْتُ: هُوَ أَنْ يَكُونَ فِي كِتَابِهِ غَلَطٌ، فَيُقَالَ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ فَيَتْرُكَ مَا فِي كِتَابِهِ وَيُحَدِّثَ بِمَا قَالُوا، أَوْ يُغَيِّرَهُ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِمْ: لَا يَعْقِلُ فَرْقَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ، أَوْ يُصَحِّفَ[٥] تَصْحِيفًا فَاحِشًا فَيَقْلِبَ الْمَعْنَىٰ، لَا يَعْقِلُ ذَلِكَ، فَيُكَفُّ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ لُقِّنَ فَتَلَقَّنَ التَّلْقِينَ يُرَدُّ حَدِيثُهُ الَّذِي لُقِّنَ فِيهِ، وَأُخِذَ عَنْهُ مَا أَتْقَنَ حِفْظَهُ إِذَا عُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ

---

(١) هو حماد بن أسامة.

(٢) صحيح.

(٣) هو الخزاعي، ضعيف.

(٤) والأثر عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (١١٧٢) بتحقيقي.

(٥) وقع في المطبوع (يصف) بدل (يصحف) وهو تصحيف.

التَّلْقِينَ حَادِثٌ فِي حِفْظِهِ لَا يُعْرَفُ بِهِ قَدِيمًا، فَأَمَّا مَنْ عُرِفَ بِهِ قَدِيمًا فِي جَمِيعِ حَدِيثِهِ فَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ مَا حَفِظَ مِمَّا لُقِّنَ(١).

❑ ❑ ❑

(١) صحيح، وأحمد بن عمير تقدم تحت الأثر رقم (١٠٥)، وينظر لمسألة التلقين تعليقي علىٰ «مقدمة المجروحين» لابن حبان (ص١٩٩). وكذا تعليقي علىٰ الأثر رقم (١٠٥).

بَابُ التَّيَقُّظِ فِي أَخْذِ الْعِلْمِ وَالتَّثَبُّتِ فِيهِ

١٤٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ شُعْبَةَ، يَقُولُ: كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَىٰ فَمِ قَتَادَةَ، فَإِذَا قَالَ لِلشَّيْءِ: حَدَّثَنَا. عُنِيتُ بِهِ فَوَقَّفْتُهُ عَلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَقُلْ: حَدَّثَنَا، لَمْ أُعْنَ بِهِ(١).

١٤١ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: يَنْبَغِي لِكَتَبَةِ الحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ ثَبْتَ الأَخْذِ وَيَفْهَمَ مَا يُقَالُ لَهُ، وَيُبْصِرَ الرَّجُلَ -يَعْنِي المُحَدِّثَ- ثُمَّ يَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، يَعْنِي نُطْقَهُ، يَقُولُ:

(١) صحيح. ورواه ابن معين في «التاريخ» برقم (٧٠٣) برواية الدارمي، وعن طريقه الحاكم في «المدخل إلىٰ الإكليل» برقم (٢٧)، ورواه البغوي في «الجعديات» (١/ ٥٢٥) برقم (١٠٧٤)، وابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٢٨٤) بتحقيقي، والخطيب في «الكفاية» (ص٣٦٣)، من طريق: عبد الرحمن بن مهدي.

ورواه البغوي في «الجعديات» (١/ ٥٢٥) برقم (١٠٧٣)، وعن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ٣٠٨)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٦٥٧)، من طريق: أبي داود الطيالسي.

والخليلي في «الإرشاد» (٢/ ٤٨٧) برقم (١٣٨)، من طريق: يحيىٰ بن سعيد القطان، كلهم عن شعبة، به.

قلت: وقتادة هو ابن دِعامة كان مدلسًا، فكان شعبة لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالسماع، أما سوىٰ ذلك فلا يقبله. وشعبة رحمه الله هو القائل: كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة.

وعلىٰ هذا فإن عنعنة هؤلاء الثلاثة لا تضر إذا كان الراوي عنهم شعبة، وينظر: «مقدمة معرفة السنن والآثار» برقم (٩٩) للبيهقي بتحقيقي مع تعليقي عليه وتخريجي لأثر شعبة «كفيتكم تدليس ثلاثة...».

حَدَّثَنَا أَوْ سَمِعْتُ أَوْ يُرْسِلُهُ، فَقَدْ قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: إِذَا حَدَّثَكَ رَجُلٌ بِحَدِيثٍ فَقُلْ: عَمَّنْ هَذَا؟ أَوْ: فَمِمَّنْ سَمِعْتَهُ؟ فَإِنَّ الرَّجُلَ يُحَدِّثُ عَنْ آخَرَ دُونَهُ -يَعْنِي دُونَهُ فِي الإِتْقَانِ وَالصِّدْقِ-، قَالَ يَحْيَىٰ: فَعَجِبْتُ مِنْ فِطْنَتِهِ(١).

١٤٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ، وَذَكَرَ تَوْقِيفَ الرِّجَالِ عَلَىٰ سَمَاعِ الحَدِيثِ -يَعْنِي المُحَدِّثِينَ- فَقَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ -وَهُوَ قَاضٍ- فِي حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: سَمِعْتَهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ؟ قَالَ: نَعَمْ(٢).

١٤٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: كُلَّمَا حَدَّثَ بِهِ شُعْبَةُ، عَنْ رَجُلٍ فَقَدْ كَفَاكَ أَمْرَهُ، فَلَا تَحْتَاجُ أَنْ تَقُولَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ: سَمِعَ مِمَّنْ حَدَّثَ عَنْهُ(٣).

١٤٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، نَا أَبُو دَاوُدَ، نَا شُعْبَةُ، بِحَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: نَهَىٰ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الوَلَاءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ، فَقُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، سَأَلَهُ ابْنُهُ عَنْهُ(٤).

---

(١) صحيح. أي من فطنت هشام وقول يحيىٰ إلىٰ: «ثم يتعاهد ذلك» رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص١٩) والخطيب في «الكفاية» (ص١٦٥) من طريق حنبل بن إسحاق عن علي بن المديني به.

(٢) صحيح.

(٣) صحيح.

(٤) صحيح، ويونس بن حبيب تقدمت ترجمته تحت الأثر رقم (٢٢). ورواه أبو داود الطيالسي في

١٤٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، نَا عَلِيٌّ -يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللهِ المَدِينِيَّ- قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَىٰ -يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ-: أَخْبِرْنِي أَبَا سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ لَيْسَ بِحَافِظٍ لِكُتُبِهِ يُدْفَعُ إِلَيْهِ رُقَاعٌ يَقْرَؤُهَا، لَا يَحْفَظُهَا؟ قَالَ: مَا يُعْجِبُنِي هَذَا السَّمَاعُ(١).

١٤٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ، نَا أَبُو دَاوُدَ، نَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِي بَرِيرَةَ. فَذَكَرَ الحَدِيثَ، قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لِسِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ: إِنِّي أَتَّقِي أَنْ أَسْأَلَهُ عَنِ الإِسْنَادِ، فَسَلْهُ أَنْتَ. قَالَ: وَكَانَ فِي خُلُقِهِ شَيْءٌ، قَالَ لَهُ سِمَاكٌ بَعْدَمَا حَدَّثَ: أَحَدَّثَكَ هَذَا أَبُوكَ، عَنْ عَائِشَةَ؟ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: نَعَمْ، فَلَمَّا خَرَجَ، قَالَ لِي سِمَاكٌ: يَا شُعْبَةُ، اسْتَوْثَقْتُ لَكَ مِنْهُ(٢).

=

«مسنده» (٣/ ٤٠٤) برقم (١٩٩٧)، ومن طريقه: الترمذي في «العلل الكبير» عقيب الأثر رقم (٣١٨) والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٦٤٢) عن شعبة، به. ورواه أحمد (٢/ ١٠٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٦٤٢)، من طريق: عفان، قال: حَدَّثَنَا شعبة، به. وحديث ابن عمر المشار إليه متفق عليه.

(١) صحيح، وينظر الأثر رقم (١٠٦) عن مالك، وتعليقي عليه.

(٢) صحيح، وهو عند أبي داود الطيالسي في «مسنده» (٣/ ٣٩) برقم (١٥٢٠)، وقصة بريرة في «الصحيحين»، والأثر عند المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٧٥٧) بأطول مما هو هنا.

تنبيه: في «مقدمة الجرح والتعديل»: (في خلقه) علق المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ قوله: (وكان في خلقه) بقوله: يعني أنه كان في خلقه ضيق، كره شعبة أن يقول: في خلقه سوء؛ فحذف، وفي بعض الروايات: في خلقه شيء. وكان شعبة يكثر السؤال؛ فخشي أن يسأل فيغضب عليه عبد الرحمن؛ لكثرة سؤاله، فأمر سِماكًا أن يسأله؛ لأنه لم يكن يكثر السؤال، فإذا سأل نادرًا لم يكن ذلك مظنةً للغضب. اهـ.

١٤٧ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، يَقُولُ: خَصْلَتَانِ لَا يَسْتَقِيمُ فِيهِمَا حُسْنُ الظَّنِّ: الحُكْمُ وَالحَدِيثُ(١). يَعْنِي لَا يُسْتَعْمَلُ حُسْنُ الظَّنِّ فِي قَبُولِ الرِّوَايَةِ عَمَّنْ لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ.

١٤٨ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: لَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِمَامًا مَنْ يَسْمَعُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا فِي الحَدِيثِ مَنْ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا فِي الحَدِيثِ مَنْ يَتَّبِعُ شَوَاذَّ الحَدِيثِ، وَالحِفْظُ هُوَ الإِتْقَانُ(٢).

١٤٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا ابْنُ أَبِي الحَوَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ مَرْوَانَ بْنَ مُحَمَّدٍ، يَقُولُ: ثَلَاثَةٌ لَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا صَاحِبُ العِلْمِ: الصِّدْقُ، وَالحِفْظُ، وَصِحَّةُ الكُتُبِ؛ فَإِنْ أَخْطَأَتْهُ وَاحِدَةٌ لَمْ تَضُرَّهُ إِنْ أَخْطَأَهُ الحِفْظُ فَرَجَعَ إِلَىٰ كُتُبٍ صَحِيحَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ(٣).

❑ ❑ ❑

---

(١) صحيح. ورواه العقيلي في «مقدمة الضعفاء» (١/ ٢٥)، والخطيب في «الكفاية» (ص٢٣٣)، من طريق: أحمد بن سنان، به.

(٢) صحيح، وقد تقدم تخريجه برقم (٤٧) مختصرًا.

(٣) صحيح. ورواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٤١٩) بتحقيقي، وابن المقرئ في «المعجم» برقم (٨٣) وعن طريقه ابن عساكر (٥٧/ ٣١٨) من «تاريخ دمشق» من طريق محمد بن عون عن ابن أبي الحواري به نحوه.

بَابُ فِي رِوَايَةِ الثِّقَةِ عَنْ غَيْرِ الْمَطْعُونِ عَلَيْهِ أَنَّهَا تُقَوِّيهِ وَعَنِ الْمَطْعُونِ عَلَيْهِ أَنَّهَا لَا تُقَوِّيهِ

١٥٠ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رِوَايَةِ الثِّقَاتِ عَنْ رَجُلٍ غَيْرِ ثِقَةٍ مِمَّا يُقَوِّيهِ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالضَّعْفِ لَمْ تُقَوِّهِ رِوَايَتُهُ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ مَجْهُولًا نَفَعَهُ رِوَايَةُ الثِّقَةِ عَنْهُ(١).

١٥١ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ رِوَايَةِ الثِّقَاتِ عَنْ رَجُلٍ مِمَّا يُقَوِّي حَدِيثَهُ؟ قَالَ: إِي لَعَمْرِي؟ قُلْتُ: الكَلْبِيُّ رَوَىٰ عَنْهُ الثَّوْرِيُّ. قَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ العُلَمَاءُ، وَكَانَ الكَلْبِيُّ يُتَكَلَّمُ فِيهِ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، نَا سُفْيَانُ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الكَلْبِيُّ، وَتَبَسَّمَ الثَّوْرِيُّ(٢).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: قُلْتُ لِأَبِي: مَا مَعْنَىٰ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ عَنِ الكَلْبِيِّ، وَهُوَ غَيْرُ ثِقَةٍ عِنْدَهُ؟ فَقَالَ: كَانَ الثَّوْرِيُّ يَذْكُرُ الرِّوَايَةَ عَنِ الكَلْبِيِّ عَلَىٰ الإِنْكَارِ وَالتَّعَجُّبِ، فتَعَلَّقوا عَنْهُ رِوَايَتَهُ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ رِوَايَتُهُ عَنِ الكَلْبِيِّ قَبُولَهُ لَهُ(٣).

---

(١) صحيح، وينظر: «شرح علل الترمذي» (١/ ٨٦-٩٢)، و«النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح» (٣/ ٣٦٩) للزركشي.

(٢) صحيح.

(٣) ينظر تعليقي علىٰ هذا الأثر في «مقدمة الجرح والتعديل» (٣٣٥)، وهناك قال المصنف: فذكرته لأبي

بَابُ بَيَانِ دَرَجَاتِ رُوَاةِ الآثَارِ

١٥٢ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ الوَاسِطِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، وَرُبَّمَا جَرَىٰ ذِكْرُ رَجُلٍ صَدُوقٍ فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ، فَيَقُولُ: رَجُلٌ صَالِحٌ، الحَدِيثُ يَغْلِبُهُ(١). يَعْنِي: أَنَّ شَهْوَةَ الحَدِيثِ تَغْلِبُهُ.

١٥٣ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ الأَصْبَهَانِيُّ الزُّهْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، وَقِيلَ لَهُ: أَبُو خَلْدَةَ ثِقَةٌ؟ فَقَالَ: كَانَ صَدُوقًا، وَكَانَ مَأْمُونًا، الثِّقَةُ سُفْيَانُ، وَشُعْبَةُ(٢).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ النَّاقِلَةَ لِلآثَارِ وَالمَقْبُولِينَ عَلَىٰ مَنَازِلَ، وَأَنَّ أَهْلَ المَنْزِلَةِ الأَعْلَىٰ الثِّقَاتُ، وَأَنَّ أَهْلَ المَنْزِلَةِ الثَّانِيَةِ أَهْلُ الصِّدْقِ وَالأَمَانَةِ.

وَوَجَدْتُ الأَلْفَاظَ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَىٰ مَرَاتِبَ شَتَّىٰ، وَإِذَا قِيلَ لِلْوَاحِدِ: إِنَّهُ

=

وقلت له: إن الثوري يروي عن الكلبي قال: لا يقصد الرواية عنه ويحكي حكايةً تعجُّبًا فيعلقه من حضره ويعجلونه روايةً عنه.

(١) صحيح.

(٢) صحيح، وينظر تعليقي عليه في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٧٣٥). ورواه المصنف في «مقدمة الجرح والتعديل» برقم (٧٣٥)، وابن حبان في «مقدمة المجروحين» برقم (١٠٦) بتحقيقي، من طريق: عمرو بن علي الفلاس، عن ابن مهدي، به.

ثِقَةٌ، أَوْ مُتْقِنٌ ثَبْتٌ؛ فَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَإِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ صَدُوقٌ، أَوْ مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ؛ فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَيُنْظَرُ فِيهِ(١)، وَهِيَ المَنْزِلَةُ الثَّانِيَةُ، وَإِذَا قِيلَ: شَيْخٌ؛ فَهُوَ بِالمَنْزِلَةِ الثَّالِثَةِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ دُونَ الثَّانِيَةِ، وَإِذَا قيل: صَالِحُ الحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ لِلِاعْتِبَارِ، وَإِذَا أَجَابُوا فِي الرَّجُلِ بِلَيِّنِ الحَدِيثِ؛ فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ اعْتِبَارًا، وَإِذَا قَالُوا: لَيْسَ بِقَوِيٍّ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الأُولَىٰ فِي كَتَبَةِ حَدِيثِهِ، إِلَّا أَنَّهُ دُونَهُ، وَإِذَا قَالُوا: ضَعِيفُ الحَدِيثِ؛ فَهُوَ دُونَ الثَّانِي لَا يُطْرَحُ حَدِيثُهُ بَلْ يُعْتَبَرُ بِهِ، وَإِذَا قَالُوا: مَتْرُوكُ الحَدِيثِ، أَوْ ذَاهِبُ الحَدِيثِ، أَوْ كَذَّابٌ؛ فَهُوَ سَاقِطُ الحَدِيثِ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَهِيَ المَنْزِلَةُ الرَّابِعَةُ.

١٥٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا أَبُو مُوسَىٰ مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّىٰ، قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: احْفَظْ عَنِ الرَّجُلِ الحَافِظِ المُتْقِنِ، فَهَذَا لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَآخَرُ يَهِمُ وَالغَالِبُ عَلَىٰ حَدِيثِهِ الصِّحَّةُ، فَهَذَا لَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ، لَوْ تُرِكَ حَدِيثُ مِثْلِ هَذَا لَذَهَبَ حَدِيثُ النَّاسِ، وَآخَرُ يَهِمُ وَالغَالِبُ عَلَىٰ حَدِيثِهِ الوَهَمُ؛ فَهَذَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ(٢). يَعْنِي: لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

---

(١) كذا قال هنا، أما في «مقدمة الجرح والتعديل» (ص١١٥) في كلامه عن مراتب الرواة قال:... ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانًا وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه. اهـ. وقد بينت هناك أنه لا تعارض بين القولين، فمن أراد معرفة ذلك فليرجع إليه.

(٢) صحيح. رواه مسلم في «التمييز» برقم (٣٥) عن محمد بن المثنىٰ، به. ورواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» برقم (٤٢٢)، والعقيلي في «مقدمة الضعفاء» (١/ ٢٩)، وابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٨٨٢) بتحقيقي، والخطيب في «الجامع» (٢/ ٩١) برقم (١٢٦٥)، و«الكفاية» (ص١٤٣) بطرق عن محمد بن المثنىٰ، به.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَصَدْنَا بِحِكَايَتِنَا الجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ فِي كِتَابِنَا هَذَا[١] إِلَىٰ العَارِفِينَ بِهِ العَالِمِينَ لَهُ، مُتَأَخِّرًا بَعْدَ مُتَقَدِّمٍ إِلَىٰ أَنِ انْتَهَتْ بِنَا الحِكَايَةُ إِلَىٰ أَبِي وَأَبِي زُرْعَةَ رحمهما الله، وَلَمْ نَحْكِ عَنْ قَوْمٍ قَدْ تَكَلَّمُوا فِي ذَلِكَ؛ لِقِلَّةِ مَعْرِفَتِهِمْ بِهِ، وَنَسَبْنَا كُلَّ حِكَايَةٍ إِلَىٰ حَاكِيهَا، وَالجَوَابَ إِلَىٰ صَاحِبِهِ.

وَنَظَرْنَا فِي اخْتِلَافِ أَقْوَالِ الأَئِمَّةِ فِي المَسْئُولِينَ عَنْهُمْ، فَحَذَفْنَا تَنَاقُضَ قَوْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَأَلْحَقْنَا بِكُلِّ مَسْئُولٍ عَنْهُ مَا لَاقَ بِهِ وَأَشْبَهَهُ مِنْ جَوَابِهِمْ، عَلَىٰ أَنَّا قَدْ ذَكَرْنَا أَسَامِيَ كَثِيرَةً مُهْمَلَةً مِنَ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ كَتَبْنَاهَا؛ لِيَشْتَمِلَ الكِتَابُ[٢] عَلَىٰ كُلِّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ العِلْمُ، رَجَاءَ وُجُودِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِيهِمْ، فَنَحْنُ مُلْحِقُوهَا بِهِمْ مِنْ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ، وَخَرَّجْنَا الأَسَامِيَ كُلَّهَا عَلَىٰ حُرُوفِ المُعْجَمِ وَتَأْلِيفِهَا، وَخَرَّجْنَا مَا كَثُرَ مِنْهَا فِي الحَرْفِ الوَاحِدِ عَلَىٰ المُعْجَمِ أَيْضًا فِي أَسْمَاءِ آبَائِهِمْ؛ لِيَسْهُلَ عَلَىٰ الطَّالِبِ إِصَابَةُ مَا يُرِيدُ مِنْهَا وَيَتَّجِهَ لِمَوْضِعِ الحَاجَةِ إِلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

❑ ❑ ❑

(١) وقع في المطبوع (هنا) بدل (هذا).

(٢) يعني كتاب «الجرح والتعديل» لأنه هنا في صَدَد الكلام عنه.

قَائِمَةُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

١) «أَدَبُ الإِمْلَاءِ وَالِاسْتِمْلَاءِ» لِلسَّمْعَانِيِّ، نَشْرُ: دَارِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بِبَيْرُوتَ، بِدُونِ تَارِيخٍ، تَحْقِيقُ: مَاكْس فَايسْفَايلر.

٢) «إِرْشَادُ الفُحُولِ إِلَىٰ تَحْرِيرِ النُّقُولِ فِي تَصْحِيحِ حَدِيثِ العُدُولِ» لِسليمِ ابْنِ عِيدٍ الهِلَالِيِّ، نَشْرُ: مَكْتَبَةِ الفُرْقَانِ بِدُبَيٍّ (١٤٢٣هـ).

٣) «الأَنْسَابُ» لِلسَّمْعَانِيِّ، نَشْرُ: دَارِ المَعَارِفِ العُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَر آبَاد، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيِّ.

٤) «تَارِيخُ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ، نَشْرُ: دَارِ الغَرْبِ الإِسْلَامِيِّ، بِبَيْرُوتَ، ط: الأُولَىٰ (١٤٢٢هـ)، تَحْقِيقُ: بَشَّار عَوَّاد مَعْرُوف.

٥) «تَارِيخُ أَسْمَاءِ الثِّقَاتِ مِمَّنْ نُقِلَ عَنْهُمُ العِلْمُ» لِابْنِ شَاهِينَ، نَشْرُ: دَارِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ بِبَيْرُوتَ، ط: الأُولَىٰ (١٤٠٦هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدِ المُعْطِي قَلْعَجِي.

٦) «تَارِيخُ جُرْجَانَ» لِلسَّهْمِيِّ، نَشْرُ: دَائِرَةِ المَعَارِفِ العُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَر آبَاد، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيِّ.

٧) «تَارِيخُ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ»، نَشْرُ: الفَارُوقِ الحَدِيثَةِ بِالقَاهِرَةِ، ط: الأُولَىٰ (١٤٢٤هـ)، تَحْقِيقُ: صَلَاحِ بْنِ فَتْحِي هَلَل.

٨) «تَارِيخُ أَبِي زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيِّ»، نَشْرُ: مَجْمَعِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِدِمَشْقَ، تَحْقِيقُ: شُكْرِ اللهِ القوجَانِيِّ، ط: الأُولَىٰ.

٩) «تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ، نَشْرُ: دَارِ الفِكْرِ بِبَيْرُوتَ، تَحْقِيقُ: عُمَر غَرَامَة العَمْرَوِيِّ.

١٠) «التَّارِيخُ الصَّغِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ، نَشْرُ: دَارِ المَعْرِفَةِ بِبَيْرُوتَ، ط: الأُولَىٰ (١٤٠٦هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّد إِبْرَاهِيم زَايد.

١١) «التَّارِيخُ الكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ، نَشْرُ: دَائِرَةِ المَعَارِفِ العُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَر آبَاد، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيِّ.

١٢) «تَحْرِيرُ التَّقْرِيبِ» لِبَشَّار عَوَّاد وَشُعَيْبٍ الأَرْنَؤُطِ، نَشْرُ: مُؤَسَّسَةِ الرِّسَالَةِ بِبَيْرُوتَ، ط: الأُولَىٰ (١٤٠٨هـ).

١٣) «التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيحُ لِمَنْ خُرِّجَ لَهُ فِي الجَامِعِ الصَّحِيحِ» لِسُلَيْمَانَ بْنِ خَلَفٍ البَاجِيِّ، نَشْرُ: دَارِ اللِّوَاءِ بِالرِّيَاضِ، ط: الأُولَىٰ (١٤٠٦هـ)، تَحْقِيقُ: أَبِي لُبَابَةَ الطَّاهر صَالِح حُسَيْن.

١٤) «تَفْسِيرُ ابْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ»، نَشْرُ: دَارِ هَجَرَ بِالقَاهِرَةِ، ط: الأُولَىٰ (١٤٢٢هـ).

١٥) «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، نَشْرُ: دَارِ العَاصِمَةِ بِالرِّيَاضِ، ط: الأُولَىٰ، تَحْقِيقُ: صَغِير أَحْمَد شَاغِف البَاكِسْتَانِي.

١٦) «التَّمْيِيزُ» لِمُسْلِمِ بْنِ الحَجَّاجِ، نَشْرُ: دَارِ ابْنِ الجَوْزِيِّ بِالرِّيَاضِ، ط: الأُولَىٰ (١٤٣٠هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْد القَادِر مُصْطَفَىٰ المُحَمَّدِي.

١٧) «التَّنْكِيلُ بِمَا فِي تَأْنِيبِ الكَوْثَرِيِّ مِنَ الأَبَاطِيلِ» لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ المُعَلِّمِيِّ، نَشْرُ: مَكْتَبَةِ المَعَارِفِ بِالرِّيَاضِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّد نَاصِر الدِّين الأَلْبَانِي.

١٨) «تَهْذِيبُ وَتَرْتِيبُ مَعْرِفَةِ عُلُومِ الحَدِيثِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّوْمَعِيِّ، نَشْرُ: دَارِ الِاسْتِقَامَةِ بِمِصْرَ، ط: الأُولَىٰ (١٤٣٠هـ).

١٩) «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، نَشْرُ: دَائِرَةِ المَعَارِفِ العُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَر آبَاد، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيِّ.

٢٠) «تَهْذِيبُ الكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ» لِلْمِزِّيِّ، نَشْرُ: مُؤَسَّسَةِ الرِّسَالَةِ بِبَيْرُوتَ، ط: الأُولَىٰ (١٤٢٢هـ)، تَحْقِيقُ: بَشَّار عَوَّاد مَعْرُوف.

٢١) «الثِّقَاتُ» لِابْنِ حِبَّانَ، نَشْرُ: دَائِرَةِ المَعَارِفِ العُثْمَانِيَّةِ بِحَيْدَر آبَاد، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيِّ.

٢٢) «الجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّاوِي وَآدَابِ السَّامِعِ» لِلْخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ، نَشْرُ: مَكْتَبَةِ المَعَارِفِ بِالرِّيَاضِ، ط: الأُولَىٰ (١٤٢٨هـ)، تَحْقِيقُ: مَحْمُود الطَّحَّان.

٢٣) «الجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، نَشْرُ: دَائِرَةِ المَعَارِفِ العُثْمَانِيَّةِ، ط: الأُولَىٰ (١٣٧١هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَىٰ المُعَلِّمِيِّ.

٢٤) «حِلْيَةُ الأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتُ الأَصْفِيَاءِ» لِأَبِي نُعَيْمٍ الأَصْفَهَانِيِّ، نَشْرُ: دَارِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ بِبَيْرُوتَ، ط: الرَّابِعَةِ، تَحْقِيقُ: مُصْطَفَىٰ عَبْد القَادِر عَطَاء.

٢٥) «دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ وَمَعْرِفَةُ أَحْوَالِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ» لِلْبَيْهَقِيِّ، نَشْرُ: دَارِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ بِبَيْرُوتَ، ط: الثَّانِيَةِ (١٤٢٣هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْد المُعْطِي قَلْعَجِي.

٢٦) «سِلْسِلَةُ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» لِمُحَمَّد نَاصِر الدِّينِ الأَلْبَانِي، نَشْرُ: مَكْتَبَةِ المَعَارِفِ بِالرِّيَاضِ.

٢٧) «سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ»، نَشْرُ: دَارِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ بِبَيْرُوتَ، بِدُونِ تَارِيخٍ، بِتَحْقِيقِ مُفَرَّقٍ: لِأَحْمَد شَاكِر ومُحَمَّد فُؤَاد عَبْد البَاقِي وَكَمَال يُوسُف الحُوت.

٢٨) «سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ»، نَشْرُ: دَارِ الحَدِيثِ بِالقَاهِرَةِ، ط: (١٤٠٨هـ).

٢٩) «سُنَنُ ابْنِ مَاجَهْ»، نَشْرُ: إِحْيَاءِ التُّرَاثِ العَرَبِيِّ (١٣٩٥هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّد فُؤَاد عَبْد البَاقِي.

٣٠) «سُؤَالَاتُ السَّهْمِيِّ لِلدَّارَقُطْنِيِّ»، نَشْرُ: مَكْتَبَةِ المَعَارِفِ بِالرِّيَاضِ، ط: الأُولَىٰ (١٤٠٤هـ)، تَحْقِيقُ: مُوَفَّقِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ القَادِرِ.

٣١) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»، نَشْرُ: دَارِ إِحْيَاءِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، لِعِيسَىٰ البَابِي الحَلَبِي.

٣٢) «الصَّحِيحُ المُسْنَدُ مِمَّا لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ» لِمُقْبِلٍ الوَادِعِيِّ، نَشْرُ: دَارِ الآثَارِ بِصَنْعَاءَ، ط: الثَّانِيَةِ (١٤٢٧هـ).

٣٣) «الضُّعَفَاءُ» لِلْعُقَيْلِيِّ، نَشْرُ: دَارِ الصُّمَيْعِيِّ بِالرِّيَاضِ، ط: الأُولَىٰ (١٤٢٠هـ)، تَحْقِيقُ: حَمْدِي عَبْد المَجِيد السَّلَفِي.

٣٤) «طَبَقَاتُ المُحَدِّثِينَ بِأَصْبَهَانَ وَالوَارِدِينَ عَلَيْهَا» لِأَبِي الشَّيْخِ الأَصْبَهَانِيِّ، نَشْرُ: مُؤَسَّسَةِ الرِّسَالَةِ، ط: الثَّانِيَةِ (١٤١٢هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْد الغَفُور عَبْد الحَقِّ البلوشِي.

٣٥) «العِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِعَبْدِ اللهِ بْنِ أَحْمَدَ، نَشْرُ: دَارِ القَبَسِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، ط: الثَّانِيَةِ (١٤٢٧هـ)، تَحْقِيقُ: وَصِيِّ اللهِ بْنِ مُحَمَّد عَبَّاسٍ.

٣٦) «العِلَلُ الوَارِدَةُ فِي الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ» لِلدَّارَقُطْنِيِّ، نَشْرُ: دَارِ طَيْبَةَ، مُصَوَّرَةٌ عَنِ الطَّبْعَةِ الأُولَىٰ، بِتَحْقِيقِ: مَحْفُوظِ الرَّحْمَنِ زَيْنِ اللهِ السَّلَفِيِّ، وَتَكْمِلَتُهَا نَشْرُ: دَارِ ابْنِ الجَوْزِيِّ، ط: الأُولَىٰ (١٤٢٧هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الدباسِي.

٣٧) «الكِفَايَةُ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ» لِلْخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ، نَشْرُ: دَارِ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، ط: (١٤٠٩هـ).

٣٨) «لِسَانُ العَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ، نَشْرُ: دَارِ صَادِرٍ، بِبَيْرُوتَ، ط: الأُولَىٰ (١٩٩٧م).

٣٩) «المُحَدِّثُ الفَاصِلُ بَيْنَ الرَّاوِي وَالوَاعِي» لِلرَّامَهُرْمُزِيِّ، نَشْرُ: دَارِ الفِكْرِ بِبَيْرُوتَ، ط: الثَّانِيَةِ (١٤٠٤هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّد عَجَّاج الخَطِيب.

٤٠) «المَدْخَلُ إِلَىٰ مَعْرِفَةِ الإِكْلِيلِ» لِلْحَاكِمِ، نَشْرُ: دَارِ ابْنِ حَزْمٍ بِبَيْرُوتَ، ط: الأُولَىٰ (١٤٢٣هـ)، تَحْقِيقُ: أَحْمَد بْن فَارِس السلُوم.

٤١) «المَدْخَلُ إِلَىٰ السُّنَنِ الكُبْرَىٰ» لِلْبَيْهَقِيِّ، نَشْرُ: مَكْتَبَةِ أَضْوَاءِ السَّلَفِ بِالرِّيَاضِ، ط: الثَّانِيَةِ (١٤٢٠هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّد ضِيَاء الرَّحْمَن الأَعْظَمِي.

٤٢) «المُسْتَدْرَكُ عَلَىٰ الصَّحِيحَيْنِ» لِلْحَاكِمِ، نَشْرُ: دَارِ المَعْرِفَةِ بِبَيْرُوتَ.

٤٣) «مُعْجَمُ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ» نَشْرُ: دَارِ ابْنِ الجَوْزِيِّ، بِالرِّيَاضِ، ط: الأُولَىٰ (١٤٠٨هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدِ المُحْسِنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الحُسَيْنِيِّ.

٤٤) «مُعْجَمُ الطَّبَرَانِيِّ الكَبِيرُ»، نَشْرُ: دَارِ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ العَرَبِيِّ، تَحْقِيقُ: حَمْدِي بْنِ عَبْدِ المَجِيدِ السَّلَفِيِّ.

٤٥) «مُقَدِّمَةُ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ»، نَشْرُ: دَارِ الِاسْتِقَامَةِ بِمِصْرَ، ط: الأُولَىٰ (١٤٣٤هـ)، تَعْلِيقُ: مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّوْمَعِيِّ البَيْضَانِيِّ.

٤٦) «مُقَدِّمَةُ كِتَابِ الكَامِلِ لِابْنِ عَدِيٍّ»، نَشْرُ: دَارِ الِاسْتِقَامَةِ، ط: الأُولَىٰ (١٤٣٥هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّوْمَعِيِّ البَيْضَانِيِّ.

٤٧) «مُقَدِّمَةُ كِتَابِ المَجْرُوحِينَ لِابْنِ حِبَّانَ»، نَشْرُ: دَارِ الِاسْتِقَامَةِ بِمِصْرَ، ط: الأُولَىٰ (١٤٣٣هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّوْمَعِيِّ البَيْضَانِيِّ.

٤٨) «مِيزَانُ الِاعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ، نَشْرُ: دَارِ المَعْرِفَةِ بِبَيْرُوتَ، تَحْقِيقُ: عَلِي مُحَمَّد البجاوِي.

٤٩) «النُّكَتُ عَلَىٰ مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِلزَّرْكَشِيِّ، نَشْرُ: مَكْتَبَةِ أَضْوَاءِ السَّلَفِ بِالرِّيَاضِ، ط: الأُولَىٰ (١٤١٩هـ)، تَحْقِيقُ: زَيْنِ العَابِدِينَ بْنِ مُحَمَّد بلَافريج.

❑ ❑ ❑

الفَهَارِسُ العِلْمِيَّةُ

- فِهْرِسُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ.
- فِهْرِسُ الآثَارِ.
- فِهْرِسُ الأَعْلَامِ المُتَرْجَمِ لَهُمْ.
- فِهْرِسُ الكُنَىٰ.
- فِهْرِسُ الأَنْسَابِ.
- فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ.

فِهْرِسُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ

أمنعتم الزكاة..... ١٠

إنّ النَّاس لكم تبع ٣٤

أنّ النَّبِيّ ﷺ لمّا أتىٰ ذا الحليفة أشعر بدنته..... ٥٥

إنّه سيأتيكم أناس من أقطار الأرض ٣٤

أيّها النَّاس أيّ يوم ذا؟..... ١٦

بلّغوا عنّي ولو آية ٣

تسمعون ويسمع منكم .....١٨،١٧، ١٩

حدّثوا عنّي ولا حرج..... ١٤

سيكون فِي آخر الزّمان ناس..... ٣٨

عدلًا..... ١

كان رَسُول اللهِ ﷺ بعث الوليد بْن عقبة..... ٧

كان رَسُول اللهِ ﷺ يوصينا بكم..... ٣٣

لا تحدّثوا إِلَّا عمّن تقبلوا شهادته..... ١١٤

لا تحدّثوا عمّن لَا تقبلوا شهادته ١٢٨

ليحمل هَذَا العلم من كلّ خلف عدوله ٥٣

ما تتحدّثون؟ ١٥

ما يمنعكم من الحَدِيث؟ ١٤

مرحبًا، مَا جاء بك؟ ٣٧

من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا ٣٢

من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا ٣١

من غدا يطلب مثل مَا طلبت..... ٣٦

نَضَّرَ اللهُ امرأً سمع منّا حديثًا..... ٢٢، ٢٣، ٢٩

نَضَّرَ اللهُ عبدًا سمع مقالتي..... ٢٥، ٢٦، ٣٠

نَضَّرَ اللهُ من استمع منّا حديثًا ٢٤

نَضَّرَ اللهُ وجه امرئ سمع مقالتي..... ٢٧

نهىٰ النَّبِيّ ﷺ، عَنْ بيع الولاء..... ١٤٤

وإنّه يدعىٰ نوح عليه السّلام يوم القيامة..... ٢

يحمل هَذَا العلم من كلّ خلف عدوله ٥٢

يكون فِي آخر الزّمان دجّالون ٣٩

فِهْرِسُ الآثَارِ

اتّقوا الله يا معشر الشّباب..... ٤٥
أحدثك هَذَا أبوك، عَنْ عائشة؟..... ١٤٦
احفظ، عَنِ الرجل الحَافِظ المتقن..... ١٥٤
أخاف النَّار..... ٨٠
أخبر عنه وبين أمره..... ٩٠
إذا اختلف ابْن المُبَارَكِ، ويَحْيَىٰ..... ٧٣
إذا حدّثك ثِقَة، عَنْ غير ثِقَة فلا تأخذ..... ١٢١
إذا حَدَّثَنَا ثِقَة، عَنْ علي فتيا لم نعده..... ١٠٧
إذا سمعت الحَدِيث فأنشده..... ٦٥
إذا كَانَ معروفا بالضعف لم تقوه روايته..... ١٥٠
الإِسْنَاد من الدّين..... ٤٩، ٥٠
أكتب عمن يغلط فِي عشرة؟..... ١١٣
أكتب عمّن يغلط فِي مائة؟..... ١٣٦

إن الرجل ليكون صالحًا ويكون كذابًا ١٣٧
إنّ بني المُصْطَلِقِ قد جمعت لك ٨
إن كَانَ ثِقَة ليس يثبت عليه اسم السوء ١٢٢
إن كَانَ مليًّا فخذ منه ١٠٨
إن لهَذَا الحَدِيث رجالًا ٦١
إن هَذَا الحَدِيث دين ٤١
إن هَذَا العلم دين ..... ٤٢، ٤٤
أن يكون فِي إِسْنَاده رجل غير رضا ١٣٩
انظروا عمن تأخذون هَذَا الحَدِيث ٤٣
إنما هَذِهِ الأَحَادِيث دين ٤٠
أئمّة النَّاس فِي زمانهم أربعة ٧٨
أيؤخذ ممّن لَا يحفظ...؟ ١٠٦
بُعد الإِسْنَاد أحب إليَّ ٩٨
بين أمره ٩٢
ثلاثة لَا يستغني عنها صاحب العلم ١٤٩
جميعا مَا أقربهم ١٠٢

حَدَّثَنِي الصدوق ٩٧
حديث بعيد الإِسْنَاد صحيح ٩٣
خذ دينك عمّن تثق به ١٢٠
خذوا الحَدِيث من الثّقات ١١٨
خذوا العلم من المشهورين ١١٥
خصلتان لَا يستقيم فيهما حسن الظّنّ ١٤٧
ذاك الَّذِي قلتم لي فيه لَا أراه يسعني ٧٥
الَّذِي كَانَ يحسن صحيح الحَدِيث من سقيمه ٨٧
رجل صالح، الحَدِيث يغلبه ١٥٢
الزُّهْرِيّ، عَنْ عروة، عَنْ عائشة أحب إلي ٩٩
سألت أبا زُرْعَةَ، عَنْ رواية الثِّقَات ١٥١
سألت شُعْبَة، عَنْ حديث من حديث حكيم ٧٩
سألت عَبْد الرَّحْمَن بْن مَهْدِيٍّ، عَنْ حديث ٨٢
سُفْيَان الثّوري إِمَام فِي السّنّة ٦٤
سمعته من سعيد بْن المسيّب؟ ١٤٢
سهيل أشبه ١٠١

عدلًا عَلَىٰ النَّاس ٤
عليكم بابن شهاب ٥٦
كان إِبْرَاهِيم صيرفيًّا فِي الحَدِيث ٥٣
كان ابْن المُبَارَكِ لَا يترك حديث الرجل ١٣٨
كان المؤمنون لحرصهم عَلَىٰ الجهاد خرجوا ٦
كان أيّوب من أعلمنا بالحَدِيث ٥٧
كان حديث الفقهاء أحبّ إليهم ٩٥
كان رجل منا فِي الأهواء زمانا ١٣٣
كان سُفْيَان صاحب أبواب ٦٨
كان شُعْبَة أعلم بالرّجال ٦٨
كان شُعْبَة يتكلّم فِي هَذَا حسبةً ٧٦
كان صدوقًا، وكان مأمونًا ١٥٣
كان عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مَهْدِيٍّ أعلم النَّاس ٨٣
كان وهيب أبصرهم بالرّجال ٧٣
كان وهيب من أبصر أصحابه بالحَدِيث ٨٦
كان يَحْيَىٰ أبصرهم بالرّجال ٨٤

كانوا إِذَا أرادوا أن يأخذوا، عَنِ الرجل ١١٧
كانوا إِذَا أرادوا أن يأخذوا، عَنِ الرجل ٤٦
كانوا لَا يسألون، عَنِ الإِسْنَاد ١١١
كل ثِقَة، وكل يقوم به الحجة ٩٦
كلما حدث به شُعْبَة، عَنْ رجل فقد كفاك ١٤٣
كنا نأتي الأَعْمَش ٧٠
كنا نأتي سُفْيَان بالعشيّ ٦٩
كنا نسمع الحَدِيث فنعرضه عَلَىٰ أصحابنا ٧١
كنت أنظر إِلَىٰ فم قَتَادَة ١٤٠
كنت عند إِسْمَاعِيل بْن عليّة ٨٨
كيف يُعرف الكذاب؟ ٦٦
لا تأخذوا الحَدِيث، عَنِ الصَّحَفِيِّينَ ١٢٥
لا تأخذوا العلم، عَنْ صَحَفِيٍّ ١٢٦
لا تروا، عَنْ أحد من أهل القدر شيئا ١٣٤
لا تسمعوا من أهل الأهواء ١٣٥
لا تقوم الحجة بخبر الخاصة ١٢٣

لا يجوز حديث الرجل حَتَّىٰ تجوز شهادته ١٢٩
لا يحمل الحَدِيث إِلَّا، عَنْ ثِقَة..... ١١٩
لا يسعك إِلَّا أن تبيّن للناس أمره ٨٩
لا يسعني أن أسكت..... ٩١
لا يصلح أن يرقىٰ السطح إِلَّا بدرجة..... ٤٨
لا يكتب، عَنِ الرَّافضة ١١٢
لا يكون الرجل إِمَامًا من يسمع من كل أحد ١٤٨
لا يكون إِمَامًا أبدًا رجل يحدّث، عَنْ كلّ أحد..... ٤٧
لا يؤخذ العلم من أربعة..... ١٣٢
لا يؤخذ عنه ١٣١
لا يؤخذ هَذَا العلم إِلَّا ممّن شهد له بالطلب ١٠٩
لتكونوا شهداء عَلَىٰ الأمم..... ٣
لتنفر طائفة ولتمكث طائفة..... ٥
لم يكن مستقيم اللّسان..... ٥٨
لو كففت عنه؟..... ٧٥
لولا أن شُعْبَة أراد الله عَزَّوَجَلَّ، مَا ارتفع ٧٧

ليس يحدث، عَنْ رَسُول اللهِ ﷺ إِلَّا الثِّقَات ١٢٧
ما تعلّمنا الحَدِيث إِلَّا من أَبِي حفص الصيرفيّ ٩٢
ما رأيت أبصر بحديث من الزُّهْرِيّ؟ ٥٥
ما رأيت مثل عَبْد الرَّحْمَن بْن مَهْدِيٍّ ٨١
ما رأيت مثل يَحْيَىٰ بْن سعيد فِي هَذَا الشأن ٧٢
ما مكّن لأحد من هَذِهِ الأمّة ٦٣
ما يعجبني هَذَا السماع ١٤٥
متىٰ يترك حديث الرجل؟ ١٣٠
من اقتصر عَلَىٰ مَا فِي كِتَابه فحدث به ١٠٥
هات كتبك اعرضها علي ٦٧
هَذَا من أعلم النَّاس ٨٥
هَذِهِ زلات لهم ١٠٤
هَذِهِ شهادات العدول ٥١
هل رأيته فِي كتبي؟ ٨٠
هو يزيد فِي الرّقم ٥٨
ورقاء أحب إليَّ ١٠٣

وكان فِي الدّنيا مثل قَتَادَة؟!..... ٥٤

يا بَنيّ، لَا تقبلوا الحَدِيث..... ١١٦

يحتمل أن يروىٰ عنه هَذَا القدر..... ١٢٤

يعيش لها الجهابذة..... ٦٠

ينبغي لصاحب الحَدِيث أن يكون مثل الصّيرفيّ..... ٥٩

ينبغي لكتبة الحَدِيث أن يكون ثبت الأخذ..... ١٤١

فِهْرِسُ الأَعْلَامِ المُتَرْجَمِ لَهُمْ

أ

أبان بْن عُثْمَان ٢٩
إِبْرَاهِيم بْن المنذر..... ١٠٩
إِبْرَاهِيم بْن مرزوق البصري ٣٢
أَحْمَد بْن إِبْرَاهِيم الموصليّ ٥٧
أَحْمَد بْن أَبِي العَبَّاسٍ ١٢٠
أَحْمَد بْن عمير الطبري..... ١٠٥
آدم بْن أَبِي إياس..... ٣
إِسْحَاق بْن الضيف ١٢٦
إِسْمَاعِيل بْن زكريا..... ١١١
أشعث بْن عطّاف..... ١١٤
أيوب بْن واصل ١٠٩

ب

بشر بْن عمر الزهرانيّ ٨٠

ج

جرير الرَّازي..... ٨١

ح

الحارث بْن عبيد..... ١٤
الحجاج بْن حمزة العجلي..... ٨
حجاج بْن مُحَمَّد المصيصي..... ٥
الحَسَن بْن أَبِي الربيع ٦
الحَسَن بْن أَحْمَد ٤
الحَسَن بْن مُحَمَّد الصباح..... ٥
الحُسَيْن بْن عليّ الصّدائي..... ٤٥
حفص بْن سلم الأهوازيّ..... ٩٤
الحكم بْن بشير..... ٥٩
حكيم بْن جبير..... ٧٩
حَمَّاد بْن الحَسَن بْن عنبسة ١٤

حَمَّاد بْن الحَسَن بْن عنبسة ٨٠
حميد بْن هانئ الخولانيّ ٣٨

ر

الربيع بْن أنس ٣
رجاء بْن مرجىٰ المروزي ٥٠

ز

زر بْن حبيش ٣٦
زكريا بْن أَبِي زائدة ١١٨
زياد حَمَّاد ٦٤

س

سرور بْن المغيرة ٤
سعيد بْن أَبِي أيوب ٣٨
سعيد بْن سُلَيْمَان ٣٣
سُلَيْمَان بْن أَحْمَد الدِّمَشْقِيّ ١١٠
سُلَيْمَان بْن دَاوُد القزّاز ١٢٨
سهيل بْن أَبِي صالح ١٠١

ش

شبابة بْن سوار ٨
شُعَيْب بْن أَبِي حمزة ١٠٣
شُعَيْب بْن إِسْحَاق ٩

ص

صالح بْن بشير ١٢١
صالح بْن حسّان ١١٤
الصعق بْن حزن ٣٧

ض

ضمرة بْن ربيعة ١٢٠

ع

عاصم بْن بهدلة ٣٦
عاصم بْن رجاء ٣٢
عباد بْن العوام ٣٣
عباد بْن منصور ٤
العَبَّاسِ بْن الوليد ١١

عبد الرَّحْمَن بْن أبان ٢٩
عبد الرَّحْمَن بْن المُبَارَكِ ٣٧
عبد العَزِيزِ بْن منيب..... ١٠
عبد الكريم المعلّم..... ٨٢
عبد الله بْن دَاوُد الخريبي..... ٣٢
عبد الله بْن دَاوُد..... ٢٤
عبد الله بْن عبيد..... ٦
عبد الله بْن يزيد المقري..... ٣٨
عبد الملك بْن أَبِي عَبْد الرَّحْمَن المقري ٥٩
عبدالرَّحْمَنِ بْن الحكم..... ٥٩
عبدة بْن سُلَيْمَان ٩٨
عبيد الله بْن أَبِي وهب..... ١٢٩
عبيد الله بْن الأخنس ١٤
عبيدالله بْن عمرو ٩٣
عُثْمَان بْن عطاء الخراساني ٥
عُثْمَان بْن كثير بْن دينار ١١٦

عصام بْن روَّاد..... ٣
عقبة بْن علقمة..... ٦٥
عقبة بْن مكرم ٢٦
العلاء بْن عَبْد الرَّحْمَنِ..... ١٠١
علي بْن الحُسَيْن بْن الجنيد ٤٥
علي بْن الحكم ٣٧
علي بْن معبد ٩٣
عمار بْن خالد الواسطي..... ٢٧
عمر بْن سُلَيْمَان..... ٢٩
عمران بْن مُحَمَّد..... ١٧
عمرو بْن أَبِي عمرو..... ٢٦
عمرو بْن عُثْمَان ١١٦

م

مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم بْن شُعَيْب..... ٨٨
مُحَمَّد بْن أَبِي دَاوُد..... ١٢١
مُحَمَّد بْن إِسْحَاق..... ٢٦

مُحَمَّد بْن إِسْمَاعِيل الضّبّي..... ٤٥
مُحَمَّد بْن الحُسَيْن بْن إشكاب..... ٣٣
مُحَمَّد بْن عمار..... ٢٣
مُحَمَّد بْن عمران بْن مُحَمَّد..... ١٧
مُحَمَّد بْن مسلم الرّازيّ..... ٦٤
مُحَمَّد بْن مصفىٰ..... ١١٥
مسلم بْن يسار الطّنبذيّ..... ٣٨
المسيب بْن واضح..... ١٣٥
المغيرة بْن عَبْد الرَّحْمَنِ المدينيّ..... ١٠٣
المنذر بْن شاذان..... ٢٨
المنهال بْن عمرو..... ٣٧
مُوسَىٰ بْن إِسْمَاعِيل..... ١٨
مُوسَىٰ بْن يُوسُف القطان..... ٥٧

ن

نعيم بْن حَمَّاد..... ٦٦
نوح بْن قيس المقري..... ١١٤

هـ

هشام بْن خالد الدمشقي ٩
هشيم بْن بشير السُّلَمي..... ٧٢

و

ورقاء بْن عمر اليشكري..... ٨
ورقاء بْن عمر..... ١٠٣
الوليد بْن عَبْد الله ١٤
الوليد بْن مزيد العذري ١١
وهب بْن جرير..... ٦

ي

يَحْيَىٰ بْن المغيرة..... ٩٧
يَحْيَىٰ بْن عبدك ٣٨
يزيد بْن عبد ربّه الحمصي ٦٥
يعلىٰ بْن عبيد الله..... ٢٨
يُوسُف بْن ماهك ١٤
يُونُس بْن بكير ٢٦

يُونُس بْن حبيب ٢٢

الكنىٰ

أبو أسامة ١٣٧
أبو بكر ١٠٥
أبو جعفر ٣
أبو دَاوُد ٢٢
أبو زياد ٧٤
أبو سعيد الجعفي ٥٤
أبو عَبْد الرَّحْمَنِ العذريّ ٥٣
أبو عبيد الله ١٤
أبو عُثْمَان ٣٨
أبو عمران ١٨
أبو قدامة ١٤
أبو معاذ النَّحوي ١٠
أبو معمر المنقري ١٦
أبو هانئ ٣٨

ابن

ابن أَبِي الزِّنَاد ١٠٢
ابن جريج..... ٥
ابن لهيعة ١١٦

الأَنْسَابُ وَالأَلْقَابُ

الأهوازيّ..... ٩٤
الجعفي..... ٥٤
الحمصي ٦٥
الدِّمَشْقِيّ ١١٠
الرّازيّ..... ٦٤
الزهرانيّ ٨٠
السُّلَمي..... ٧٢
الطبري ١٠٥
الطّنبذيّ ٣٨
العذريّ..... ٥٣
القطان..... ٥٧

المحاربي ٣٦
المدينيّ ١٠٣
المعيطي ١٢٩
المقري ١١٤
المقري ٧٢
الموصلي ٥٧

❑ ❑ ❑

فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ

مقدمة ٣

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ ٧

عِلْمُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ١١

النَّقْدُ وَالنُّقَّادُ ١٣

أَئِمَّةُ النَّقْدِ ١٦

تَرْجَمَةٌ مُخْتَصَرَةٌ لِلإِمَامِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ١٧

طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ فِي مُقَدِّمَتِهِ ٢٠

النُّسَخُ المُعْتَمَدَةُ فِي التَّحْقِيقِ ٢٥

سَنَدُ المُحَقِّقِ إِلَى الكِتَابِ ٣٨

بَابٌ فِي تَثْبِيتِ السُّنَنِ بِنَقْلِ الرُّوَاةِ لَهَا مِنْ كِتَابِ اللّهِ عَزَّوَجَلَّ ٤٣

بَابٌ فِي تَثْبِيتِ السُّنَنِ بِنَقْلِ الرُّوَاةِ لَهَا مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِنَقْلِ الأَخْبَارِ عَنْهُ: ٥١

بَابُ وَصْفِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ سُنَّتَهُ سَتُنْقَلُ وَتُقْبَلُ ٥٤

بُابُ ثُبُوتِ السُّنَنِ بِحَضِّ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى نَقْلِهَا عَنْهُ ٥٧

بُابُ ثُبُوتِ السُّنَّةِ بِتَرْغِيبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي طَلَبِهَا... بُابُ ثُبُوتِ السُّنَّةِ بِتَرْغِيبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي طَلَبِهَا وَوَصِيَّتِهِ بِالْمُرْتَحِلِينَ فِيهَا ٦١

بَابُ نَفْيِ تُهْمَةِ الكَذِبِ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٦٧

بَابٌ فِي الأَخْبَارِ أَنَّهَا مِنَ الدِّينِ وَالتَّحَرُّزِ وَالتَّوَقِّي فِيهَا..... ٦٩

بَابٌ فِي عُدُولِ حَامِلِي الْعِلْمِ أَنَّهُم يَنْفُونَ عَنْهُ التَّحْرِيفَ وَالِانْتِحَالَ ٧٤

بَابٌ فِي الأَخْبَارِ أَنَّ لَهَا جَهَابِذَةً وَنُقَّادًا..... ٧٥

بَابٌ فِي وَصْفِ الرُّوَاةِ بِالضَّعْفِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِغِيبَةٍ ٨٩

بَابٌ فِي الوَاهِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْمَسْئُولِ تَبْيِينُ أَمْرِهِ..... ٩٠

بَابٌ فِي اخْتِيَارِ الأَسَانِيدِ..... ٩٢

بَابُ بَيَانِ صِفَةِ مَنْ يحْتَمِلُ الرِّوَايَة فِي الأَحْكَامِ وَالسُّنَنِ عَنْهُ ٩٨

بَابٌ فِي الآدَابِ وَالْمَوَاعِظِ أَنَّهَا تُحْتَمَلُ الرِّوَايَةُ عَنِ الضِّعَافِ..... ١٠٥

بَابُ بَيَانِ صِفَةِ مَنْ لا يحْتَمِلُ الرِّوَايَة فِي الأَحْكَامِ وَالسُّنَنِ عَنْهُ..... ١٠٦

بَابُ التَّيَقُّظِ فِي أَخْذِ الْعِلْمِ وَالتَّثَبُّتِ فِيهِ..... ١١٢

بَابٌ فِي رِوَايَةِ الثِّقَةِ عَنْ غَيْرِ الْمَطْعُونِ عَلَيْهِ أَنَّهَا تُقَوِّيهِ وَعَنِ الْمَطْعُونِ عَلَيْهِ أَنَّهَا لَا تُقَوِّيهِ..... ١١٦

بَابُ بَيَانِ دَرَجَاتِ رُوَاةِ الآثَارِ..... ١١٧

قَائِمَةُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ ١٢٠

الفَهَارِسُ العِلْمِيَّةُ ١٢٧
فِهْرِسُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ١٢٩
فِهْرِسُ الآثَارِ ١٣١
فِهْرِسُ الأَعْلَامِ المُتَرْجَمِ لَهُمْ ١٣٩
فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ ١٥٠

❑ ❑ ❑